حماية البيئة
ومكافحة التلوث
ونشر الثقافة البيئية



قريد سمير

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

حماية البيئة ومكافحة التلوث

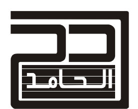
ونشر الثقافة البيئية

حماية البيئة ومكافحة التلوث

ونشر الثقافة البيئية

قـريـد سميـر

2013م



الإهـــــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين متمنيا لهما دوام الصحة والعافية.

إلى إخوتي الأعزاء: عبد الكريم، عاطف، أمال، ليلى، فاطمة، نسرين.

إلى إخوتي في الـلـه بويمة وأخص بالذكر حمودي، السعيد، سمير، محي الدين، عبد السلام.

إلى أعز الأصدقاء:حكيم، مراد، علي، عادل، عبد السلام، مراد، عبد اللطيف، الرايس، بشير، محمد، علي طاطار عدلان رؤوف.

إلى أصدقاء الدراسة: عبد النور، سفيان، بوغارب، سليم، ناصري.

إلى جميع أفراد العائلة الكبير منهم والصغير.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل المتواضع

قريد سمير

المحتويات

مقدمة عامة

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالبيئة، نظرا لما تشهده من تدهور كبير، زادت من حدته مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي أصبحت تهدد حياة الأجيال الحالية ومستقبل الأجيال اللاحقة.

وفي خضم هذا القلق المتنامي، سارع "الضمير العالمي" إلى البحث عن حلول كفيلة بوقف هذا التدهور الخطير الذي تشهده البيئة الطبيعية، من خلال تنظيم عدد من المؤتمرات والندوات الفكرية التي تسعى إلى إيجاد مفهوم مشترك للتنمية المستدامة يقوم على التوفيق بين البيئة والتنمية، وإدماج الاعتبارات البيئية في عملية التخطيط للتنمية، وكذا على ضمان حق الأجيال الحالية في التمتع بموارد طبيعية متجددة، وبيئة طبيعية مصانة من جميع مظاهر التلوث، دون إغفال متطلبات أجيال المستقبل في الاستفادة من هذه الحقوق.

وكان من نتائج ذلك أن ظهرت العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات التي أخذت على عاتقها تبني استراتيجيات لنشر الوعي البيئي (الثقافة البيئية)، والتقليل من الضرر المحدق بالبيئة الطبيعية من خلال العمل على تغيير سلوكات الأفراد والجماعات بإشراكهم في حميتها من جميع مظاهر التدهور.

ضمن هذا السياق يأتي هذا البحث ليحاول تسليط الضوء على إحدى الجمعيات الجزائرية العاملة في الحقل الثقافي ــ البيئي، وهي الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلين الرئيسيين التاليين:

1. ما هي طبيعة الدور الفعلي (وليس النظري) الذي تقوم به الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية ؟

2. ما هي الصعوبات / المعوقات الوظيفية التي تواجه هذه الجمعية في هذا المجال (نشر الثقافة البيئية) ؟

ولتغطية الأغراض المطلوبة في هذا البحث، فقد تم اعتماد ستة فصول، تعرضنا فيها إلى اهتمامات الإنسان بالبيئة والتنمية بين الماضي والحاضر، وهذا تمهيدا للحديث عن الجهود الرسمية والعالمية في مجال الحفاظ على البيئة، فضلا عن علاقة المجتمع المدني بالعمل التطوعي، كما تم التطرق للحركة الجمعوية في الجزائر من حيث نشأتها والتطورات التي شهدتها بعد التحول نحو التعددية، مع التركيز بشكل أساس على الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، كإحدى الجمعيات العاملة في الحقل الثقافي‌ـالبيئي، وهذا بالتعرف على أهدافها النظرية وممارساتها (نشاطاتها) الميدانية.

هذا، وقد تم الاعتماد في هذا البحث على مقاربة منهجية تقوم على منهج دراسة الحالة كمنهج أساس ومجموعة تقنيات بحثية أخرى للتعرف على نشاطات الجمعية.

وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية، بأن الأهداف النظرية التي رسمتها الجمعية لنفسها – لا سيما في مجال الثقافة البيئية – قد عرفت محاولات لتجسيدها عمليا، لم تخل طبعا من جهة أخرى من بعض التعثر – وبنسب مختلفة – في بعض النواحي والنشاطات المنتظر القيام بها، مما يحد ذلك منطقيا – في ظل الأجواء التي تشتغل فيها الجمعية – من تجسيد الدور الفعلي الكامل لها في المجتمع، ومع ذلك يمكن القول بأن دورها الفعلي تجسد في جملة من النشاطات – بنسب معينة – تتمثل في التنسيق مع السلطات المحلية والهيئات الرسمية في مجال نشر الثقافة البيئية بالتعرض لقضايا بيئية مثل: التلوث البيئي، والنفايات والقاذورات وتسيير المياه المستعملة.

كما تبين أيضا، أن الجمعية تعمل من خلال البرامج الإعلامية المختلفة على تنمية الوعي البيئي لدى الإنسان الجزائري، بالإضافة إلى دورها التربوي من خلال النشاطات التي تقوم بها بالاشتراك مع قطاع التعليم.

وفي كل ذلك، فهي ليست بمنأى عن صعوبات مختلفة تواجه عملها التثقيفي في المجال البيئي، حيث ينبع ذلك من إمكاناتها المادية وطبيعة المحيط الاجتماعي الذي تتحرك فيه، وكذا الهيئات الرسمية غير المرافقة لها بشكل إيجابي غالبا في العمل التطوعي في مجال نشر الثقافة البيئية على نطاق واسع في المجتمع.

أخذ موضوع البيئة، لاسيما منذ منتصف الستينات من القرن الماضي، يتصدر الاهتمامات الفكرية في عالم اليوم، ومرد ذلك يرجع إلى الشعور المتنامي بأن التدهور الراهن للبيئة يحمل معه أخطار حقيقية على الإنسانية كافة، وإن تداركها ومجابهتها (الأخطار) مرهون بتحقيق تغيير فعلي في علاقات الإنسان بالإنسان، وبالكائنات الحية، وبالطبيعة، أو بعبارات أخرى، تصويب علاقة الإنسان بالبيئة بأوسع المعاني وأعمقها، وإدماجها ــ كمسألة حيوية ــ في الفكر التنموي الاستراتيجي الذي يؤكد على ضرورة التوفيق بين التنمية وضرورتها (بحسب المدلول السابق عن مدلول التنمية المستدامة) وبين البيئة ومستلزمات بقائها وتطور مواردها.

وهو أمر (هدف) عقدت من أجله العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية، كما نشطت من أجل تحقيقه العديد من المنظمات الدولية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بدرجة أولى، بوقف زحف الظواهر السلبية المحدقة بالعوالم الإيكولوجية المختلفة، وكذلك بالوصول إلى توعية الأفراد والجماعات والمؤسسات وتحفيزهم للمساهمة في نشاطات حماية البيئة ومكافحة التلوث، وإشعارهم بخطورة الموقف وما يمكن أن تنتجه الممارسات غير السوية على البيئة من عواقب تسمى مستقبل البشرية ذاتها.

ضمن هذا السياق بالضبط، برزت الجمعيات العاملة في الحقل الثقافي البيئي ــ كإحدى مؤسسات المجتمع المدني ــ وتزايدات أهميتها لدرجة أصبحت تمثل شريكا اجتماعيا لا غنى عنها في تحقيق التنمية المجتمعية، التي تقوم على إشراك أفراد المجتمع في حماية البيئة، والعمل على تغيير سلوكاتهم وممارساتهم في التعامل مع القضايا البيئية.

ومن هنا فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على واقع إحدى هذه الجمعيات العاملة في الحقل البيئي بالجزائر، من خلال معرفة الدور الفعلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية (بتجلياته الأنطولوجية المتنوعة)، وكذا الصعوبات أو المعوقات الوظيفية التي تعترض هذه الأخيرة عند القيام بهذا الدور.

وقد تضمن هذا الكتاب، ضمن المنهجية العامة التي ضبطت في النهاية محتواه، على:

- الإشكالية التي يدور حولها البحث.
- المقاربة المنهجية المعتمدة في هذا البحث: وهي مقاربة منهجية تقوم على منهج دراسة الحالة بالأساس، فضلا عن التقنيات المساعدة كما سنعرف ذلك لا حقا.

بالإضافة إلى ستة فصول موزعة كالتالي:

الفصل الأول: خاص بالمفاهيم الأساسية للبحث (مثل البيئة، التلوث، الدور، المجتمع المدني، الجمعية، العمل التطوعي، الثقافة، الثقافة البيئية، التربية، التربية البيئية)، والمفاهيم الحافة (مثل التنمية، التنمية المستدامة)، كما يتم التطرق فيه إلى المدخل النظري السوسيولوجي الموجه للبحث (من خلال النظرية البنائية الوظيفية ونظرية النسق الاجتماعي المفتوح).

الفصل الثاني: يتم التركيز فيه على الاهتمام بالبيئة والتنمية بين الماضي والحاضر، وذلك من خلال البحث في مسار تحول تفكير الإنسان باتجاه الاهتمام

بالبيئة (نحو قراءة: سوسيوتاريخية)، فضلا عن سيرورة الجهود الدولية الرسمية والعالمية في مجال الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: ويتم التعرض فيه إلى علاقة المجتمع المدني بالعمل التطوعي، من خلال بحث هذا الأخير (المجتمع المدني) عن تنمية مجتمعية عبر العمل التطوعي، وكذا حركة المجتمع المدني وحركة التنمية ككل (الوحدة في الهدف والتساوق في الحركة)، فضلا عن حقيقة الجمعيات البيئية كتنظيمات فاعلة للمجتمع المدني في حقل العمل التطوعي المؤسسي، و(نشأتها ومساهمتها في حماية البيئة)

الفصل الرابع: ويتم التركيز فيه على التطور التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر وذلك عبر مرحلتين [ما قبل الاستقلال وما بعد الاستقلال: الفترة الأولى (1962ـ1979) والفترة الثانية (1979ـ1989)]، فضلا عن حجم وطبيعة نشاط الحركة الجمعوية في الجزائر، كما يتم التعرض فيه إلى الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوثـمجال الدراسةـ كتنظيم اجتماعي عامل في الحقل البيئي من خلال النشأة والأهداف.

الفصل الخامس: يستكمل فيه، وفيما يليه أيضا، النقاش/التحليل الذي كنا أثرناه من قبل والذي من خلاله تم طرح تساؤلين أساسيين وتساؤلات فرعية، تصعب الإجابة عنها خارج إطار دراسة ميدانية نتزود من خلالها بمعطيات واقعية، دقيقة وجديدة تساعد على استمرار حلقة النقاش/التحليل.

ولقد رأى المؤلف أنه من الضروري في هذا الفصل التطرق إلى الاعتبارات المنهجية ـوليس المنهج التالية:

- فرضيات البحث.
- مجالات الدراسة (المجال المكاني، المجال الزمني والمجال البشري).
- أدوات جمع البيانات.
- المعاينة وخصائص مفردات الحث.

الفصل السادس: ويتم فيه تحليل وتفسير البيانات الميدانية في شكل عناصر أساسية تخدم الغرض العام للموضوع وتستجيب للتساؤلين الرئيسيين والتساؤلات الفرعية المعروضة في الإشكالية، وقد قدمت هذه العناصر على الصور التالية:

- النشاطات الفعلية للجمعية.
- الصعوبات التي تواجه الجمعية في نشر الثقافة البيئية.

وفي الأخير يتم التطرق إلى النتائج العامة المتوصل إليها في هذا الكتاب وكذا إلى كلمة ختامية.

وعلى كل، فإن هذا العمل المتواضع يبقى عملا بشريا لا يخلو من نقائص، رغم كل ما بذله الباحث في سبيل تقديم عمل مرضي (منهجيا ومعرفيا)، ولذلك فإنه يرحب في هذا الإطار بكل نقد عملي من شأنه أن يصوبه ويثريه أكثر، كما يرجو أن يكون هذا البحث مقدمة لبحوث أكثر شمولا.

الإشكالية:

إن ما ينبغي الإلماع إليه في سياق مقاربة موضوع الإنسان، وتفاعله مع البيئة، وكذا انعكاسات هذه الأخيرة عليه وعلى التنمية الشاملة للمجتمع (التنمية المجتمعية le développement sociétal) هو أنه كان هناك قبل السبعينات بالتحديد، تناقض في مفهوم العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بحيث كان اختيار مشروعات التنمية الاقتصادية يتم دون اعتبار للتدهور البيئي الذي قد تحدثه هذه الأخيرة، والذي كان ينظر إليه في كل الأحوال على أن << ثمن التقدم >>.

وكان النقاش الذي يدور حول المشكلات البيئية في ذلك الوقت متأثرا بشكل كبير بنظرة الدول المتقدمة اقتصاديا التي ترتكز على مشكلات تلوث

النظم البيئية الطبيعية(مثل تلوث الهواء والماء إلى غير ذلك)، ونادرا ما نوقشت الأسباب الإنسانية(الاجتماعية، الأخلاقية، والاقتصادية...) التي كانت أساس هذا التدهور البيئي[1].

ومن هنا فإنه، في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول<<بيئة الإنسان>> والمنعقد في << استكهولم >> عام1972، عقدت حلقة دراسية حول البيئة والتنمية في << فونيه >> بسويسرا عام1971 كان لها أثر كبير في توضيح الصلات و التفاعلات القائمة بين البيئة والتنمية. ومنذ ذلك الحين، أخذ فحوى المناقشة يتحول عن فكرة التعارض بين النمو الاقتصادي والبيئة إلى التكامل الممكن بينهما. ذلك أن المشكلات البيئية لا تقتصر فقط على تلوث الماء والهواء أو على زيادة المخلفات الصلبة والخطرة، أو على احتمال ارتفاع حرارة الجو، أو تآكل طبقة الأوزون أو استنزاف المواد الأولية، والإضرار بمصادر الحياة بصفة عامة، وإنما ـ وبنفس الدرجة والأهمية ـ على علاقة كل ذلك بالإنسان ومحيطه الاجتماعي و الاقتصادي[2]، وضمن هذا المنظور بالذات تتموقع المقاربة السوسيولوجية لموضوع الإنسان والبيئة.

لقد استطاع الإنسان أن يوظف البيئة ومواردها لرفاهيته، لكن هذا الاستغلال للبيئة استهدف، منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحالي فيما يبدو أحيانا ـ الحصول على منافع مباشرة دون الالتفات لعواقب

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- مروان، يوسف صباغ: البيئة وحقوق الإنسان. بيروت، كمبيونشر (للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع)، 1992، ص ص 46 و52 -60.

- عبد الفتاح، عبد النبي: الإعلام وجرائم البيئة الريفية، دراسة في الإعلام البيئي. القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 1992، ص 07.

(2)أنظر في هذا الصدد:

- مروان، يوسف صباغ: مرجع سابق، ص 87.

-Vander Berght, J.C.M, and Vander Sraaten, J: The Significance of Sustainable Development for ideas, tools and policy. Island press, Washington, S, D, p 04.

ذلك على النظم البيئية الطبيعية المختلفة. وكان الإنسان هنا دائم البحث عن طرائق جديدة ليتجاوز بها محدودية الموارد الطبيعية التي تتيحها له هذه النظم.

لذلك نجد أن جذور المشكلات البيئية تكمن في خصائص المنظومة الاقتصادية الاجتماعية السياسية التي يتحكم فيها الإنسان. ومن هنا فإن الحلول الجذرية لهذه المشكلات تتوقف على إحداث تغيرات في خصائص هذه المنظومة. ولقد شجع على هذه الرؤية دراستان نشرتا في عام 1972، أولهما صدرت عن<< نادي روما>> بعنوان <<حدود النمو>> والثانية عن مجلة الإيكولوجست <<Ecologist>> بعنوان << مخطط للبقاء>>[1]. إذ قدم << نادي روما>> في هذا الإطار مشهد(تصور) لمستقبل مجتمعات العالم اعتمد على المتغيرات والتفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمي وموارد الغذاء والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. وخلص إلى أنه مع استمرار الوضع في العالم بنفس أنماط ومعدلات ذلك الوقت، فإن ذلك سوف يؤدي، خلال مائة عام، إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية وإلى وجود مستويات مرتفعة من التلوث البيئي ستؤدي بطبيعة الحال إلى كوارث وإلى تفشي الجوع في مناطق متفرقة من العالم. أما تقرير مجلة الإيكولوجيست <<Ecologist>> فتعرض بصورة عامة إلى العلاقات المتشابكة بين الموارد الطبيعية والسكان وأساليب الزراعة المتبعة وحالة البيئة واحتياجات الدول السائرة في طريق النمو. وخلص في النهاية إلى أنه ينبغي خفض الاستهلاك في دول الشمال حتى تتاح موارد كافية لتنمية دول الجنوب لتفادي إحداث استنزاف في الموارد العالمية المحدودة. ولكن هذا التقرير لم يذكر في الحقيقة أية معدلات كمية تذكر.

هذا، ومنذ مؤتمر استكهولم عام1972 زاد التأكيد على أن المكونات الطبيعية لكوكب الأرض (أو النظم الإيكولوجية) تشكل في مجملها نظام

---

(1) Vander Berght, J,C,M, And Vander Straaten, J: Toward Sustainable Development, Concept, Methods and Policy. Island press, Washington, S, D, p 05.

الحياة الذي يعتمد عليه بقاء البشرية وتطورها المجتمعـي<<Sociétal>> في المسـتقبل. وبهذا فإن الاستغلال الرشيد والأمثل لمعطيات هذا النظام هو بمثابة صمام الأمـان لبقـاء ومستقبل الأجيال. كما زاد التأكد على أنه يجـب ألا ينظـر إلى التنميـة عـلى أنهـا مجـرد معدل النمو في الدخل القومي أو تراكم رأس المال فقط كما يرى البعض، وإنما يجـب أن تشمل أيضا الجوانب النوعيـة الأخـرى مثـل تحسـين توزيـع الـدخل وتوسـيع الخيـارات المتاحة للإنسان من فرص العمالة والدخل واكتساب المعـارف والتربيـة والصـحة وغيرهـا من متطلبات الحياة المعيشية الكريمة المادية وغير المادية. بمعنى آخـر زاد التأكيـد عـلى التنمية البشرية لأن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها.

فالقضية إذاـ والحل في الوقت نفسه أيضاًـ يكمن في إيجاد أنماط إنمائيـة بديلـة تضمن قابلية استمرار التنمية بدون تدمير للبيئة. ولقد كانت أولى الجهـود التـي بـذلت في هذا الصدد متمثلـة في صـدور مـا يعـرف بــ << إعـلان كوكويـوك>> عـن نـدوة << استخدام المصادر والبيئـة واسـتراتيجيات التنميـة>> والمنعقـدة في المكسـيك عـام 1974 بالتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومـؤتمر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة. إذ أشار هذا الإعلان بشكل واضح إلى التفاوت والفوارق العالمية التي كانـت قائمـة آنذاكـــ ومازالت قائمة لحد الآنــفيما يخص استغلال المـوارد الطبيعيـة ومـا يخـص التقـدم نحـو تخفيف حدة الفقر، وشدد في النهاية على عدة مبادئ أهمها[1]:

- أن العوامل الإنسانية(الاجتماعية والاقتصادية) تمثـل في غالـب الأحيـان السـبب الرئيسي للتدهور البيئي.
- يجب العمل على تلبية حاجات الإنسـان الأساسـية دون تجـاوز قـدرات الـنظم البيئية المختلفة على الوفاء بهذه الحاجات.

(1) Ibid: p 05.

- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي رؤية مستقبلية تشدد على عدم استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة المتاحة له، وعلى عدم الإهدار من نوعية النظم البيئية المختلفة،حتى لا يقلل من فرص أجيال المستقبل في التنمية و الرفاهية المنشودة.

ومنذ ذلك الوقت ظهر تغير كبير على مستوى التفكير الإنمائي العالمي، بحيث استخدمت عبارات <<نجومية>> جديدة من قبيل <<الأنماط البديلة في التنمية>> و<<التنمية الإيكولوجية >> و<<التنمية بدون تدمير>> و<<التنمية المستدامة>> وغيرها للتعبير عن الفكرة نفسها، وهي أن التنمية والبيئة شيئان مترابطان ترابطا وطيدا ويدعم كل منهما الآخر. وإنه إذا صحت المنظومة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية، صحت تبعا لذلك البيئة، والعكس صحيح.

هذا، وضمن السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم التأكيد بصورة ملحة ومتزايدة على مفهوم التنمية المستدامة منذ صدور تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة و التنمية عام 1987[1]. وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي معترف به لتعبير التنمية المستدامة، كما سنعرف فيما بعد بأكثر تفاصيل،فإنه هناك شبه إجماع على أنها تتضمن[2]:

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- الإدارة الرشيدة للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

(1) Ibid: p 05.

(2) Ibid: p 05.

- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية، للتعامل مع المشكلات البيئية الآخذة في الظهور عملا بمبدأ <<الوقاية خير من العلاج>>. إذا ثبت أن الأمر هو في الواقع أكثر فاعلية وأقل تكلفة من التعامل مع هذه المشكلات بعد استفحالها.
- وضع سياسات للبيئة و التنمية نابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار مع التركيز على تنشيط النمو وتغيير نوعيته، ومعالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان، والتعامل بشكل عقلاني مع النمو السكاني، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر،وكذا دمج البيئة ــ وهذا مهم جداــ في صنع القرار.

وعلى العموم، فإن جوهر مفهوم التنمية المستدامة هو ضرورة العمل على ألا تقوض الممارسات الحالية مستويات المعيشة في المستقبل، أي ينبغي للنظم الحالية أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية وأن تحسنها لضمان المستويات المعيشية نفسها أو مستويات أفضل للأجيال القادمة. ذلك أنه، وإلى عهد قريب، كان يفترض أن الجيل القادم سيعيش على كوكب يشبه إلى حد كبير الكوكب الذي يسكنه الجيل الحالي وربما ستتوفر لديه تكنواوجيا جديدة تجعل حياته آمنة و حية و يسيرة بدرجة أكبر. لكن هذا الافتراض لم يعد له ما يبرره ويسعفه في الوقت الحاضر. فالجيل الحالي هو أول جيل توفرت له القدرة على تغيير النظم الإيكولوجية على وجه هذا الكوكب تغييرا جذريا. وبالتالي فإنه سيورث أبناءه كوكبا مختلفا(من حيث نوعية الهواء والتربة والماء والحياة البرية...) عن الذي ورثه عن أجداده، لذا فإن التنمية المستدامة تؤكد في جوهرها وفي أبعادها الكبرى على حقوق الأجيال القادمة وعلى ضرورة أن يتحمل الجيل الحالي مسؤوليته التاريخية في مراعاة هذه الحقوق الأساسية. وربما يكون هذا هو

التحدي الرئيسي الذي سيواجهه واضعوا السياسات وصناع القرار وكذا كل من لهم صلة ببناء المشاريع التنموية المجتمعية في مطلع القرن الواحد و العشرين.

هذا،ولقد أكد البنك الدولي في عام 1992 على ضرورة إتباع أنماط للتنمية المستدامة موضحا في ذلك بأنه بمعدلات الزيادة السكانية والإنتاج الحالية سوف يرتفع إنتاج الدول السائرة في طريق النمو بحوالي 4 إلى5% سنويا بين سنتي 1990و2030. وبحلول عام 2030 سيكون إنتاج هذه الدول حوالي خمسة أضعاف ما كان عليه هذا الأخير في عام 1990، وسوف يكون إنتاج الدول المتقدمة ثلاثة أضعاف. وبمعنى آخر سيكون الإنتاج العالمي في عام 2030 حوالي 3.5 ضعف ما كان عليه في عام 1990. وإذا ما زاد تلوث وتدهور البيئة بنفس معدلات هذا النمو، فسوف يؤدي هذا إلى نقص حاد في المياه, وتلاشي مساحات شاسعة من الغابات و اختفاء عناصر بيولوجية متعددة، وسوف يموت ويمرض العشرات من الملايين من الأفراد زيادة عن المعدلات الطبيعية بسبب التلوث البيئي. وأوضح البنك الدولي في الأخير أنه يمكن تلافي كل هذا الدمار البيئي برسم السياسات الإنمائية المناسبة بيئيا وإيجاد الآليات العالية الكفاءة لتطبيقها[1].

إلى جانب هذا كله وضمن السياق نفسه، أكدت المبادئ التي أقرها المؤتمر العالمي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة في سبتمبر 1994على أن الإنسان في الأصل هو مركز اهتمامات التنمية المستدامة وأنه يجب أن يستفيد من حياة صحية منتجة تتناسق مع الطبيعة (مبدأ رقم2)، وقد نص المبدأ السادس على أن التنمية المستدامة لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الضرورية المتبادلة بين السكان (الإنسان) والموارد والبيئة والتنمية، وأن تدار العلاقات بطريقة ديناميكية ومتناسقة.

(1) Ibid: P 05.

ولقد أكد إعلان<< كوبنهاجن >>، الذي تبنته القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في مارس1995على أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة هي أركان التنمية المستدامة. وهي بدلك تشكل إطار المجهودات الرامية إلى تحسين نوعية الحياة بالنسبة لكل الناس. ولقد وردت فيه عدة مبادئ وتوصيات للعمل على حماية البيئة والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

و لكن على الرغم من كل هذه الطروحات والتحليلات الهامة وكل هذه المعاني النبيلة التي وردت في المؤتمرات والإعلانات والتوصيات مازال الطريق طويلا لترجمتها إلى أفعال وواقع مجسد على الأرض، فعلى سبيل المثال ـ لا الحصر ـ فإنه على الرغم من كل ما قيل في مؤتمر قمة الأرض عام 1992 والمنعقد بمدينة << ريودي جانيرو>> البرازيلية في الفترة من 03 إلى 14 جوان 1992وما ورد فيه من توصيات عديدة، وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن، لم يتحقق سوى أقل من 1% من هذه التوصيات. ومن قبل ذلك كان الوضع نفسه قائما بالنسبة لمبادئ وتوصيات مؤتمر استكهولم 1972 مما دفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دراسة للوضع البيئي في العالم، خلال العشرة أعوام التي تلت المؤتمر إلى التحذير من استمرار تدهور البيئة في العالم. ولقد كرر البرنامج التحذير نفسه في دراسته عن أوضاع البيئة في العالم في العشرين عاما التي تلت انعقاد مؤتمر استكهولم، والتي قدمت ـ كوثيقة هامة ـ إلى مؤتمر قمة الأرض[1].

كل هذا يؤكد ويجدد في الوقت نفسه << القلق العالمي المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها على كوكب الأرض، التي أخذت تشهد تدهورا حادا وغير مسبوق في التاريخ... كما يؤكد على التوفيق بين البيئة والتنمية، والإقرار

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- مروان, يوسف صباغ: مرجع سابق، ص ص 98-99.

- Vander Berght, J.C.M, And Vander Straatem J: Toward Sustainable development, concepts, methods and policy. Opcit, pp 5-6.

بأنهما وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لابد أن تكون تنمية مستديمة>>[1]، أي أنها تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها الشروط الإنسانية والحياتية، وتلبي احتياجات أجيال الحاضر دون أن تضر باحتياجات أجيال المستقبل.

ولا شك أنه في خضم هذا القلق العالمي المتزايد حول واقع ومستقبل كل من الإنسان والبيئة في العالم برزت هناك منظورات فكرية ـــ متباينة في جوانب معينة ومتقاربة في جوانب أخرى ــ تركز اهتمامها على حقيقة التنمية المستدامة، كالمنظور الاقتصادي المحافظ، والمنظور البيئي النقدي، والمنظور المبني على المشاركة La participation(المشاركاتي).

فالمنظور الاقتصادي المحافظ يؤكد على أن التنمية المستدامة تتحدد من خلال تحقيق التوازن بين كل من النظام الاقتصادي، والنظام البيئي، والنظام الاجتماعي. ذلك أن <<النظام البيئي يتكون من الموارد الطبيعية، ويسعى من أجل الإبقاء على عناصر الحياة الأساسية، أما النظام الاقتصادي فإنه يتجه أساسا نحو تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك، أما النظام الاجتماعي فإنه يهدف إلى الإبقاء على التنوع الحضاري، والثقافي، ويحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة>>[2]. غير أن هذا المنظور تعرض إلى عدة انتقادات منها أنه حاول توظيف التنمية المستدامة (شكلا) لإخفاء عيوب النظام الرأسمالي في استنزافه للموارد الطبيعية وإضراره بالبيئة. وفي المقابل ظهر المنظور البيئي النقدي ـــ على خلفية الانتقادات الموجهة للمنظور الاقتصادي المحافظ ــ مشددا على أن الأنماط التنموية التي أفرزها النظام الرأسمالي هي أنماط تنموية غير مستديمة، كما أن

---

(1) عبد الخالق، عبد الله: << التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية.>>، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 176، جانفي 1993، ص 97.

(2) المرجع نفسه: ص98.

>> النظام الرأسمالي هو ــ بحسبه ـــ بمثابـة قيـد بيئـوي يحـد مـن السـعي إلى تحقيـق التنمية المستدامة، لأنه يقوم أساسا على مبـدأ اسـتنزاف المـوارد الطبيعيـة، وعـلى مبـدأ تطويع البيئة وتوظيفها من أجل تعظيم الأرباح والفوائد المالية<<[1]. ومن ثمة فـإن هـذا المنظور يؤكد على أن التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تلوث البيئة، بـل إنهـا أيضـا التنمية التي تحاول تحقيق التوازن بين البيئـة والنمـو، وبـين الإنتـاج والاسـتهلاك، وبـين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل.

أما المنظور المبني على المشاركة، >> فقد ظهر كرد فعل للإخفاقـات المتكـررة التـي أصابت المشاريع التنموية التي تمت صياغتها دون مشـاركة الجماعـات المحليـة... ودون مراعـاة الطرائـق (السـليمة) لتسـيير المـوارد<<[2]. فالتنميـة المسـتدامة ـــ وفقـه ـــ مـن الضروري أن تتم على الصعيد المحلي انطلاقـا مـن خصوصـيات كـل مجتمـع، وبمشـاركة فعلية وفعالة للأفراد.

كما أكد هذا المنظور على أهمية الدور المنوط بالمنظمات غـير الحكوميـة، لاسـيما الجمعيات الناشـطة في الحقـل البيئيـــ الاجتماعـي، فـيما يتعلـق بالتحسـيس والتوعيـة بمشكلات البيئة والمساهمة في نشر ثقافة البيئة في المجتمع ودفع الأفرادــ على غـرار مـا هو مطلـوب مـن السـلطات الرسـمية والمؤسسـات الحكوميـة ـــ للمشـاركة بكـل قـوة وإيجابية وفعالية في حماية الوسط الطبيعي، وهذا ضمانا لاستمرارية التنمية المسـتدامة التي تضع في أولوياتها مسألة الحفاظ على البيئة، وتلبية حاجـات الأجيـال الحاليـة دون إهمال حاجات الأجيال اللاحقة.

وفي هــذا الإطــار تجــدر الإشــارة إلى أن المجتمــع الجزائــري شــهد منــذ بدايــة التسعينات الماضـية ـــ عـلى مسـتوى الخطـاب التشريعـي خاصةـــ توجـه نحـو التركيـز

---

(1) المرجع نفسه: ص ص 79-80.

(2) إيزابيل، بياجيوتي و آخرون: العولمة والتنمية المستديمة، أي هيئات للضبط؟ 12 بطاقة للفهـم، للتوقـع، للنقاش. ترجمة محمـد غـانم وآخـرون، المركـز الـوطني للبحـوث الأنتربولوجيـة، الاجتماعيـة والثقافيـة، وهران، 1998، (بطاقة 1،3)، ص 5.

على تطوير العمل التطوعي المؤسسي للمجتمع المدني، وذلك بتبني قانون 31/90المؤرخ في04ديسمبر1990المتعلق بالجمعيات، كخطوة هامة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي[1]. ويمكن تفسير هذا التطوير في العمل التطوعي المؤسسي بعاملين أساسيين، وهما:

- قناعة أغلبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي المروج له (سيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات) في تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.
- تغير - ولو على مستوى الخطاب الرسمي - في النظرة التقليدية للسلطة بخصوص قضايا الأمن والتنمية، وهذا بتبنيها لمفهوم اجتماعي يشدد على تدخل الجميع من أجل القضاء على الفقر والتهميش وتحقيق التنمية المستدامة لضمان استتباب الأمن والاستقرار[2].

وهكذا، فإنه بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، فقد فتح المجال لمشاركة المجتمع المدني عن طريق الحركة الجمعوية في تفعيل عملية التنمية والمساهمة في حل مشكلات المجتمع الاجتماعية، الثقافية، المهنية، وخاصة البيئية من خلال تثمين دور الإنسان الجزائري (بالمفهوم الفردي والجماعي) في عملية التنمية السليمة التي تركز على الاعتماد المتبادل بين الإنسان والطبيعة، والعمل - قدر الإمكان - على حماية هذه الأخيرة عن طريق الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية من خلال نشر ثقافة بيئية في المجتمع.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات. العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر1990.

(2) محمود، بوسنة: <<الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية.>>، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة منتوري، العدد17، جوان2002، ص ص 138-140.

ذلك أن الملاحظ على المجتمع الجزائري في ظل الظروف الحالية التي يعيشها، هو أن أنماط البيئة فيه تتعرض إلى مخاطر وتحديات كبيرة، تنعكس بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العام فيه.

ولعل أهم تلك المخاطر هي مشكلة التلوث الحضري والصناعي، التي نمت – كما هو الحال في ولاية عنابة ــ في ظل سياسة تصنيع منتهجة خلال السبعينات، اتسمت بعدم إدراجها للاعتبارات البيئية في عملية التنمية. وهو ما أكده وشدد عليه في الوقت نفسه التقرير المتعلق بـ <<حالة ومستقبل البيئة في الجزائر>> والمعد من قبل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بالتعاون مع الديوان الألماني للتعاون التقني، حيث جاء فيه << أن مسار التصنيع جرى في ظروف لم تراع احترام الإنشغالات البيئية. فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة (1983)، كانت تنجز المشاريع الصناعية بدون القيام مسبقا بدراسة الآثار في البيئة... حيث ابتلعت الصناعة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وكانت لها آثار ضارة على الزراعات، وعند اختيار أساليب التصنيع لم تكن معايير حماية البيئة أساسية>>[1].

وهكذا فإنه أمام هذا الوضع البيئي المتردي عملت الجزائر على وضع خطة وطنية للعمل البيئي تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

<< إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والعمل على النمو المستدام والتقليص من ظاهرة الفقر، وحماية الصحة العمومية للسكان>>[2]، وفي هذا الصدد تلعب الحركة الجمعوية دورا فعالا في التحسيس بمشكلات البيئة وفي التثقيف البيئي من خلال حث الأفراد والجماعات على احترام القواعد البيئية، خاصة <<الجمعيات الإيكولوجية التي

(1) وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتعاون مع الديوان الألماني للتعاون التقني: <<تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر.>>، إصدار للجمهور الواسع، الجزائر، ماي 2001، ص 64.

(2) المصدر نفسه: ص 410.

تستطيع بفضل قدراتها التعبوية ومعارفها أن تؤثر في الرأي العام والسلوكات إزاء البيئة<<[1].

وضمن هذا المنظور الإستراتيجي بالضبط يتموقع الدور المنتظر من الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث كأحد تنظيمات المجتمع المدني العاملة بالحقل الاجتماعي، البيئي التطوعي والمؤسسي، وكبناء يخضع إلى نوع من التنسيق والترتيب بين الوحدات/الأفراد (الفاعلون فيه Les Acteurs Sociaux) وبين النشاطات المختلفة التي يتعاطاها من أجل نشر ثقافة بيئية وإيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في التنمية من دون الإضرار بالبيئة. وهذا من منطلق أن مثل هذا الأمر (المسعى) يعد أكثر فعالية وأقل تكلفة من التعامل مع المشكلات البيئية (لاسيما الحضرية) بعد استفحالها، فضلا على أنه يمثل قبل كل شيء وبعد كل شيء سلوك حضاري.

إن هذا الطرح يدفعــ من ناحية معرفية ومنهجية بالأساســ إلى ضرورة البحث المعمق عن الدور الفعلي (وليس النظري) للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية في المجتمع. وهذا ما تتوق إليه بالضبط هذه الدراسة من خلال الإجابة عن السؤالين المركزيين التاليين:

1) ما طبيعة الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعية الوطنية للمحافظة على البيئة في مجال نشر الثقافة البيئية (الوعي البيئي) ؟

2) ما هي الصعوبات/المعوقات الوظيفية التي تواجه هذه الجمعية في هذا المجال (نشر الثقافة البيئية) ؟

هذا ويمكن مفصلة هذين التساؤلين المركزيين إلى تساؤلات فرعية كالآتي:

---

(1) المصدر نفسه: ص 108.

- ما هي أهداف الجمعية في مجال النشاط البيئي ؟
- هل تسعى الجمعية لدى الجهات المختصة من أجل تحسين القوانين الخاصة بحماية البيئة ؟
- هل تشارك الجمعية في البرامج الإعلامية، الخاصة بالبيئة والإنسان عبر مختلف وسائل الإعلام ؟
- هل تنسق الجمعية مع قطاع التعليم ــ لاسيما الأساسي - في مجال تطوير المناهج والبرامج التربوية والحملات التطوعية الكفيلة برفع مستوى الوعي البيئي لدى الإنسان الجزائري ؟
- هل تنظم الجمعية مسابقات ثقافية منتظمة تتزامن مع كل مناسبة ؟ مثل:
  - مسابقة من أجل رسم وتعليق صورة معبرة على البيئة الجميلة.
  - مسابقة في التشجير بمناسبة يوم الشجرة.
  - مسابقة ثقافية بمناسبة يوم المياه العالمي(22 مارس).
  - مسابقة ثقافية بمناسبة يوم الصحة العالمي(07 أفريل).
  - مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي لحماية البيئة(14 أكتوبر).
- هل تقوم الجمعية بتقديم محاضرات وندوات مفتوحة لمختلف شرائح المجتمع؟
- هل تنظم الجمعية معارض تحسيسية حول البيئة وأهمية المحافظة عليها؟
- ما هي الوسائل التربوية التي تستخدمها الجمعية في مجال التثقيف البيئي (المجلات، الكتيبات، الدلائل، النشرات المعلقة ولوحات الحائط، أشرطة الفيديو، موقع على الإنترنات...؟
- ما هي الصعوبات الحقيقية التي تواجهها الجمعية والتي تحول دون أدائها للدور الفعال والمنتظر منها في نشر الثقافة البيئية في المجتمع ؟

المقاربة المنهجية:

لعل من أصعب المهمات، في مجالات النظر والبحث العلميين، توجيه الفكر نحو الزاوية المنهجية في التحليل والمقاربة. وذلك نظرا لما للمنهج من تأثير على سيرورة إنتاج المعرفة في أي بحث علمي، نظريا كان أو تطبيقيا، وفي كافة الحقول العلمية، وخاصة منها حقل علم الاجتماع، إعتبارا لما يتميز به موضوعه: (دراسة الإنسان من حيث تفاعلاته في المجتمع الإنساني) من فرادة، وخصوصية، وتعقيد في المكونات والأبعاد والدلالات...

ولما كانت طبيعة الموضوع (في كلياته وجزئياته) هي التي ترسم بالأساس ملامح المقاربة المنهجية التي ينبغي إعتمادها في الدراسة من أجل تحقيق الأغراض المطلوبة فيها[1]، فإنها، وبناء على متطلبات هذه الدراسة ـــ التي تصنف ضمن الدراسات الوصفيةـ نتوخى مقاربة منهجية تعتمد أساسا على منهج دراسة الحالة بوصفه منهجا يركز على الوصف الدقيق لكافة المتغيرات والعوامل التي تنطلق من داخل الحالة المدروسة ذاتها، وتلك المؤثرة فيها، والتي لها علاقة وثيقة بها، وهو ما يمنح الباحث إمكانية التوغل العميق والدقيق في دراسة كافة جوانبها وعناصرها المكونة لها[2]، وهو ما يتعين أن يكون ـ أو على الأقل الإجتهاد فيه ـ في هذه الدراسة التي تسعى لفحص طبيعة الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في مجال الثقافة البيئية، وكذا الصعوبات أو المعوقات الوظيفية التي تواجهها هذه الجمعية في المجال المذكور نفسه.

---

(1) فضيل، دليو: << مناهج علم الاجتماع بين الحدس والواقع الاجتماعي المعقد.>>، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 06، د.ش، 1995، ص 92.

(2) عبد الله محمد، عبد الرحمن ومحمد علي، البدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعي. بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 294.

هذا ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المقاربة المنهجية المتوخاة هنا، تبقي في أصلها مقاربة منفتحة على تقنيات منهجية أخرى بالموازة إلى المنهج الأساس (دراسة الحالة) فهي لا تغفل على البعد التاريخي الذي إغتنى به المسار التحليلي لموضوع البحث، لاسيما من جانب تعقل السيرورة التاريخية للإهتمام بالإنسان والبيئة، وكذا التشكل والتطور التاريخي للحركة الجمعوية بالجزائر، فضلا أيضا عن الإحصاء كتقنية (جداول ونسب) تستخدم على الأخص، عند تحليل المعطيات الميدانية المستقاة ـــ من منظور منهجي إجرائيـــ عبر عدة أدوات سيتم التفصيل فيها لاحقا ضمن الموضع المخصص لها في هذا البحث، وهذا دائما في حدود متطلبات إشكالية البحث.

الفصـل الأول

الأسـس النظـريـة

تمهيد

أولا: تحديد المفاهيم

I - المفاهيم الأساسية للبحث

II- المفاهيم الحافة (المحيطة)

ثانيا: المقاربة النظرية السوسيولوجية الموجهة للبحث

1- النظرية البنائية الوظيفية

2- نظرية النسق الاجتماعي المفتوح

الفصـل الأول

الأسـس النظـريـة

تمهيد:

من المعلوم لدى الباحثين السوسيولوجيين أن كل بحث علمي يتناول ظـاهرة مـن الظواهر الاجتماعية ينطوي في الواقع على مفاهيم أساسية وأخرى مكملـة (حافـة). وفي بعض الأحيان تكون هذه المفاهيم غير مهمة وبعيدة عن المطابقة للواقـع، فتـنعكس في البحث الاجتماعي صفات وعناصر أقرب إلى مسـتوى التفكـير العـامي منهـا إلى التفكـير العلمي.

كما أن توخي أطر وتصورات نظرية هي في بعض الأحيان متناقضة، غير متكاملـة وغير متناغمة بشكل أساسي مـع موضـوع البحـث، يمثـل هـو الآخـر شـكلا مـن أشـكال اضطراب المنهجيـة المتبنـاة في البحـث، ويـؤدي إلى عـدم التعـاطي مـع الظـاهرة علميـا وتعلقها بشكل سليم وواقعي.

في هذا الفصل نحاول التعرض إلى المفاهيم الأساسية والحافة للبحث، مسـتهدفين في النهاية صياغة تعاريف إجرائية لا نتوق أن تكون بالضرورة مطلقة: أي تعاريف تنحل فيها كل الاختلافات الدلالية التي يمكن أن توجد في وجهات نظر الباحثين، ولكننا نود أن نضع تعاريف تكون بمثابة << الآلة>> الموجهة، خاضعة للواقع المـراد دراسـته، مرتبطـة به ولا تسمو عليه.

كما نحاول اعتماد مقاربة نظرية سوسيولوجية تحفظ للتفكـير والتحليـل ـــ قـدر الإمكانــ سياقا موحدا ومنسجما.

أولا: تحديد المفاهيم:

I- المفاهيم الأساسية:

ينطوي أي بحث أو دراسة سوسيولوجية على مجموعة مفاهيم ومصطلحات علمية, تتطلب من الباحث تحديدها تحديدا دقيقا حتى يسهل فهم دلالتها العلمية ــ اللغوية والاصطلاحية ـــ, وكما هو معلوم فإن موضوع البحث يدور حول << دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية>>, ومن ثمة فإنه من المهم قبل الخوض في معالجة هذا الموضوع, تحديد المفاهيم الأساسية التي يتضمنها هذا الأخير, وهذا لتوضيحها وبيان حدود استخدامها في إطار العمل الراهن, ويمكن حصر هذه المفاهيم فيما يلي:

1ــ البيئة:

يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلى الفعل <<بوأ>> ومنه <<تبوأ>> أي: حل, ونزل, وأقام, والإسم منه بيئة بمعنى المنزل.

وقد ذكر<<بن منظور>> لكلمة بيئة معنيين قريبين من بعضهما:

ــ الأول: بمعنى إصلاح المكان, وتهيئته للمبيت فيه, قبل << تبوأه >> أي جعله ملائما لمبيته, ثم اتخذه محلا له.

ــ الثاني: بمعنى النزول, و الإقامة, كأن تقول << تبوأ المكان>> أي نزل فيه, وأقام به.

وفي القرآن الكريم قوله تعالى: << أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا >> (سورة يونس: الآية 87)[1]. أي اتخذا وهيئا بمصر بيوتا لقومكم[2].

---

(1) القرآن الكريم: سورة يونس، الآية 87.

(2) محمد، منير حجاب: التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي. مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 11-12.

ومن خلال هذا التحديد اللغوي لمفهوم البيئة، يتضح أنها تعني: <<المكان أو الموطن، أو المنزل الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله ومبيته >>.

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد عرفت البيئة عدة تعريفات، فعلى سبيل المثال يعرفها <<ريكاردوس الهبر>> بأنها: << مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية في مكان وتؤلف إيكولوجية مترابطة>>[1]. وبعبارة أخرى، فإن البيئة <<هي كل ما يحيط بالإنسان>>، أو هي مختلف العناصر الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الكائنات الحية بما فيها <<الإنسان>>.

كما يعرها أحد الأساتذة الفرنسيين ـ بحسب محمد علي سيد أمبالي ـــ بأنها <<العلم الذي يشمل دراسة العلاقات بين الكائنات الحية ووسطها، وكذلك العلاقات بين هذه الكائنات، وينبغي اعتبار الإنسان ككائن حي مثله مثل النبات والحيوان>>[2]. أي أن البيئة بطريقة أو بأخرى تشمل دراسة التفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وكذا التأثير بين الإنسان ومختلف العناصر الطبيعية.

وفي نفس السياق الدلالي عرفت البيئة سابقا أيضا - بحسب السيد عبد الفتاح عفيفيـ بأنها <<كل العناصر الطبيعية، حية وغير حية، والعناصر المشيدة أو التي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية، وتكون البيئة الطبيعية والمشيدة وحدة متكاملة، كما تمثل العلاقات القائمة بين

---

(1) عامر، محمود طراف: أخطار البيئة والنظام الدولي. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 15.

(2) محمد علي، سيد أمبالي: الاقتصاد والبيئة (مدخل بيئي). القاهرة، المكتبة الأكاديمية الدقى، 1998، ص55.

الإنسان وبيئته والتفاعلات المتبادلة بينهما شبكة بالغة التعقيد>>[1]. ويتضح من خلال هذه التعريفات بأن البيئة كان ينظر إليها فيما مضى من جوانبها الفيزيائية والبيولوجية <<الطبيعية>>، حيث أهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية رغم أهميتها في تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة.

ولذلك تبنى <<مؤتمر استكهولم>> المنعقد عام 1972 المفهوم الموسع للبيئة على أساس أنها <<رصيد الموارد المادية والاجتماعية في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته>>[2]. والبيئة بهذا المعنى تتضمن علاوة على المجالات الطبيعية المتمثلة في الماء والهواء والتربية والمعادن...الخ، كافة جوانب البيئة الاجتماعية والثقافية والحضارية.

وفي نفس الصدد تعرف البيئة أيضا بأنها: <<العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية أو استجابة احتمالية مثل: العوامل الجغرافية والمناخية كسطح الأرض، والحرارة والرطوبة، والعوامل الثقافية التي تسود المجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع خاص>>[3]. وبالتالي فرغم أهمية العوامل الجغرافية والمناخية في التأثير على حياة الفرد والمجتمع, إلا أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دور أساسي في تنظيم العلاقات على اعتبار أنها تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجيهات, ووسائل فكرية لفهم الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها, وهو نفس الطرح الذي قال به عدد من الباحثين أمثال <<السيد عبد الفتاح عفيفي>> و<<سوزان أحمد أبورية>>, فـ<<السيد عبد الفتاح عفيفي>>, يؤكد بدوره بأن البيئة <<هي ذلك

---

(1) السيد، عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر. القاهرة، دار الفكر العربي، 1996, ص223.

(2) سعبد الفتاح، عبد النبي: مرجع سابق، ص 25.

(3) السيد، عبد الفتاح عفيفي: مرجع سابق، ص ص 224-223.

الإطار الذي يتفاعل فيه الإنسان مع ما يحيط به من كائنات حية بشرية أو طبيعية أو بيولوجية أو ثقافية, لهذا يعيش الإنسان في بيئات متعددة وهي:

أ) البيئة الاجتماعية والثقافية: التي تضم علاقاته الاجتماعية مع الآخرين في ظل الثقافة السائدة.

ب) البيئة البيولوجية: التي تضم الإنسان بوصفه كائنا بيولوجيا له احتياجاته الأساسية كالحاجة إلى الطعام والشراب والحاجة إلى المسكن والمأوى......الخ.

ج) البيئة الطبيعية: وتشمل العوامل الطبيعية, والتضاريس والمناخ>>[1].

وفي نفس الصدد تشير<<سوزان أحمد أبو روية>> إلى أن هناك أنواع عديدة من البيئات منها: البيئة الطبيعية, البيئة الاجتماعية, والبيئة الثقافية, فالبيئة الاجتماعية يقصد بها: << ذلك الجزء من البيئة(الشاملة), الذي يتكون من الأفراد والجماعات في تفاعلهم، وكذلك التوقعات الاجتماعية وأنماط التنظيم لاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى>>[2]. أي بتعبير آخر فإن البيئة الاجتماعية تتضمن أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات, وكذا المؤسسات والمنظومات التي تنظم في إطارها الجماعة شؤونها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أما البيئة الثقافية فتعرفها بأنها <<البيئة المغايرة عن البيئة الطبيعية أو هي الطريقة التي نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها, والتي غيرت بواسطتها البيئة الطبيعية, وهذا في محاولتها للسيطرة عليها وخلق الظروف الملائمة لوجودها واستمرارها. هذه البيئة المصنوعة هي البيئة الثقافية أو الثقافة>>[3]. أي بطريقة أو

---

(1) المرجع نفسه: ص 224.

(2) سوزان، أحمد أبو رية: الإنسان والبيئة والمجتمع. مصر, دار المعرفة ا لجامعية, 1999 ص 138.

(3) المرجع نفسه: ص 139.

بأخرى فإن البيئة الثقافية هي ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة للسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته.

وفي سياق آخر تؤكد <<سحر مصطفى حافظ>> على أن البيئة قيمة من قيم المجتمع حيث تقول <<يجب أن تتأكد البيئة كقيمة من قيم المجتمع, فتدخل ضمن النسق القيمي للمجتمع, وذلك بتنمية الوعي البيئي لدى المجتمع, وتغيير سلوكهم حيال البيئة حتى تصبح حماية البيئة هي الصورة المألوفة في نظر أفراد المجتمع, بل وفي نظر سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تقتنع الدولة بأجهزتها الرسمية بالبيئة كقيمة من قيم المجتمع التي يتعين حمايتها, وبذلك أن تكون مثلا يحتذى به على المستوى الشعبي والاجتماعي>>[1]. أي بتعبير آخر عندما نخلق لدى أفراد المجتمع تثمين البيئة كقيمة من قيم المجتمع, ينتشر بذلك الوعي البيئي بضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من التلوث.

وهكذا فإن التعريف <<الأنطولوجي>> أو الإجرائي الذي نتبناه في هذه الدراسة بخصوص مصطلح البيئة يفيد بأنها عبارة عن كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الفرد مؤثرا ومتأثرا, سواء كان هذا الوسط طبيعيا أو اجتماعيا أو ثقافيا.

2ـ التلوث:

التلوث لغة صنفان:

1. تلوث مادي: وهو اختلاط أي شئ غريب عن مكونات المادة بالمادة يقال: لون الماء بالطين أي كدره, وإلتأث بالدم أي تلطخ به.

---

(1) سحر، مصطفى حافظ: << المفهوم القانوني للبيئة في ضوء التشريعات المقارنة.>>، المجلة الاجتماعية القومية، الصادرة بالقاهرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, المجلد 27، العدد 2, ماي 1999, ص 134.

2. تلوث معنوي: كأن تقول: تلوث لفلان رجاء منفعة، أي لاذ به... وإلتأثت عليه الأمور، أي التبست. وفلان به لوث، أي جنون[1].

أما من الاصطلاحية فهو يشير حسب الباحث << السيد عبد الفتاح عفيفي>> إلى <<كل تغير يطرأ على الصفات الفيزيقية أو الكيميائية أو البيولوجية لهذا الإطار (المحيط) مما يؤدي إلى إفسادها وجعلها خطرا على صحة الإنسان والحيوان، وغالبا ما يكون النشاط الإنساني هو مصدر هذا التلوث، وبذلك يكون التلوث ضربا من التدهور البيئي، أي التحول في بعض صفات البيئة وسماتها إلى ما يضر بالإنسان وما يقبل عليه من مناشط>>[2]. وبالتالي فالتلوث هو أحد المظاهر المسببة في الإضرار بالبيئة الطبيعية مما ينتج عنه مخاطر على صحة الأفراد، وعادة ما يرتبط بالإنسان حيث يؤثر على التوازن البيئي.

وفي نفس السياق يشير تعريف آخر بأن <<التلوث البيئي يرجع إلى مصدرين هما: التلوث البيئي بفعل العناصر البيئية ذاتها، كالغازات والحمم التي تقذفها البراكين، والأتربة التي تثيرها الرياح والعواصف الرملية، والمصدر الثاني هو التلوث البيئي بفعل الإنسان وخاصة في أعقاب الثورة الصناعية ومخلفات التصنيع، ويؤكد هذا المفهوم على فكرة مفادها أن العالم كله نسق أيكولوجي يتأثر بمشكلة التلوث، سواء كان هوائيا أو مائيا أو أرضيا>>[3].

وبتعبير آخر فإن التلوث البيئي ظاهرة من أهم مصادرها التصنيع، الذي بدأ مع تطور الثورة الصناعية في أوروبا مما أدى إلى انتشار الدخان، والأتربة، ومخلفات التصنيع، وهو ما يؤثر سلبا على النشاط الإنساني والحيواني والنباتي.

أما الباحث <<محمد منير حجاب>> فهو يؤكد على أن المفهوم العلمي الحديث للتلوث ينص على أنه: <<إفساد لمكونات البيئة، حيث تتحول هذه

---

(1) محمد، منير حجاب: مرجع سابق، ص 85.

(2) السيد، عبد الفتاح عفيفي: مرجع سابق، ص 224.

(3) نقلا عن المرجع نفسه: ص 224.

المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة (ملوثات) بما يفقدها دورها في صنع الحياة>>[1]. وبمعنى آخر فإن التلوث هو صورة من صور الفساد الذي يؤثر على الكائنات الحية (الإنسان والحيوان، والنبات) مما يؤدي إلى الإخلال بتوازن عناصرها ومكوناتها.

وفي سياق آخر يؤكد <<عبد الفتاح عبد النبي>> بأن <<كلمة تلوث تستخدم عادة مقرونة بالبيئة أو بأحد عناصرها فيقال التلوث البيئي، أو تلوث الغذاء، أو الهواء أو التربة...الخ، والمعنى العلمي للكلمة يشير إلى كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية لا تستطيع الأنظمة البيئية أن تستوعبه بدون اختلال توازنها...>>[2]. أي أن التلوث البيئي مهما كان نوعه (كتغير كمي أو كيفي) فإنه يؤدي إلى إحداث العديد من الأضرار البيئية بشكل مباشر نتيجة إخلاله بالتوازن البيئي.

وهكذا يمكن أن نستخلص بأن التلوث البيئي هو كل تغير يؤدي إلى إفساد خصائص البيئة نتيجة التأثير السلبي على سلامة الوظائف المختلفة لكل الكائنات <<الحية وغير الحية>>، إضافة إلى تأثيراته الصحية، والنفسية, والاجتماعية على الإنسان.

3ــ الدور: وهو من الناحية اللغوية مشتق من الفعل، دار، يدور، دورا.

دورا: أي تحرك باتجاهات متعددة وهو في مكانه[3].

أما من الناحية الاصطلاحية فيمكن القول بأنه شهد ثراء كبيرا وتنوعا من حيث المعاني. وهو ينسب من الناحية السوسيولوجية إلى <<رالف لينتون>>، إذ يذهب في هذا الإطار إلى القول بأن <<كل تنظيم يتضمن مجموعة من الأدوار،

(1) محمد، منير حجاب: مرجع سابق، ص ص 86-85.

(2) عبد الفتاح، عبد النبي: مرجع سابق، ص ص 28-27.

(3) بوعلام، بن حمودة وآخرون: المفتاح (قاموس عربي أبجدي مبسط). مادة << أدار>>، ط2، الجزائر، دار الأمة، 1996، ص 132.

ويفترض بالأشخاص القائمين بها الخضوع التام لها، ويحدد الدور جملة من الواجبات التي يضطلع بتنفيذها كل فرد في التنظيم>>[1].

وبتعبير آخر فإن هذا التعريف يربط الدور بالتنظيم مثل <<الجمعيات>>، التي توزع فيها الأدوار وتحدد الاختصاصات لخدمة أهداف هذا التنظيم، والتي تفرض على القائمين عليها مجموعة من الالتزامات <<الحقوق والواجبات>> التي تضفي التساند الوظيفي بين الأفراد.

وفي نفس الصدد يشير << معن عمر الخليل >> بأن الأدوار تتمثل في << وحدات اجتماعية تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية مثل: المدرسة كمؤسسة اجتماعية قد يتم تحليلها على أنها تضم مجموعة من أدوار خاصة بالتلاميذ والمعلمين تسود كل المدارس>>[2] وبالتالي فإن الدور يرتبط بالتنظيم الاجتماعي سواء كان مدرسة أو جمعية أو أية مؤسسة اجتماعية يمارس فيها الأفراد وظائف معينة.

كما يعرف الدور أيضا ـ حسب نبيل صادقـ على أنه <<أنماط سلوكية تكون وحدة ذات معنى، وتبدو ملائمة لشخص يشغل مكانة في المجتمع، أو يشغل مركزا محددا في علاقات شخصية متبادلة مثل القائد>>[3].

وبتعبير آخر فإن الدور يرتبط بالمكانة أو المركز الاجتماعي الذي يحتله الفرد داخل أي تنظيم، مثل دور القائد، والذي يفترض منه القيام بمجموعة من

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- ريمون، بودون وفرانسوا بوريكو، وآخرون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص288.

(2) معن، عمر الخليل: معجم علم الاجتماع المعاصر. عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000، ص364

(3) نبيل، صادق: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية. القاهرة، دار الثقافة المصرية، 1983، ص367.

الوظائف والمهام في إطار هذا الدور، وهو نفس الطرح الذي قال به مجموعة من الباحثين أمثال <<عبد الحليم عبد العال>> و<< محمد عاطف غيث>>.

<<فعبد الحليم عبد العال>> يؤكد بدوره على أهمية المركز الاجتماعي للشخص الذي يقوم بالدور، حيث يذهب إلى القول بأن الدور<< هو توجيه أو تفهيم عضو الجماعة بالجزء الذي ينبغي أن يلعبه في التنظيم وهذا الدور يتضمن النقطتين التاليتين:

1. يتكون الدور من نسق من التوقعات، ويسمى الدور المتوقع.
2. يتكون الدور من أنماط سلوكية واضحة يسلكها الشخص شاغل المركز عندما يتفاعل مع شاغل مركز آخر، ويسمى بالدور الممارس>>[1].

وبتعبير آخر فإن هذا المفهوم يتضمن الجوانب البنائية في فكرة الدور، من خلال ارتباطه بالمكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد داخل التنظيم، والتي تفرض وجود علاقات مع الآخرين في إطار مجموعة من القيم والمعايير المحددة بثقافة المجتمع، والتي تجعل هذا الأخير (الفرد) يفهم الدور المنوط به داخل الجماعة.

وفي نفس السياق يقول << محمد عاطف غيث>> بأن الدور <<هو الوضع الذي يعين لصاحبه، بغض النظر عن صفاته الشخصية، وخدماته الاجتماعية ودرجة النفوذ والتأثير، وأن الفواصل الطبقية لا تقوم أساسا على الوظيفة ولكنها على المركز، وتختلف الدعائم التي يستند عليها هذا المركز باختلاف المجتمعات، والفترات التاريخية للمجتمع نفسه، ومن ضمن هذه الدعائم

(1) عبد الحليم، عبد العال: نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع. مصر، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، 1989, ص 122.

والإمكانيات الفردية الثروة، والمهنة، السلطة، الامتياز العقلي...الخ>>[1]. أي أن الدور حسب هذا المفهوم يرتبط بالمركز الاجتماعي الذي يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية، والذي يتحدد تبعا لمجموعة من المعايير (الخصائص، والصفات)، التي تؤهل شخص ما لأن يشغل مكانة اجتماعية دون شخص آخر.

وعلى كل، فإننا في هذا البحث سنتعامل إجرائيا (انطولوجيا) مع مصطلح <<الدور>> باعتباره مجموعة من النشاطات/الوظائف الفعلية التي يضطلع بها القائمون على العمل التطوعي في الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث من أجل نشر الثقافة البيئية في المجتمع.

4ـ المجتمع المدني:

إن المتمعن في الكتابات المنجزة حول المجتمع المدني، يكتشف أن هناك اختلاف في الرؤى والتوجهات الفكرية حول دلالاته <<لأن ترجمة المصطلح <<ilvSociété Ci>> تثير إشكالا مفاهيميا في اللغة العربية، في حين تجد اللغات الأجنبية الأوروبية تطابقا وتدرجا في الاشتقاق اللغوي والمفاهيمي معا بين مصطلحات <<civique. ,citoyen, cité, civil>>[2]، وإن كنا نجد في اللغة العربية والتراث مصطلح المدينة والمدنية>>[3].

وإلى ذلك ذهب أيضا من ناحية اصطلاحية الباحث محمد عابد الجابري حيث اعتبر أن المجتمع المدني هو: <<أولا وقبل كل شيء، مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية

(1) محمد، عاطف غيث وآخرون: قاموس علم الاجتماع. القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 392.

(2) وتعني على التوالي: مواطن، مدينة، مدني، مدني.

(3) وجيه، كوثراني: المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي. (ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، حول << المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.>>، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992، ص 119.

والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها...، وذلك على النقيض تماما عن مؤسسات المجتمع البدوي/القروي، التي تتميز بكونها مؤسسات <<طبيعية>> يولد الفرد منتميا إليها، مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها (القبلية والطائفة...الخ)>> [1].

وبشكل آخر فإن المجتمع المدني يرتبط بالمدينة، التي يتسع فيها المجال إلى النشاط الحر في المؤسسات التي تنشأ فيها مثل <<الجمعيات>> وهو مفهوم يقوم على إقصاء المؤسسات التقليدية التي تنشأ في البادية <<كالعشيرة والقبيلة>> من تعريفات المجتمع المدني رغم أهميتها في الحفاظ على البنيان الاجتماعي، والقيمي في المجتمع القروي.

في حين يتخذ <<سعد الدين إبراهيم>> موقفا آخر في تحديده لمفهوم المجتمع المدني بكونه <<مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات، والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي>>[2]. بمعنى آخر أن المجتمع المدني يحتل موقعا وسطيا بين الأسرة والدولة، كما يضم التنظيمات الحرة مثل <<الجمعيات>>، التي تقوم على فكرة العمل التطوعي كآلية فعالة في تعبئة الأفراد للمشاركة في المجتمع.

---

(1) محمد، عابد الجابري: المجتمع المدني: تساؤلات وآفاق. (ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي)، الدار البيضاء، دار بوتقال للنشر، 1998، ص 45.

(2) عبد الحميد، الأنصاري: << نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني.>>، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172، أكتوبر 2001، ص 101.

وفي نفس السياق يؤكد << عبد الحميد الأنصاري>> على أن المجتمع المدني <<هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والاتحاديات والروابط والأندية والجماعات المصالح وجماعات الضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام>>[1]. وبالتالي فإن المجتمع المدني يقوم على الفصل بين الدولة والمجتمع، أو بمعنى آخر فإن المجتمع المدني يضم التنظيمات غير الحكومية مثل: المؤسسات التطوعية التي تتيح للأفراد المشاركة الواسعة والحرة في كافة النشاطات المجتمعية.

كما يرتبط المجتمع المدني بالديمقراطية، وفي هذا الصدد يقول<< د. سعد الدين إبراهيم>> <<إذا زرعت أو نقلت الديمقراطية إلى تربة أي بلد بلا << مجتمع مدني>> فلن تعيش، وإذا عاشت فإن ذلك يكون بوسائل صناعية، إلى أن يقبلها الجسم الاجتماعي السياسي لهذا البلد، وهو لن يقبلها إلا إذا ساندت هذه الديمقراطية المستزرعة في تنظيمات مجتمع مدني>>[2].

وبالتالي فإن المجتمع المدني يرتبط بدمقرطة الحياة الاجتماعية من خلال فسح المجال لمختلف تنظيمات المجتمع المدني لتؤدي دورها في ترسيخ قيم التضامن والتآلف والتعاون في المجتمع.

وفي السياق نفسه يؤكد <<محمد عابد الجابري>> على أهمية ترسيخ قيم الديمقراطية، وفسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني لتؤدي دورها في

---

(1) المرجع نفسه: ص 97، نقلا عن فهمي، هويدي: الإسلام و الديموقراطية. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 193.

(2) المرجع نفسه: ص 98.

المجتمع كما ينبغي، حيث يقول في هذا الصدد >>إن المجتمع المدني هو رهان المستقبل، وهو الشرط الموضوعي لتحقيق الديمقراطية<<[1].

هذا ويمكن القول أن الإختلاف في تحديد مفهوم المجتمع المدني، أدى إلى وجود قسمين من الباحثين[2]:

- القسم الأول يقول بوجود مجتمع مدني مع بعض التحفظات خاصة من زاوية ارتباطه بالمجتمعات الغربية.
- القسم الثاني ينفي وجود مجتمع مدني في الخبرة والفكر العربي ويرجعون ذلك إلى تفكك أواصل المجتمع التقليدي، الذي لم يعقبه تشكل مجتمع مدني في ظل سيطرة الدولة.

غير أن هذه المقولات لا تنفي في الواقع وجود مؤسسات المجتمع المدني الحديثة مثل: الأحزاب، والنقابات، والاتحاديات والجمعيات، والتي تقوم على مبدأ المشاركة، والطوعية، الاستقلالية، والمؤسسية.

وفي هذا البحث سنتعامل إجرائيا (انطولوجيا) مع هذا المصطلح (المجتمع المدني) باعتباره مجموعة من المؤسسات الاجتماعية، والثقافية، السياسية, والمهنية التي ينظم إليها الأفراد طواعية مثل: الجمعيات، والنقابات، والاتحادات والتعاونيات، والأحزاب...الخ، ويكون الهدف الأساسي منها هو توسيع دائرة المشاركة الفعلية في كافة مناشط الحياة.

(1) عبد الحميد، الأنصاري: مرجع سابق، ص 99، نقلا عن محمد، عابد الجابري: <<المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي.>>، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت، عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، مارس 1992، ص 04.

(2) أحمد شكري، الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص ص 26-25.

5ـ الجمعية:

لغة مشتقة من الفعل: جمع، يجمع، جمعا، ومنه جمعا المتفرق: ضم بعضه إلى بعض. جمع القلوب: أي ألفها فهو جامع. والجمعية هي طائفة من الناس لهم هدف مشترك تكون هيئة تشرف عليها وتنفذ المقررات المتعلقة بسير نشاطها[1].

إن عملية فرز المعاني، والمصطلحات السوسيولوجية المعبرة عن مفهوم الجمعيات، تتطلب من الباحث التعمق في فهم هذه المصطلحات، واكتشاف الدلالات المعبرة عنها، وهذا نظرا لتعدد استخداماتها نذكر منها: الرابطة الطوعية، المنظمات الأهلية، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية...الخ، غير أن اللفظ الأكثر استخداما هو <<الجمعيات>>.

وفي هذا السياق تعرف الجمعيات اصطلاحا ــ من ناحية سوسيولوجية ــ بأنها <<وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من مجموعة أفراد، لها قوانين تحددها، وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة>>[2].

وبالتالي فإن هذا التعريف يحدد العناصر الأساسية التي تتدخل في تكوين الجمعية من خلال كونها وحدة اجتماعية تختلف عن الوحدات الاقتصادية والسياسية والمهنية من حيث الاستقلالية، والإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين الأفراد.

أما <<محمد عاطف غيث>> فيعرف (الجمعية) انطلاقا من تحديده للرابطة الطوعية فيقول << بأنها جماعة مختصة ومنظمة تنظيما رسميا، تقوم

---

(1) علي، بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب. مادة <<جمعية>>، ط 7، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص ص 257-258.

(2) دينكل، ميتشل: معجم علم الاجتماع. مادة <<منظمة>>، ترجمة إحسان أحمد حسن، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1986، ص25.

عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح>>[1].

بمعنى آخر أن هذا التعريف يركز على أهمية التخصص في الجمعية وهذا لضمان نجاعة أهدافها كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن أن لا تكون ربحية، وكذا طريقة الانضمام إليها يجب أن تكون بناء على الاختيار الحر.

وفي سياق آخر يشير <<معن خليل العمر>> عند تعريفه للجمعيةـــ من خلال تعرضه لمصطلح <<المنظمة>> Oganisationr ــ بأنها تعتبر <<شكلا من أشكال التفاعل الاجتماعي التعاوني بين الناس الذين يشتركون في مواقع عامة، وتقوم بين مجموعة من الأفراد تربطهم مصلحة معينة أو هدف خاص فضلا عن كونها جماعة منظمة شكلت لكي تشبع بعض المصالح العامة ضمن تركيبتها الإدارية>>[2].

وبطريقة أخرى فإن هذا المفهوم يركز على الجانب الاجتماعي في تشكيل الجمعيات، ويظهر ذلك من خلال العبارات الواردة فيه مثل <<التفاعل الاجتماعي التعاوني، جماعة منظمة>>.

أما المشرع الجزائري فقد عرف الجمعية بأنها <<تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح>>[3]، وبالتالي فإن المشرع الجزائري قد أضفى هنا الطابع القانوني على الجمعية من خلال اعتبارها اتفاقية أو تنظيم يضم مجموعة من

(1) محمد، عاطف غيث: مرجع سابق، ص 29.

(2) معن، خليل العمر: معجم علم الاجتماع. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000، ص 123.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، المادة 2 من قانون 90-31. العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر 1990، ص 02.

الأفراد الذين يخضعون لمجموعة من القواعد, و الأركان, و التي من ضمنها تحديد الهدف أو النشاط الذي تصبو الجمعية لتحقيقه.

وفي الآونة الأخيرة تم استحداث عبارة جديدة من طرف الهيئات الدولية, ويتعلق الأمر بالمنظمات غير الحكومية (ONG) << les Organisation Non sGouvernementale >> وهذا <<للتفريق بينها وبين المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات>>[1]. وفي هذا الإطار يشير كل من << سالمون، nmosalo >> و<< آنهي, anhier>> بأن << المنظمات غير الحكومية هي تلك التي تستجيب للشوط التالية: أن تكون غير ربحية, تدار نشاطاتها من طرف أعضائها بالاستقلال عن أي جهة خارجية, وأن تكون رسمية وشرعية, وتكون غاياتها غير مستهدفة للربح <<أن لا تقوم نشاطاتها بالضرورة على غايات تجارية>>, تكون غير حزبية <<لا تعلن الولاء لأي حزب من الأحزاب>>, وأن تكون أخيرا قائمة على حد أدنى من العمل التطوعي>>[2]. وبالتالي فإن هذا التعريف يحدد المعايير التي تقوم عليها المنظمات غير الحكومية, والتي أهمها التجمع الحر والطوعي للأفراد، وكذا غياب هدف اقتسام الأرباح، إضافة إلى حضور العمل التطوعي والذي يفتح المجال أمام الأفراد للمشاركة الفعالة في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وخاصة البيئة والتي تعتبر ضرورة ملحة للتنمية المستدامة.

وهكذا يمكن أن نستخلص بأن الجمعية تعد مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني النشطة في الحياة الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية...، وتكون

---

(1) بوبكر، جميلي: خصائص الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال النصوص التشريعية. (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية, معهد علم الاجتماع, جامعة منتوري قسنطينة), إشراف إسماعيل قيرة, (2000-2001)، ص27.

(2) نبيلة، حمزة: التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، حالة البلدان العربية. سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (12)، نيويورك, طبع الأمم المتحدة, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, 1996، ص 32.

مستقلة عن الدولة, حيث ينضمون إليها الأفراد طواعية, وتهدف إلى تفعيل العمل التطوعي (مثلما هو الحال في مجال الثقافة البيئية), وتنظيم الأفراد والجماعات في مؤسسات تخدم مصالحهم الذاتية والمجتمعية.

6ـ العمل التطوعي:

قبل تحديد مفهوم<<العمل التطوعي>> ينبغي في تقدير الباحث توضيح المحتوى الدلالي لكل من مصطلحي<<العمل>> و<<التطوع>> ولو بشكل مقتضب على حدة.

فالعمل يشير حسب <<بارت روروب Bert rurup>> إلى <<جملة النشاطات الفيزيقية والذهنية للإنسان لإنتاج المواد والخدمات النادرة أو المرغوبة>>[1]. وبهذا فهو كجهد فيزيقي وذهني يتخذ المعنى البرغماتي <<المنفعي>>.

وفي سياق آخر يشير<<جوردون مارشال>> بأن العمل هو <<توفير الجهد الجسماني, والعقلي, والعاطفي اللازم لإنتاج السلع والخدمات, سواء للاستهلاك الشخصي, أو لكي يستهلكها الآخرون. وينقسم العمل إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

النشاط الاقتصادي أو العمالة, والأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر, وكذلك أنشطة قضاء وقت الفراغ. والخدمات التطوعية التي يقدمها الفرد لمجتمعه المحلي>>[2]. وهكذا فإن هذا المفهوم يركز على أنواع العمل, بحيث يهمنا هنا الخدمات التطوعية, التي يقدمها الفرد طواعية وبصفة إرادية سواء تعلق الأمر بالعمل في منظمات خيرية, أو جمعيات اجتماعية أو ثقافية تمنح للأفراد

---

(1) بارت، روروب: << مستقبل العمل وعمل المستقبل.>>, ترجمة بوبكر بوخريسة, مجلة التواصل, الصادرة عن جامعة عنابة - الجزائر, العدد 6، جوان 2000, ص 230.

(2) جوردون، مارشال: موسوعة علم الاجتماع. ترجمة أحمد عبد الله زايد وآخرون, المجلد الثاني, مصر, المجلس الأعلى للثقافة, المشروع القومي للترجمة, 2000، ص 1034.

فرصة المشاركة الحرة في حل بعض المشكلات الاجتماعية أو تقديم خدمات دون انتظار عائد مادي مقابل هذا العمل.

أما التطوع ــ حسب الباحث مختار إبراهيم عجوبةــ فهو يشير في الأساس إلى<<أي عمل يقوم به شخص ما أو منظمة ما, وبصورة منظمة, ودونما تلقي أجر ما يؤدي من عمل مهما كان حجمه ودرجته ونوعه وتكلفته المادية والمعنوية>>[1].

وبتعبير آخر فإن التطوع يمنح الفرد فرصة المشاركة الحرة, والطوعية في آية منظمة مهما كان اهتمامها سواء كان ثقافيا أو تربويا أو اجتماعيا أو سياسيا, وهذا دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول.

وبهذا فإنه من خلال هذا الطرح أو الفهم يغدو <<المتطوع>> ــ حسب الباحث أحمد مصطفى خاطرــ <<شخص يشارك عن رغبة دون انتظار العائد المجزي في مشروعات المجتمع, ذلك العائد الذي يتفق قيم المجتمع، وذلك من خلال منظمات عامة أو تطوعية للمساهمة في الوقاية أو التحكم والحد من تأثير بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع>>[2]. إنه يساهم هكذا في القيام بأنشطة اختيارية عبر جمعيات أو منظمات تنشط في المجتمع, مثل: الجمعيات أو المنظمات البيئية التي تعمل على نشر الوعي البيئي في المجتمع, والعمل على صيانة المحيط, وهذا بما يتلاءم مع ثقافة المجتمع, ودون أن يتلقى مقابل ذلك أجرا.

في ضوء ما سبق، يمكن الاقتراب الآن من فهم مصطلح <<العمل التطوعي>>. فهو يعتبر حسب الباحثان <<فيني feeney>> و<<ستنزال

---

(1) مختار، إبراهيم عجوبة: <<القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية.>> دراسة وثائقية لتجربة الجمعيات الخيرية [1830-1410هـ], <u>مجلة التعاون</u>, الصادرة بالرياض عن الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية, العدد34, جوان 1994، ص 179.

(2) أحمد مصطفى، خاطر: <u>تنمية المجتمع المحلي- الاتجاهات المعاصرة - نماذج الممارسة الاستراتيجيات</u>. الإسكندرية, المكتبة الجامعية, 2000، ص ص 250-249.

stenzel >> <<ممارسة ديموقراطية أصيلة ووسيلة للمحافظة على حرية العمل وديمقراطيته, ويتيح فرصة للمتطوع لتحقيق مقدرته وإمكانياته بحرية من خلال مساعدته للآخرين, فالمتطوعون هم حراس الوعي العام, ويتفانون من أجل معالجة المعاناة البشرية, وتصحيح أخطاء البشر>>[1]. وبالتالي فإن العمل التطوعي هنا يتضمن الممارسة الحرة والفعلية التي تمنح للشخص المتطوع فرصة المساهمة والمساعدة بإمكانياته <<المادية والمعنوية>> في حل مشكلات المجتمع.

وفي نفس الصدد يشير<<أحمد مصطفى خاطر>> بأن <<العمل التطوعي ممارسة حقيقية للديموقراطية الاجتماعية في المجتمع لما يمتاز به من حرية الإقدام عليه واختيار نوعية العمل والأداء, كما يتيح للمتطوع التعبير الصادق عن رأيه في طبيعة ومستوى الخدمة والرعاية>>[2]. أي أن العمل التطوعي يرتبط بدمقرطة الحياة الاجتماعية, حيث يخلق لدى الفرد الإحساس بالانتماء إلى الجماعة من خلال المشاركة الحرة في كافة النشاطات الاجتماعية.

وعلى كل, فإنه يمكن في هذا البحث تعريف العمل التطوعي على أنه المشاركة الحرة, والطوعية في كافة النشاطات الاجتماعية عن طريق المنظمات أو الجمعيات التي تعمل على استقطاب الشخص المتطوع للقيام بأنشطة اختيارية (كالتثقيف البيئي), دون تلقي أجر معين, وبمساهمة منه بجهده أو ماله في حل بعض المشكلات المجتمعية.

7ـ الثقافة:

يشير مصطلح الثقافة من الناحية اللغوية إلى التهذيب والصقل, فالشخص المثقف هو الشخص المهذب المصقول في أخلاقه وسلوكه العام[3].

---

(1) مختار، إبراهيم عجوبة: مرجع سابق, ص 182.

(2) أحمد مصطفى، خاطر: مرجع سابق, ص 265.

(3) تركي، رابح: أصول التربية والتعليم. ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 331.

أما من الناحية الاصطلاحية فقد شهد الحقل الدلالي للثقافة, ثراء كبيرا وتنوعا من حيث المعاني.فعلى سبيل المثال ميز <<مارتينتون Jean___Martinon Pierre>> بين نوعين من التعاريف:

أـ تعريف جزئي (محدود) يستعمل لوصف التنظيم الرمزي لأي جماعة, وعملية تناقل ذلك التنظيم الرمزي, وكذا مجموع القيم التي تشكل تصور الجماعة لذاتها, ولعلاقاتها بالجماعات الأخرى, وبالعالم الطبيعي.

بـ تعريف واسع يستعمل لوصف العادات, المعتقدات, اللغة, الأفكار, الذوق الجمالي, والمعارف التقنية, كما يستعمل لوصف تنظيم المحيط العام للإنسان:الثقافة المادية, الأدوات, السكن, وبصورة عامة مجموع التقنيات القابلة للنقل (التبليغ), والتي تنظم علاقات وتصرفات الجماعة الاجتماعية مع البيئة[1]. وبالتالي فإن الثقافة تتضمن عناصر معنوية مثل: الفنون، اللغة، والعادات، والعلوم، والأخلاق، وغيرها. أما العناصر المادية فهي تتضمن الأدوات، والآلات، وجملة النتاج الاقتصادي والتقني، والاجتماعي، والتي يستعملها الإنسان للسيطرة على الطبيعة.

وفي نفس الصدد يشير <<تايلور>> بأن <<الثقافة بالمعنى الإنتوجرافي الواسع هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة، والعقيدة، والفن، والأخلاق، والقانون والعادة، وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع>>[2].

---

(1) نور الدين، زمام: << عولمة الثقافة المستحيل و الممكن.>>، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 01، نوفمبر 2001، ص 139.

(2) نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية. مادة << ثقافة>>، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ النشر، ص 110.

أي أن الثقافة هي محصلة النشاط الاجتماعي بنسقيه <<المادي، والمعنوي>>، أو كل ما هو موجود في المجتمع الإنساني، ويتم توارثه اجتماعيا من جيل إلى آخر.

وفي سياق آخر يؤكد << تركي رابح>> بأن <<الثقافة هي ذلك الجزء من بيئة الإنسان الذي صنعه بنفسه، وهذبه بخبرته وتجاربه، وهي تعني مجموع التراث الاجتماعي لبنى الإنسان>>[1]. والثقافة بهذا المعنى ترتبط بأساليب العمل التي استحدثها الإنسان للتكيف مع البيئة الاجتماعية، والاقتصادية. وتبعا لذلك يتطلب منه المحافظة على هذه البيئة وصيانتها، كجزء من ثقافته.

في حين يرى <<فيرث R. Firth>> بأن الثقافة هي عملية اجتماعية ترتبط بالمجتمع، حيث يقول في هذا الصدد <<إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد، فإن الثقافة طريقتهم في الحياة، وإذا اعتبرناه مجموعة العلاقات الاجتماعية، فإن الثقافة محتوى هذه العلاقات>>[2]. وهكذا فالتركيز على البعد الاجتماعي للثقافة واضح هنا من خلال (المجتمع، مجموعة من الأفراد، العلاقات الاجتماعية). أي أن الثقافة تعمل على تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد من خلال غرس قيم التعاون، والتضامن، حيث تصبح الثقافة أسلوب حياة تجعل الفرد يتكيف مع بيئته الاجتماعية.

وهكذا يمكن أن نستخلص بأن الثقافة هي خلق واع لإبداعات الإنسان في المجتمع سواء كانت مادية أو معنوية إضافة إلى كونها عبارة عن المحيط أو التراث الاجتماعي الذي يؤثر به الإنسان على ذاته لتحقيق الارتقاء الفكري، والأخلاقي، والقيمي، كما ترتبط الثقافة بالمجتمع في كونها الأداة الأساسية التي توظفها المجتمعات لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

---

(1) تركي، رابح: مرجع سابق، ص 321.

(2) المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية: مرجع سابق، ص 111.

8ـ الثقافة البيئية:

يعتبر مصطلح <<الثقافة البيئية>> من المصطلحات الحديثة التي برزت من خلال الاهتمام بقضايا البيئة، والتربية، والثقافة، والتي تعمل على نشر الوعي البيئي أو التحسيس بقضايا البيئة كمدخل أساسي لإدراك مخاطر التلوث، وكذا لتغيير السلوكيات والذهنيات للاهتمام أكثر بهذه القضية.

وفي هذا الإطار يعتبر الباحث <<السيد عبد الفتاح عفيفي>> بأن <<قضية الوعي البيئي ترتبط أشد الارتباط بالثقافة بمفهومها الواسع عند علماء الأنتربولوجيا، بوصف هذا الوعي جزء من الثقافة السائدة التي تعمل كموجه عام لسلوك الإنسان>>[1].

وبالتالي فإن الوعي البيئي هو الإحساس بالمسؤولية، وإدراك كيفية التعامل مع البيئة وصيانتها من الإخطار التي تتهددها.

وفي نفس السياق يعرف <<السيد عبد الفتاح عفيفي>> الوعي البيئي بأنه <<يشير إلى درجة الإدراك على المستويين الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها، والتعامل معها، دون الجور عليها لتطويعها من أجل تحقيق غايات فردية سريعة للإنسان في المدى القصير تلحق بالبيئة أضرارا على المدى الطويل >>[2]. وبالتالي فإن الوعي البيئي يعني تحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة، والتعامل معها بعقلانية من خلال تدعيم دور المؤسسات التربوية والإعلامية، وكذا الجمعيات البيئية التي تعمل على رفع المستوى الثقافي وتنمية الوعي لديهم للمشاركة بفعالية في تحسين البيئة وحمايتها من التلوث.

ومن خلال تحديد مفهوم الوعي البيئي، تعرف الثقافة البيئية بأنها <<نوع من التعليم غير النظامي ـ غير المدرسي ـــ يستهدف خلق الوعي البيئي أو التوعية البيئية وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة، وذلك من خلال الدعوة إلى إقامة

---

(1) السيد عبد الفتاح، عفيفي: مرجع سابق، ص 217.

(2) المرجع نفسه، ص 222.

الندوات، والمعارض البيئية، ويوم الشجرة، وتكوين الأحزاب السياسية لأنصار حماية البيئة (أحزاب الخضر)، وإصدار النشرات وإعداد البرامج الإعلامية في الإذاعة، والتلفزيون، والصحف لنشر الوعي البيئي، وإنشاء الجمعيات العلمية لحماية البيئة، وصون الطبيعة، وأصدقاء الأرض، وغيرها من المسميات>>[1]. وبتعبير آخر فإن الثقافة البيئية هي عبارة عن تعليم غير رسمي يهدف إلى غرس قيم الحفاظ على البيئة، من خلال تحسيس الأفراد والمجتمع بأهمية البيئة كجزء لا ينفصل عن الإنسان والثقافة، وقد حدد هذا التعريف الطرق التي تنشر بها هذه الثقافة خاصة عبر الجمعيات (بنشاطاتها المختلفة والمتعددة) والتي تعمل على نشر الوعي البيئي في المجتمع.

وفي سياق آخر عرف << روكاستل>> الثقافة البيئية على أنها << فهم أساسيات التفاعل بين الإنسان و البيئة بمكوناتها الحية وغير الحية, بحيث يتضمن هذا التفاعل الأخذ والعطاء بين الإنسان و النبات والحيوان>>[2].

بمعنى أخر إن الثقافة البيئية تتطلب من الإنسان التفاعل إيجابيا في التعامل مع البيئة الطبيعية من خلال امتلاك الحس و المسؤولية اتجاه حل المشكلات البيئية, و الوعي بأهمية المحافظة على البيئة و صيانتها.

وفي نفس الصدد يشير << السيد عبد الفتاح عفيفي>> أيضا بأن << الثقافة البيئية تركز على جوانب التعليم غير الرسمي, بينما تركز التربية البيئية على التعليم النظامي أو الرسمي, لهذا فإن الثقافة البيئية تمتد عبر مراحل العمر المختلفة, بينما تقتصر التربية البيئية على مراحل الإعداد العلمي في سنوات

---

(1) المرجع نفسه، ص 228-227.

(2) تشارلز، روث: << الثقافة البيئية جذورها و تطورها و اتجاهاتها في التسعينات.>>، ترجمة عبد الله خطايبة, هديل محمد الفيصل, مجلة التعريب, الصادرة بدمشق عن المركز العربي للتعريب و الترجمة والتأليف، العدد 15, جويلية 1998, ص 143.

الدراسة الرسمية>>[1]. بمعنى آخر أن الثقافة البيئية تختلف عن التربية البيئيـة في كونهـا عملية تربوية مستمرة, أي تجعل من قضية الحفاظ على البيئة مسـألة مهمـة لا تـرتبط بيوم أو سنة, بل ترتبط بكل مراحل العمر من خلال التعليم غير الرسـمي الـذي يهـدف إلى التحسيس, والتوعية والتثقيف البيئي, وكذا نشر الأخلاق البيئية في المجتمع.

وهكذا يمكن أن نستخلص (إجرائيا) بأن الثقافة البيئية أو << التوعية البيئيـة>> هي عملية تربوية غـير رسـمية, تهـدف إلى تحسـيس الأفـراد بالمسـؤولية تجـاه القضـايا البيئية و يظهر ذلك من خلال تفعيل دور الجمعيـات, والمـنظمات البيئيـة التـي تعمـل على غرس قيم الحفاظ على البيئة و حمايتها, كجزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع.

9ــ التربية:

التربية في أصلها اللغوي مـأخوذة مـن الفعـل << ربي>> أي غـذى الولـد وجعلـه ينمو, وربى الولد هذبه, فأصلها << ربا>> يربو أي زاد ونما[2].

أما من الناحية، الاصطلاحية، فقد عرفت عـدة تعريفـات، فمـثلا تعـرف حسـب الباحث <<تـركي رابـح>> بأنهـا <<عمليـة تكيـف مـا بـين الفـرد وبيئتـه>>[3]. أي تعـديل الإنسان لسلوكه العام، ولاتجاهاته، تعديلا إيجابيـا مـع بيئتـه (الاجتماعيـة والطبيعيـة) وهذا حتى يستطيع، التكيف مـع الآخـرين، وكـذا التكيـف مـع البيئـة الطبيعيـة، التـي يعيش فيها، إذا فالوظيفة الأساسية للتربية هي أن تجعل الفرد يتهيأ للتكيف مـع البيئـة التي تحيط به.

---

(1) السيد عبد الفتاح، عفيفي: مرجع سابق, ص 228.

(2) المرجع نفسه، ص 228.

(3) تركي، رابح: مرجع سابق، ص 20.

وفي نفس الصدد يشير كـل مـن <<أحمـد حسـين اللقـاني >> و<< فارعـة حسـن محمـد>> بـأن <<التربيـة بوجـه عـام تعنـي بأشـياء كثـيرة محصـلتها النهائيـة تظهـر في سلوكيات مرغوب فيها، وبالتالي فإن الإنسان إذا كان قد اعتاد أن تصـدر عنـه سـلوكيات غـير سـليمة بـل و غـير أخلاقيـة أحيانـا، فـإن هـذا يعنـي الحاجـة إلى تعـديل مسـارات السلوكيات الإنسانية نحـو البيئـة>>[1]. وبالتـالي فـإن هـذا التعريـف يركـز عـلى الجانـب الأخلاقي للتربية من خلال تغيير سلوكيات، وتصرفات لأفراد، وتوجيه سلوكهم في الاتجـاه السليم للتعامل بعقلانية مع البيئة التي يعيشون فيها.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أنه هناك عدد معتـبر مـن البـاحثين يقولـون بهذا المحتوى الدلالي الذي أخـذ بـه << اللقـاني>> و<< حسـن محمـد>> في تعـريفهما للتربيـة, فالباحـث <<فيـاض سـكيكر>> مـثلا يؤكـد بـأن التربيـة بمنظورهـا العـام هـي <<العملية التي تهيئ الأفـراد لحيـاتهم الحـاضرة والمقبلـة, وتعـرفهم ببيئـاتهم الطبيعيـة والاجتماعية من منظور شامل ومتكامل, وهي ميدان واسع, تسعى إلى تنميـة المفـاهيم والاتجاهات والقيم والمهارات وقدرات التفكير عند الأفـراد في اتجـاه معـين>>[2]. وبمعنـى آخر فإن التربية تعمل على إعداد الأفراد للتأقلم مع المحيط الاجتماعي والطبيعي الـذي يعيشون فيه, من خلال إحداث تفاعل إيجابي بينهما, عن طريق غرس القيم, والمفـاهيم والاتجاهات الإيجابية لتبني سلوك رشيد في التعامل مع البيئة. كما أن كل مـن البـاحثين << رشيد الحمد>> و <<محمد سعيد صباريني>> يعتبران أن التربية <<هي عملية بنـاء و تنمية للاتجاهات والمفاهيم والمهارات والقدرات والقـيم عنـد الأفـراد في اتجـاه معـين

---

(1) أحمد حسين، اللقاني وفارعة، حسن محمد: التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل. القاهرة، عالم الكتب، 1999، ص 12.

(2) فياض، سكيكر: << التربية والبيئة.>>، مجلة بناة الأجيال, الصادرة بسورية عن المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين, العدد 40-41, ديسمبر 2001, ص 79.

لتحقيق أهداف مرجوة, والتربية بذلك تكون بمثابة استثمار للموارد البشرية>>[1].

ومعنى هذا أن التربية تعنى بالسلوك الإنساني, وهي أصلا عمل إنساني هدفه تنمية المهارات والقدرات وأنماط السلوك لدى الأفراد.

وفي السياق آخر يشير <<جورج كنللر>>، <<G . Kneller>> بأن <<التربية هي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها المعرفة, وينمي على أساسها الاتجاهات والسياسات وتنقسم التربية إلى قسمين: التربية الرسمية من خلال الدراسة المنظمة بمراحل التعليم المختلفة, والتربية غير الرسمية التي تقوم على اكتساب الخبرات المتعددة بالاستعانة بوسائل الاتصال المختلفة>>[2]. وبعبارة أخرى فإن التربية لا تقتصر على المؤسسات الرسمية في تلقين الأفراد المثل والقيم بل ترتبط بالمجتمع ككل من خلال مشاركة جميع أفراد المجتمع في تنمية المهارات والقيم, والقدرات التي تساهم في النهاية في بناء شخصية متكاملة.

وعلى كل يمكن في هذا البحث تعريف التربية إجرائيا بأنها عملية اجتماعية تعمل على تنمية القدرات الفكرية والمعرفية لدى الأفراد من خلال تلقينهم جملة من المبادئ والقيم, والمهارات والقدرات.... التي تجعل الفرد يتكيف إيجابيا مع الواقع المحيط به, وتعتبر التربية عملية مستمرة لا ترتبط بالتعليم الرسمي فقط, وإنما تتعداه أيضا إلى التعليم غير الرسمي والمتمثل في الثقافة التي يكتسبها الفرد من الأسرة ووسائل الإعلام أو المجتمع بكامله, بحيث تعمل في النهاية على أن تلائم بين الفرد و بين البيئة الاجتماعية والطبيعية من خلال ترشيد سلوكياته و توجيهها توجيها سليما.

---

(1) رشيد، الحمد و محمد، سعيد صباريني: البيئة و مشكلاتها. ط 3, الكويت, مكتبة الفلاح, 1986، ص 234.

(2) السيد عبد الفتاح، عفيفي: مرجع سابق, ص 226.

10ـ التربية البيئية:

يعتبر مصطلح التربية البيئية من المصطلحات الجديدة, التي برزت نتيجة التفاعل الحاصل بين مفهومي التربية و البيئة.

ففي هذا الصدد يعرفها كل من << أحمد حسين اللقاني>> و << فارعة حسن محمد>>. بأنها << في أيسر أشكالها تعني تربية الفرد, بحيث يسلك سلوكا رشيدا نحو البيئة, التي يعيش فيها بالمعنى الواسع والشامل, فيستثمر إمكانياتها و يتعامل معها برفق وتحضر, لكي تكون قادرة على الاستمرار في العطاء, مما يوفر حياة هنيئة للإنسان في الحاضر والمستقبل>>[(1)]. وبالتالي فإن هذا التعريف يوضح بشكل معين, أهمية تربية الفرد, وترشيد سلوكه في التعامل مع البيئة التي يعيش فيها, وهذا لأن استمرار حياته بانتظام مرتبط باستمرار البيئة في العطاء.

وفي نفس السياق أيضا تعرف التربية البيئية حسب << مؤتمر هيئة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بباريس 1978 >> بأنها <<تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها, و تزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه حل المشكلات المعاصرة، والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة>>[(2)].

وبتعبير آخر فأن التربية البيئية تهدف إلى تكوين ثقافة بيئية لدى الأفراد من خلال تزويدهم بالمهارات والقيم والاتجاهات التي تجعلهم إيجابيين في التعامل مع البيئة من خلال ضرورة الحفاظ عليها وترشيد استخدامها.

---

(1) أحمد حسين، اللقاني و فارعة، حسن محمد: مرجع سابق, ص 12.

(2) وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية: وثيقة مؤقتة تجريبية حول أدلة المربي في التربية البيئية << التعليم الإكمالي >>، مشروع 006/94. الجزائر، السنة الدراسية 2003/2002، ص 06.

ويتفق هذا الطرح أيضا <<محمد السعيد أرناؤوط>> أي عرفها بدوره بأنها <<عملية إعداد الإنسان للتفاعل الناجح مع بيئته بما تشمله من موارد مختلفة، ويتطلب هذا الإعداد إكساب المعارف البيئية التي تساعده على فهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وعناصر بيئته من جهة، وبين هذه العناصر وبعضها من جهة أخرى. كما يتطلب تنمية مهارات الإنسان التي تمكنه المساهمة في تطوير ظروف هذه البيئة على نحو أفضل. وتستلزم التربية البيئية أيضا تنمية الاتجاهات والقيم التي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته، وإثارة ميوله واهتماماته نحو هذه البيئة، وإكسابه أوجه التقدير لأهمية العمل على صيانتها والمحافظة عليها وتنمية مواردها>>[1].

إنها بطريقة أو بأخرى تعني تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة للتعرف على المشكلات البيئية وحلها، وهذا من أجل إحداث التفاعل الإيجابي بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها. وكذا تنمية الوعي البيئي لدى الأفراد من خلال حسن استغلال الموارد الطبيعية من جهة، وكذا مواجهة بعض المشكلات البيئية مثل <<التلوث البيئي>> من جهة أخرى، وهذا انطلاقا من مبدأ أن <<حماية البيئة تعني استمرار حياة الإنسان>>.

وفي نفس الصدد يؤكد كل من <<رشيد الحمد>> و<<محمد سعيد صباريني>> بأن التربية البيئية <<اتجاه وفكر وفلسفة تهدف إلى تسليح الإنسان في شتى أنحاء العالم <<بخلق بيئي>> أو <<ضمير بيئي>> يحدد سلوكه وهو يتعامل مع البيئة في أي مجال من مجالاتها>>[2]. وبالتالي فإن هذا التعريف يؤكد على أهمية إحداث <<الأخلاق البيئية>> في المجتمع، وذلك بتعديل سلوكيات الأفراد، وتصرفاتهم في التعامل مع البيئة.

---

(1) محمد السعيد، أرناؤوط: التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان. القاهرة، أوراق شرقية، 1997، ص267.

(2) رشيد، الحمد ومحمد سعيد، صابريني: مرجع سابق، ص 253.

ويمكن القول أن التربية البيئية ليست من اختصاص المعلمين فحسب، بل هي قضية اجتماعية ترتبط بالمشاركة الإيجابية والفعلية لكافة أفراد المجتمع في حماية البيئة، وفي هذا الصدد يؤكد كل من <<أحمد حسين اللقاني>> و<<فارعة حسن محمد>> بأن <<التربية البيئية بمعناها الواسع والشامل ليست قضية مادة دراسية دون غيرها، كما أنها ليست قضية مستوى تعليمي دون غيره، وهي ليست مسؤولية مادة دون أخرى، ولكنها مسؤولية قومية يجب أن يتصدى لها الجميع>>[1]. ولتحقيق هذا المسعى يجب التركيز على تربية الأبناء تربية بيئية، ومن هذا المنظور فإن للمدرسة <<كمؤسسة تربوية واجتماعية>> دور محوري في غرس القيم البيئية لدى الأطفال، وتوعيتهم بضرورة حماية البيئة، وصيانتها من التلوث.

وهكذا يمكن أن نستخلص بأن التربية البيئية هي عملية شاملة تهدف إلى تنمية وعي الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة، وصيانتها من خلال تبني قيم ومعارف ومهارات، وسلوكيات إيجابية تجاه البيئة(محتوى ثقافي بيئي).

II- المفاهيم الحافة (المحيطة):

تقتضي الدراسة السوسيولوجية التعمق في فهم بعض المصطلحات، واكتشاف الأبعاد السوسيولوجية المتضمنة في المعاني الحقيقية لها، وهذا خدمة لأهداف البحث.

ومن بين هذه المصطلحات نجد كل من مصطلحي <<التنمية>> و<<التنمية المستدامة>> كمصطلحات تتضمن مفاهيم حافة أو <<محيطة>> <<مكملة>> لباقي المفاهيم الأساسية في البحث، وفيما يلي سنحاول تحديدها بأكثر تفاصيل ممكنة:

(1) أحمد حسين، اللقاني وفارعة، حسن محمد: مرجع سابق، ص ص 22-21.

1ــ التنمية:

التنمية لغة من النمو، أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، وفي المال بمعنى زاد وكثر[1].

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد عرفت عدة تعريفات، <<فمن الناحية التاريخية بدأ الاهتمام بالتنمية <<الاقتصادية>> من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي إلى حد اعتباره العنصر الوحيد لعملية التنمية، وهذا من خلال فكرة مؤداها أن كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية، وهي بهذا المعنى كانت تعني، إلى عهد قريب، <<التحديث الاقتصادي>>، وإذا ذكرت الجوانب الأخرى الاجتماعية والثقافية فإنما توضع بصورة صريحة أو ضمنية كنتائج للتقدم الاقتصادي>>[2].

وبالتالي فإن هذه النظرة <<الاقتصادوية Economiste>> تجاهلت العوامل الاجتماعية والثقافية في عملية التنمية، رغم أهميتها في المحافظة على مقومات المجتمع.

ولقد جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام1956 بأنها << العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين، والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع>>[3] وبعبارة

---

(1) محمد، منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة. مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998، ص 33.

(2)انظر في هذا الصدد:

- محمد، منير حجاب: مرجع سابق، ص ص 34-33.

- محمد عابد، الجابري ومحمد محمود، الإمام: التنمية البشرية في الوطن العربي، الأبعاد الثقافية والمجتمعية. سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (2)، نيويورك، طبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 1995، ص 21.

(3) محمد، شفيق: التنمية والمتغيرات الاقتصادية، قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي. مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص 13.

أخرى فإن التنمية المحلية تتحقق من خلال مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين لتيسير الحلول للمشاكل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية على المستوى المحلي، لبلوغ أكبر قدر ممكن من التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي نفس الصدد تشير <<منال طلعت محمود>> بأن التنمية >>كمفهوم شامل يضم في طياته المستوى المحلي، والإقليمي، والقومي... ويعني التدخل المقصود من جانب المجتمع وأجهزته، وهي في ذلك لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، وإنما تشمل كل جوانب الحياة، وعلى اختلاف صورها وأشكالها، فتحدث فيها تغييرات كمية وكيفية عميقة وشاملة<<[1].

وبتعبير آخر فإن هذا التعريف ركز على مفهوم التنمية في إطارها الشامل، والذي يعمل على إحداث التغير الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، الذي طرأ على الإنسان والمجتمع وكافة جوانب الحياة.

ويتفق معها هنا <<محمد منير حجاب>> الذي عرف بدوره التنمية بأنها >>توسيع حاسم في كل المجالات الإنسانية، والنشاط الإنساني في كافة المجالات الروحية، والفكرية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والمادية، والمجالات الاجتماعية. وبعبارة أخرى تنشيط أعداد متزايدة من البشر للمشاركة في مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة باستمرار<<[2]. بمعنى تثمين دور الإنسان في تحقيق عملية التنمية الشاملة، باعتباره حجر الزاوية في هذه العملية التي تسعى إلى تلبية حاجاته المتنوعة، حتى يمكن الاستفادة الملائمة من قدراته، وإتاحة الفرصة أمامه للتعبير الكامل عن قدرته على التجديد والابتكار.

---

(1) منال، طلعت محمود: التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية. مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 13.

(2) محمد، منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 54.

هذا وقد أشار أيضا الباحث <<مصطفى زايد>> في تعريفه للتنمية الاجتماعية بأنها <<عملية تغيير شامل ومخطط تتناول كل أو بعض جوانب الحياة المادية، والبشرية، بغرض تحقيق الأهداف الشعبية المتبلورة بشكل ديمقراطي والمستمدة في نفس الوقت من تاريخ الأمة في ظل إيديولوجية تترجم آمالها في الحاضر والمستقبل>>[1]. وبالتالي فإن هذا التعريف قد انصب على تحديد خصائص التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى إحداث التغيير المخطط في جوانب الحياة المادية <<تحسين ظروف المعيشة، توفير الحاجات الأساسية كالغذاء أو الكساء والصحة...الخ>>، والجوانب البشرية <<تنمية المهارات والمواهب، المشاركة في الحياة الاجتماعية، والمشاركة العادلة في قطف ثمار التنمية...الخ>>، كما أن أهدافها يجب أن ترتبط بأهداف المجتمع وثقافته، وقيمه.

وكذلك <<محمد منير حجاب>> الذي عرف التنمية الاجتماعية بأنها <<عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية الأخرى>>[2]. وهو تقريبا نفس المحتوى الدلالي الذي ضمنه <<مصطفى زايد>> لمفهوم التنمية الاجتماعية.

وعلى كل يمكن القول أن التنمية هي شكل من أشكال التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يمس جوانب الحياة برمتها، بهدف انتشال المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى التقدم الاجتماعي، والثقافي والاقتصادي، وذلك عن طريق التخطيط، والتوجيه، واستثمار الإمكانيات البشرية والمادية، الملائمة.

---

(1) مصطفى، زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر [80-62]. (مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 72.

(2) محمد، منير حجاب: الإعلام والتنمية الشاملة، مرجع سابق، ص 76.

2ـ التنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من بين المصطلحات الحديثة التي ظهرت نتيجة الاهتمام بالبيئة والتنمية، <<حيث تمت مناقشة ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة الإنسانية في استكهولم عام 1972، واستحدث مصطلح <<التنمية البيئية>> <<developpement—eco>> التي تراعي المحافظة على الموارد لأجيال المستقبل. ولعدم وضوح هذا المصطلح، تم استخدام مصطلح أكثر وضوحا هو التنمية مع المحافظة على البيئة. والمصطلحان يشيران إلى المعنى ذاته الذي يشير إليه مصطلح التنمية المستدامة أو المستديمة أو المتواصلة، أو المطردة أو القابلة للاستمرار، وهي مرادفات تستعمل في اللغة العربية لتدل على مصطلح << Sustainable Development>> المستخدم في اللغة الإنجليزية>>[1].

ولقد برز المصطلح للمرة الأولى في تقرير <<الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية>> الصادرة عام1981تحت عنوان <<الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة>>، وكما جاء في التقرير هي <<السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة>>[2]. وبالتالي فإن هذا التقرير ركز على علاقة الإنسان بالبيئة، هذه العلاقة التي توجب على هذا الأخير إتباع سياسات رشيدة في التعامل مع البيئة من خلال عدم تلويثها واستنزاف مواردها الطبيعية، لأن استمرار البيئة تعني استمرا حياته.

---

(1) أحمد يوسف، الزغبي: << التنمية المستدامة في الأردن.>>، مجلة البيئة والتنمية، الصادرة بلبنان عن شركة المنشورات التقنية المحدودة بالتعاون العلمي مع مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة، العدد 26، ماي 2000، ص 15.

(2) مريم، أحمد مصطفى وإحسان، حفظي: قضايا التنمية في الدول النامية. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 134.

وفي نفـس الصـدد يشـير كـل مـن <<مـريم أحمـد مصـطفى>> و<<إحسـان حفظي>> بأن <<مصطلح الاستدامة يجب تحديده وتعريفه بعناية، فالموارد قد تسـتثمر طويلا عندما يتم الاستفادة منها، واستخدامها بطرق تتسم بالعقلانيـة والرشـادة إلا أنهـا قد تنضب سريعا إذا ما تغيرت هذه الممارسات>>[1]. وبتعبير آخر فإن تحقيـق الاسـتدامة مـرتبط بتحسـين السـلوكيات، والتصرفـات إزاء البيئـة الطبيعيـة، مـن خـلال اسـتخدام العقلانية، والرشادة البيئية (ترشيد السلوكيات والممارسات في التعامل مع البيئة).

وفي سياق آخـر عرفـت التنميـة المسـتدامة بأنهـا <<التنميـة التـي تلبـي حاجـات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم، كـما أنهـا التنميـة القائمة على تشجيع أنماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانات البيئـة وبمـا يحقـق التـوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية... والتنمية المستدامة هي نمط من التنمية يجمع بين الإنتاج وحمايـة المـوارد وتعزيزهـا، ويـربط سـوية مـع تـوفير أسـباب العيش الملائمة بشكل عادل للجميع>>[2]. والملاحظ في هذا التعريف هو التأكيـد عـلى أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسـانية، قبـل أن تكـون قضـية تنمويـة وبيئيـة، تعتمد على المساهمة الفعلية مـن كافـة أفـراد المجتمـع بإتبـاع سـلوكيات تحـافظ عـلى البيئة، وتضمن حق الأجيال اللاحقة في التمتع ببيئة نظيفة، وموارد متجددة، وهذا دون إغفال متطلبات الأجيال الحالية من هذه البيئة.

وهـو نفـس المحتـوى الـدلالي، تقريبـا الـذي أخـذ بـه كـل مـن <<مـريم أحمـد مصـطفى>> و<<إحسـان حفظـي>> حيـث أشـارا إلى أن <<التنميـة تكـون مسـتدامة إذا مـا أتاحـت للأجيـال القادمـة الفرصـة للعـيش في تـوازن مسـتمر مـع البيئـة، وإذا مـا نجحـت في تحقيـق توازنـا يجعـل الأفـراد قـادرين عـلى عـيش حيـاة

(1) المرجع نفسه، ص 134.

(2) عبد الخالق، عبد اللـه: مرجع سابق، ص100.

كريمة على نحو مستمر. فالتوازن المستمر يعني أن كل أفراد الجنس البشري لديهم الفرصة لكي يعيشوا حياة تعطيهم كل الإمكانيات للوفاء بحاجاتهم وتحسين أساليب حياتهم من خلال مجهوداتهم<<[1]. ومن ثم يؤكد هذا التعريف على أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية واجتماعية بالدرجة الأولى، تسعى إلى ضمان حق أجيال المستقبل في العيش في بيئة سليمة، من خلال تحقيق التوازن بين البيئة والتصرفات الإنسانية.

وفي سياق آخر حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992، والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، إجراء مسح شامل لأهم التعريفات التي خصت هذا المصطلح، وهي تعريفات تنوعت بين اقتصادية، وبيئية، وإنسانية، وثقافية، وأما القاسم المشترك بينهما فيتمثل في: [2]

- يجب أولا أن لا تتجاهل التنمية الضوابط والمحددات البيئية.
- ثانيا ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
- ثالثا تطوير الموارد البشرية.
- رابعا إحداث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة.

هذا ومن منظور سوسيولوجي أيضا، يرى الباحث <<ميشيل سيرينا>> بأنه حتى تتحقق التنمية المستدامة ينبغي توفر مجموعتين من العناصر على الأقل وتتمثل في:

<< أولا: تقدم مجموعة من المفاهيم التي تساعدنا في شرح العمل الاجتماعي, والعلاقات بين الأشخاص, والأشكال المعقدة لتنظيماتهم الاجتماعية, وترتيباتهم المؤسسية، والثقافة، والحوافز، والدوافع، والقيم التي تنظم سلوكهم الواحد إزاء الآخر، وإزاء الموارد الطبيعية. وثانيا: تقدم مجموعة من التقنيات الاجتماعية الكفيلة باستثارة العمل الاجتماعي المنسق، وكبح السلوك الضار، وتعزيز

---

(1) مريم، أحمد مصطفى وإحسان، حفظي: مرجع سابق، ص134.

(2) عبد الخالق، عبد الله: مرجع سابق، ص ص 100-99.

الترابط، وصياغة ترتيبات اجتماعية بديلة، والمساعدة على تنمية رأس المال الاجتماعي>>[1].

ومن خلال هذا الطرح، تتأكد أهمية العناصر الاجتماعية في التنمية المستدامة، والتي تعطي الأولوية <<للناس>> (الأفراد والجماعات)، باعتبارهم العامل الرئيسي في الحفاظ على البيئة، وصيانة الموارد الطبيعية، فضلا عن إدراك الأهمية المحورية للمؤسسات والمنظمات الاجتماعية <<مثل الجمعيات>> في نشر القيم، والمهارات، والثقافة البيئية، وهذا لتحقيق <<الاستدامة البيئية>>.

وهكذا يمكن القول أن التنمية المستدامة هي عبارة عن مقاربة عامة تمس كافة النشاطات الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، والتي تعمل على تغيير الممارسات و<<ترشيدها>>، من خلال الاهتمام أكثر بالبيئة، وكذا تحقيق العدالة والمساواة بين أجيال الحاضر والمستقبل في الاستفادة من الموارد الطبيعية، وكذا تأكيد أهمية المشاركة الإيجابية لكافة الفاعلين الاجتماعيين في الحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث.

2ـأ) البيئة في مدلول التنمية المستدامة/ قضية الحفاظ على البيئة واطراد التنمية:

<< لقد بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد أهمية البعد البيئي في التخطيط للتنمية، وبالنظر إلى مفهوم التنمية الذي يعني الإدارة الجيدة لكافة موارد البيئة والمحافظة عليها، واستثمارها إلى أقصى حد ممكن دون تدميرها أو القضاء عليها، فإن البيئة (تصبح هنا) ليست وسيلة لتحقيق التنمية، بل هي غاية في حد ذاتها، ولكي تكون تنمية ناجحة، لابد أن تكون منسجمة مع البيئة.

---

(1) ميشيل، سيرينا: << نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة.>>، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، العدد 04، ديسمبر 1993، ص 11.

هذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط البيئة هي التنمية المستدامة>>[1]. وبطريقة أو بأخرى فإن العلاقة بين البيئة والتنمية هي علاقة تكاملية، ولكي تتحقق التنمية المستدامة يجب أن يتحقق التوازن بين البيئة والتنمية، بحيث تستخدم عناصر البيئة ومواردها الطبيعية بطريقة عقلانية تلبي احتياجات الحاضر دون أن تضر بمتطلبات المستقبل.

وفي نفس الصدد حددت ندوة المكسيك لعام 1974 <<والخاصة بأنماط استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية>>، العلاقة بين البيئة والتنمية بالاتفاق على عناصر رئيسية منها: [2]

أ) أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي غالبا المسبب الرئيسي للتدهور البيئي.

ب) ضرورة سد حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.

ج) أهمية أن يأخذ الجيل الحالي حاجات الأجيال القادمة في الاعتبار، إذ ينبغي عليه أن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة، وأن لا يلوث نظمها التي تدعم الحياة، وبذلك لا يحد من رفاهية الإنسان في المستقبل وفرص بقائه.

ومن هنا فإن هذه العناصر أكدت على أن البيئة تمثل أهم عناصر التنمية، ولذلك يجب وضع الاعتبارات البيئية في عملية التنمية حتى تتحقق التنمية المتوافقة مع البيئة أو التنمية البيئية.

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- أحمد حسين، اللقاني وفارعة، حسن محمد: مرجع سابق، ص 310.

- عبد الخالق، عبد الله: مرجع سابق، ص ص 93-92.

(2) سوزان، أحمد أبو رية: مرجع سابق، ص ص 133 - 134.

وفي نفس السياق أكد المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في << ريوديجانيرو>> عام 1992، على أن التنمية المستدامة <<تمثل ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.... ولكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية>>[1].

بطريقة أو بأخرى، فإن هذا التعريف ينطوي على بعض الدلالات العميقة لفهم العلاقة المتداخلة بين البيئة والتنمية، فإذا كانت البيئة هي الظروف الاجتماعية والطبيعية المحيطة بالإنسان، وإذا كانت التنمية هي سعي الإنسان لمزيد من الرفاهية، فإن البيئة والتنمية يعتمد كل منهما على الآخر اعتمادا متبادلا، وأن كل منهما في حقيقة الأمر يدعم الآخر.

وهكذا يمكن أن نستخلص أن التنمية المستدامة وفقا لهذا الطرح هي التواصل والاستمرارية في عملية التنمية موازاة مع الحفاظ على البيئة, بحيث تكون هذه الأخيرة قادرة على الاستمرار في العطاء سواء في الحاضر أو في المستقبل.

ثانياً: المقاربة النظرية السوسيولوجية الموجهة للبحث:

<< لقد أصبحت النظرية السوسيولوجية المعاصرة, منهلا لكثير من الباحثين والمتخصصين, ويفسر هذا الاهتمام بمعالجتها لكثير من المشكلات والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعكس عموما الواقع الاجتماعي>>[2]. ومن خلال مسح التراث السوسيولوجي نجده يشتمل على الكثير من النظريات السوسيولوجية, المتباينة من حيث منطلقاتها الإيديولوجية والفكرية,

---

(1) ف. دوجلاس، موسثيت: مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين، القاهرة، الدار الدولية للاستمارات الثقافية، 2000، ص 17.

(2) عبد الله محمد، عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع, النظرية السوسيولوجية المعاصرة. الجزء الثاني, بيروت, دار المعرفة الجامعية, 2003, ص 02.

وفي هذا الإطار سنتعرض إلى المقاربة النظرية التي نراها تنسجم أكثر مع متطلبات موضوع الدراسة.

1- النظرية البنائية الوظيفية:

من المهم الإشارة في هذا الصدد إلى المنظور الوظيفي يعد <<أحد المنظورات الأساسية في علم الاجتماع المعاصر, وقد استمد جذوره الفكرية من الاتجاه الوظيفي في علم النفس, وخاصة من النظرية الجشطالتية, ومن الوظيفة الإنتروبولوجية كما تبدو في أعمال بعض الأنثروبولوجيين مثل: << مالينوفسكيB.MALINOVSKI>>, كما استمد هذا المنظور أصوله الفكرية من كتابات <<أوجست كونت A.COMTE>>, <<وهربرت سبنسر H.SPENCER>>, <<إميل دوركايم E.DURKHEIM>>, ومن أهم ممثلي هذا المنظور في الولايات المتحدة <<تالكوت بارسونزT.PARSONS>>, <<وروبرت ميرتونR.MERTON>>[1].

وحين نستعرض أعمال هؤلاء نجدها تتفق ــ في خطوطها الفكرية العامة ــ على النظر إلى <<الوظيفة على أنها تعني <<الأثر أو النتيجة>>, ويعد مفهوم<<الدور>> في هذا المجال من المفاهيم الأساسية في هذه النظرية لفهم النتائج أو الآثار, فالدور هو السلوك الذي يؤديه الجزء من الكل, كما يحدد لنا طبيعة التوقعات المرتبطة بمكنات وأوضاع اجتماعية معينة, ويحدد لنا تفاصيل تلك التوقعات>>[2].

---

(1) طلعت إبراهيم، لطفي وكمال عبد الحميد، الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. القاهرة, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, 1999, ص 68.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- محمد، علي محمد: تاريخ علم الاجتماع, الرواد والاتجاهات المعاصرة. ط 2, الإسكندرية, دار المعرفة الجامعية, 1986, ص 445.

- جوردون، مارشال: موسوعة علم الاجتماع. ترجمة أحمد زايد وآخرون, المجلد الثاني, مصر, المجلس الأعلى للثقافة, المشروع القومي للترجمة, 2000, ص 723.

وفي سياق الحديث عن الدور الاجتماعي هنا يجدر بنا– من زاوية التفصيل والاستطراد أكثر– أن نشير إلى أنه داخل النظرية التي اهتمت بمعالجة الدور هناك اتجاهان، أحدهما تطور في إطار الأنتربولوجيا الاجتماعية <<رالف لنتون>>، والثاني في إطار التفاعلية الرمزية والمنظور المسرحي.

أ) الاتجاه الأول:

وهو يولي <<أهمية بنائية للأدوار القائمة داخل النظام الاجتماعي، باعتبارها (الأدوار) مجموعة مترابطة مؤسسيا من الحقوق، والواجبات المعيارية، ويحدد التفسير البنائي للأدوار (هنا) المكانات في المجتمع، مثل مكانة المعلم، ثم يحاول وصف المجموعة المعيارية من الحقوق والواجبات المرتبطة بالنمط المثالي لهذا الوضع، ولذا فإن المعلم قد يكون لديه تلاميذ وزملاء ورؤساء وأولياء أمور كشركاء في الدور، وكل من هؤلاء لديه توقعاته المختلفة إلى حد ما من سلوك هذا المعلم، ومجموع هذه التوقعات لهؤلاء الشركاء تمثل مركب الدور>>[1]. وبتعبير آخر فإن هذا الاتجاه يرى أن كل فرد يشغل مركزا اجتماعيا معينا، يترتب عنه مجموعة من الحقوق والواجبات التي تنظم تفاعله مع الآخرين.

>> وحينما تتعارض هذه التوقعات، وهو ما يحدث بين الحين والآخر، فإن علماء الاجتماع يتحدثون عما يسموه <<صراع الأدوار>> أو <<توترات الأدوار>>[2].

وفي هذا الصدد يعالج <<ماريون ليفي>> قضية تباين الأدوار، وتوزيع الأوضاع الاجتماعية في المجتمع من خلال نموذج واضح للتحليل الوظيفي في مواجهة المتطلبات الوظيفية حيث يقول <<أن الأدوار الاجتماعية تتوزع في المجتمع وفقا للمعايير التالية: العمر، الجيل، الجنس، الموارد الاقتصادية، القوة

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 724-723.

(2) المرجع نفسه، ص 724.

السياسية، الدين، أنماط التفكير، التضامن....الخ، فكل عامل من عوامل التباين يشبع أحد المتطلبات، ومنه يمكن تفسير أساليب تباين الأدوار انطلاقا من الحاجات التي ينطوي عليها النسق>>[1].

وعلى كل يمكن القول أن هذا الاتجاه لا يخدم موضوع الدراسة بشكل مباشر، لأنه يصف حالة الأدوار داخل التنظيم الاجتماعي وما يجب أن تكون عليه، دون أن يركز على الدور الفعلي أو الممارس للفاعل الاجتماعي أو العضو في البناء التنظيمي (كالجمعية مثلا)، ولذلك سنركز على الاتجاه الثاني.

ب) الاتجاه الثاني:

ويقف هذا الاتجاه <<في مواجهة الاتجاه السابق، وهو الخاص بعلم النفس الاجتماعي، فيركز بقدر أكبر على الجوانب الديناميكية لممارسة الأدوار بالفعل. فهو يدرس التفاعلات التي يمارس الناس خلالها أدوارهم في البناء الاجتماعي. فهنا يكون التركيز على الطرق التي من خلالها يصل الناس إلى الاضطلاع بأدوار الآخرين (تولي الأدوار)، ويقومون بتشكيل أدوارهم الخاصة (صنع الأدوار)، ويتنبئون باستجابات الآخرين لأدوارهم (توقع استجابات الغير: القولبة)، وأخيرا ممارسة أدوارهم الخاصة (أداء الأدوار)>> [2].

وفي نفس السياق توضح <<جوناثان تيرنر>> ذلك ــ من خلال تأثرها بفقرة شهيرة من مسرحية شكسبيرــ حيث تحلل الحياة الاجتماعية مجازيا على طريقة الدراما والمسرح بقولها:

<<ما الدنيا إلا مسرح كبير، وما كل الرجال والنساء إلا ممثلون، إذ لهم مداخلهم ومخارجهم، فالرجل الواحد يلعب أدوارا عديدة في وقت واحد. فثمة مماثلة بين الفاعلين في المجتمع، والممثلين على خشبة المسرح، ولما كان الممثلون

---

(1) محمد، علي محمد: تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 465.

(2) جوردون، مارشال: مرجع سابق، ص 724.

يؤدون أدوارا محددة ويشـغلون مراكـز واضـحة عـلى خشـبة المسرح، كـذلك الفـاعلون يؤدون أدوارا محددة، ويشغلون مراكز واضحة ...>> [1].

وبعبارة أخرى فإن هذه المماثلة بين دور الممثلين عـلى خشـبة المسرح، وكـذا دور الفاعلين في المجتمع، تعمل على توضيح الرؤية لفهم فكرة <<الدور الاجتماعي>>، فـإذا كان مطلوبا من الممثلين التفاعل مع أداء الممثلين الآخرين، وكذا إذا كـان مطلوبـا مـنهم احترام النص <<المسرحي>> وعدم الخروج عليه، فإن المطلوب من الفاعلين الاجتماعيين التفاعل إيجابيا مع بعضهم الـبعض، مـن خـلال إتبـاع المعـايير التـي تحكـم المجتمـع أو الجماعة التي ينتمون إليها كتنظيم منفـتح مـن خـلال نشـاطاته ووظائفـه (دوره) عـلى المجتمع ككل.

وعلى كل يمكن الاسـتفادة مـن هـذا الاتجـاه في تعقـل موضـوع الدراسـة بشـكل أنسب، نظرا لتركيزه على الدور الفعلي أو الممارس مـن قبـل الوحـدات في خدمـة البنـاء الاجتماعي ككل، مثلما هو الحال بالنسبة للدور الفعـلي أو المـمارس للجمعيـة الوطنيـة لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية في المجتمع ككل.

2ــ نظرية النسق الاجتماعي المفتوح:

ترتبط نشأة هـذه النظريـة في علـم الاجـتماع بالنظريـة البنائيـة الوظيفيـة التـي ظهرت في الولايات المتحدة خلال بداية الخمسينات من القرن العشرين، ولقـد انـتشرت بشكل واضح خاصة على يد عـالم الاجـتماع <<تـالكوت بارسـونزT. Parsons >> الـذي بلورها من الناحية السوسيولوجية إلى درجة أنهـا لا تـزال تـرتبط بأفكـاره حتـى الوقـت الحاضر [2].

---

(1) جوناثان، تيرنر: بناء نظرية في علم الاجتماع. ترجمة سـعد فـرح، الإسـكندرية، منشـأة المعـارف، 1999، ص 214.

(2) عبد اللـه محمد، عبـد الـرحمان: إدارة المؤسسـات الاجتماعيـة بـين الاتجاهـات النظريـة والممارسـات الواقعية. بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص 368.

فهو يرى بأن <<النسق الاجتماعي عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركز أو مكانة اجتماعية متمايزة عن الأخرى، ويؤدي دورا متمايزا. فهو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وبنظم حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض، كما أنه يعتبر إطارا من المعايير أو القيم المشتركة، بالإضافة إلى أنه يشتمل على أنماط مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة>>[1].

ومن خلال هذه الرؤية أو المفهوم، يتضح مدى سعي <<بارسونز>> للتركيز على قيمة الفاعلين، باعتبارهم الأساس الأول المكون للنسق الاجتماعي.

وفي مؤلفه حول <<النسق الاجتماعي>> نجد <<بارسونز>> يقرر أن <<هناك نسق اجتماعي يقوم فيه الأفراد بأفعال تجاه بعضهم البعض، وهذه الأفعال عادة ما تكون منظمة لأن الأفراد في النسق يشتركون سويا في الاعتقاد في قيم معينة وفي أساليب مناسبة للسلوك، وبعض هذه القيم يمكن أن نسميها معايير، والذين يتبعون هذه المعايير يتصرفون بشكل متشابه في المواقف المتشابهة، وهذا ما يحقق الانتظام في المجتمع أو ما نسميه <<التوازن الاجتماعي>> >>[2].

ولا شك أن <<الجمعية>> تمثل هنا نسق فرعي من النسق العام <<المجتمع>> حيث تضم مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين النشطين في هذا التنظيم، والذين يخضعون لمجموعة من القوانين التي تنظم عملهم التطوعي في المجتمع، ويتوحدون على مجموعة من القيم والمعايير المشتركة <<مثل قيم المحافظة على البيئة>>.

وبهذا يغدو النسق الفرعي (الجمعية) نسقا مفتوحا على العالم الخارجي طالما أنه يعتمد على التفاعل والتأثير المتبادل معه وذلك بفضل توفره على الطاقة

---

(1) عبد اللـه محمد، عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 27.

(2) طلعت إبراهيم، لطفي وكمال عبد الحميد، الزيات: مرجع سابق، ص 70.

(المعنوية والمادية) للعمل وكذا القدرة على المساهمة في إحداث التغير في الذهنيات والسلوكيات داخل النسق العام (المجتمع) وتجاوزه لمختلف المعوقات الوظيفية[1].

وخلاصة القول إننا نرى ـ بناء على المعطيات المعرفية المذكورة سابقا ـ أن مدخل البنائية الوظيفية والنسق الاجتماعي المفتوح هو مدخلا أساسيا ومهما لفهم الدور الفعلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ـ كتنظيم مؤسس هادف ـ في نشر الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري، ومنه تكريس الاهتمام بواقع البيئة في المجتمع الجزائري أكثر، بعدما عرف هذا الاهتمام سواء في الإطار غير الرسمي أو الرسمي ـ كما سنعرف في الفصل الموالي ـ توجهات معينة عبر سيرورته التاريخية.

---

(1) سلمى، محمود جمعة: ديناميكية العمل مع الجماعات. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية)، 1997، ص18.

الفصل الثاني

الاهتمام بالبيئة والتنمية

بين الماضي والحاضر

الفصل الثاني

الاهتمام بالبيئة والتنمية بين الماضي والحاضر

تمهيد:

لقد مرت علاقة الإنسان بالبيئة بمراحل تطور تعكس ظهور المشكلات البيئية وتعقدها من جهة ودرجة الاهتمام بها من جهة أخرى. ولهذا, فإن هذا الفصل ينصرف إلى محاولة استكشاف هذه العلاقة في سياقها التاريخي من خلال التعرض إلى الخط السوسيو_ تاريخي للإنسان ومسار تحول تفكيره باتجاه الاهتمام بالبيئة وكذا الجهود الدولية الرسمية والعالمية المقترنة بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: الإنسان ومسار تحول تفكيره باتجاه الاهتمام بالبيئة: نحو قراءة سوسيوتاريخية:

إن التفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية هو تفاعل قديم قدم الحضارات, وقد تغير تبعا لنشاطات الإنسان وحاجاته المختلفة, بحيث أصبح مجالا هاما من مجالات البحث فيما يعرف الآن باسم علم اجتماع البيئة, ويبحث هذا الفرع في تأثير البيئة بمختلف عناصرها ومكوناتها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي[1]، وكذا في تأثير الإنسان في هذه البيئة, وتفاعله معها إيجابا وسلبا, ويزخر التاريخ الإنساني بالعديد من الأمثلة والشواهد الدالة على مدى التأثير الذي تركه الإنسان في البيئة الطبيعية, خلال مسيرته الطويلة لتحقيق النمو والتنمية, بدءا بالإنسان الأول الذي عاش على القنص, وجمع النباتات, وصولا إلى إنسان العصر الحالي.

---

(1) محمد، علي محمد: مرجع سابق, ص 64.

1. مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات:

تعتبر هذه أول مرحلة مارس فيها الإنسان النشاط الاقتصادي بطريقة بدائية وبسيطة, فقد قنع بما تجود به الطبيعة, فقام بقطف الثمار, وجذور النباتات والقواقع والحشرات لسد حاجاته الغذائية(..), وقام كذلك بصيد الأسماك, والحيوانات البرية...[1]، وبالتالي فإن سلوكه في هذه المرحلة كان سلوكا فطريا, تميز بالتفاعل الإيجابي مع البيئة الطبيعية, حيث عمل على استغلالها بطريقة عقلانية وفق ما تقتضيها احتياجاته.

وفي نفس الصدد يشير الباحث <<محمد عبد الفتاح القصاص>> بأن <<تاريخ الإنسان على مدى آلاف السنين اتسم بالتوازن بين الناس والحيز الذي يعيشون فيه, ذلك لأن أعداد البشر كانت تتزايد بمعدلات خطية بطيئة, ولأن معدلات استهلاكهم للموارد الطبيعية كانت هينة, ولأن مخرجاتهم من مخلفات نشاطهم كانت مما تستوعبه العمليات البيئية الطبيعية أي في حدود قدرة البيئة على تنظيف الذات>>[2]. وبالتالي فإن حاجات الإنسان في هذه المرحلة كانت محدودة، لذلك عاش في توازن وانسجام مع بيئته الطبيعية.

هذا و يؤكد الباحث وهو <<محمد منير حجاب>> أيضا هذه الفكرة بقوله <<في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته بمجهود أقل، فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد مواردها عن احتياجاته، وفي هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة، ولم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة>>[3].

---

(1) حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: الاقتصاد والمجتمع << دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي>>. الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث، 2002, ص 20.

(2) محمد عبد الفتاح، القصاص: دور المرآة في الحفاظ على البيئة. المؤتمر الأول حول نهضة مصر, المرأة المواطنة والتنمية, تحت إشراف المجلس القومي للمرأة, القاهرة, دار المجالس القومية المتخصصة, 12 مارس 2000, ص 59.

(3) محمد، منير حجاب: التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي. مرجع سابق، ص 79.

2ـ مرحلة الرعي:

لقد انتقل الإنسان إلى هذه المرحلة عقب مرحلة الصيد، ذلك أنه بعدما تمكن من استئناس الحيوانات التي كانت تساعده في أغراض الصيد، والقنص، تمكن من أن يربي الحيوانات ويعتني بها ويقوم عليها >> وتتميز هذه المرحلة بالتنقل، فكانت تنتقل الجماعة وراء المراعي، حيث تعيش على المراعي الطبيعية، وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوان نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان<<[1]. وخلال هذه المرحلة بدأت تظهر عوامل الاختلال في توازن البيئة الطبيعية, نتيجة الإفراط في الرعي وقطع الغابات, مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض.

وفي هذا الصدد يعرض <<ف. دوجلاس موسثيت>> مثالا واضحا عن تدهور الأرض الذي عانت منه الدول الأوروبية منذ زمن الحضارات القديمة وعبر العصور الوسطى وعصر النهضة, حيث يقول >>وقد عانت الدول الأوروبية, ومن بينها أيرلندا وسويسرا وأسبانيا ودول أخرى من الخراب الناجم عن التصحر ومن الرعي الجائر والآثار الناجمة عن الفيضانات وفقدان التربة لخصوبتها(..) هذا فضلا عن تدمير ملاك الأراضي الأقوياء أجزاء واسعة من السهل الأوسط والجنوبي من خلال الرعي السنوي الكثيف للأغنام, مما أدى إلى تعرية الأرض وتغيير التربة وتدمير خصوبتها<<[2]. ويمكن القول أن هذه المرحلة وسعت من دائرة استغلال الإنسان لموارد البيئة الطبيعية, نتيجة الإفراط في الرعي, والذي أثر على توازن البيئة.

(1) حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: مرجع سابق, ص 22.

(2) ف. دوجلاس، موسثيت: مرجع سابق, ص 14.

3ـ مرحلة الزراعة:

لقد جاءت هذه المرحلة بعد مرحلة جمع الثمار، وصيد الحيوانات ومرحلة الرعي، بحيث ارتبطت هنا حياة الإنسان بالأرض واستقرت حياته فيها، وأخذ يتدرج في مدارج الحضارة، وتعددت اختراعاته شيئا ما، حيث أقام القناطر وشيد بعض السدود على الأنهار للتحكم في مياهها، علاوة على إبداع أساليب ونظم جديدة للري، >>وقد ازدادت سيطرة الإنسان على عناصر الطبيعة حينما استخدم الآلات في الزراعة، وأنتج المحاصيل، وربى الحيوانات ليستهلك لحومها وألبانها في غذائه وأوبارها في كسائه، وبهذا صار الإنسان أهم عنصر من الاستهلاك واختفت تقريبا بقية عناصر البيئة الأخرى خلف أنشطة الإنسان العديدة>>[1].

وخلال هذه المرحلة بدأ نشاط الإنسان الزراعي قد أدى إلى إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي، وتآكل التربة، وقطع الغابات مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض. وفي هذا الصدد تشير الباحثة <<نعمة الله عيسى>> إلى أن >>توازن الطبيعة وقع الإخلال به لدى ظهور الطبيعة البدائية كعائق أمام نمو الزراعة(..) وكان الغذاء ولم يزل مشكلة الإنسان البدائي والمعاصر، وكذلك مشكلة الحيوان، وقد حل البدائي مشكلته بالقنص والإفادة من إنتاج الطبيعة. لكنه أراد أن يرفع مستواه الغذائي، فزرع الأرض وجردها من غاباتها التي كانت تغطي مساحات شاسعة>>[2].

غير أنه ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لما علم بعض الناس بأن نشاطهم الزراعي له أثار سلبية على البيئة، تعلموا بعض الطرق لحمايتها، >>فالصينيون القدماء مثلا، عينوا مفتشين لكفالة عدم تردي الأراضي المزروعة

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: مرجع سابق، ص 23.

- محمد، منير حجاب: التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي. مرجع سابق، ص 79.

(2) نعمة الله عنيسي: مخاطر تلوث البيئة على الإنسان. لبنان، دار الفكر العربي، 1998، ص 10.

نتيجة سوء الممارسة. واليونـانيون والرومـان القـدماء كتبـوا عـن العنايـة بالتربـة وإدارة الأرض. فكتب أفلاطون في <<القوانين>> ما يمكن اعتباره أول تعبير معروف عـما نصـفه الآن بأنه مبدأ الغرم على الملوث>>[1].

على أنه يبقى القول بأنه خلال آلاف السنين، ونتيجة بحث الإنسـان عـن منـاطق نفـوذ وأراضي جديـدة للزراعـة، أدى إلى اختفـاء حضـارات بأكملهـا، وأوضـح <<ديـل وكارتر>> في كتابهما <<القوى: التربة الفوقية والحضارة>>، عـن تـدهور حضـارة شـمال إفريقيا، بالقرب من قرطاج القديمة <<تونس الحاليـة>> نتيجـة الغـزو الرومـاني، حيـث <<عمدت روما إلى الزراعة الكثيفة لتعويض انخفاض المحصول، مما أدى إلى إفقار النـاس على مر التاريخ وحتـى وقتنـا الـراهن، كـما أدى ّذلـك إلى اسـتنزاف عـدة أراضي زراعيـة جديدة نتيجة الزراعة والرعي الكثيفة، مما ساهم في تدهور الإنتاجيـة، وأدى في النهايـة إلى تدمير الأرض إلى الأبد>>[2].

وبالتالي فإن هذا المثال يعكس مظهر من مظاهر الإخلال بالتوازن البيئـي، نتيجـة سعي الإنسـان للبحـث عـن منـاطق نفـوذ، وعـدم التفكـير بالآثـار السـلبية لمثـل هـذه التصرفات على مستقبل الآخرين.

4ــ مرحلة الصناعة:

لقــد تفاقمــت، مــع انطــلاق الثــورة الصــناعية، وخاصــة منــذ بدايــة القــرن العشريــن ظاهرتــان بارزتــان أدتــا إلى بــدء الإخــتلال في هــذه المنظومــة البيئيــة: الظاهرة الأولى هي تزايـد عـدد سـكان العـالم بصـورة تصـاعدية سريعـة ومذهلـة، مـما أدى إلى تعـاظم فقـر الإنسـان، إذ لم تواكـب التنميـة الاقتصـادية في هـذا الإطـار النمـو

---

(1) مصطفى كمال، طلبة: إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم 1992-1972). بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ديسمبر 1992، ص 263.

(2) ف. دوجلاس، موسثيت: مرجع سابق، ص ص 14-13.

الديمغرافي. أما الظاهرة الثانية فهي أن إنسان النصف الثاني من هـذا القـرن، ولاسـيما في البلـدان المصـنعة، هـو إنسـان يسـتهلك في الواقـع أكـثر مـن حاجتـه، ومـن نتـائج هـذا الإستهلاك المفرط وغير العقلاني استنزاف أكثر للموارد الطبيعية التـي طلـب منهـا عطـاء تجاوز طاقاتها الفعلية أحيانا، فبدت عليها علامات التدهور والاختلال[1].

وإزاء هذا الوضع لجأت عدة دول إلى تبني إجراءات وقائية للتخفيـف مـن حـدة التدهور والتلـوث، فأصـدرت في هـذا الشـأن مراسـيم كثـيرة للـتخلص مـن النفايـات في الشوارع (مثلا)، كما حاولت التشريعات أن تضبط المؤسسات الأكثر تلويثـا، ولكـن ذلـك بدون نجاح فعلي (القرار الإمبراطوري لعام 1810 وقانون 1917)، ولهذا أعرب الدارسون البيئيون في القرن التاسع عشر عن قلقهم بشأن آثار التحويل البشري للمنظـر الطبيعـي، نتيجة للنهضة الصناعية التي كانت سببا في حدوث التلوث وتدهور البيئة [2].

على أنه يمكن القول بـأن الـوعي بمخـاطر التصـنيع لم يحـدث إلا في بدايـة السـتينات، >>ومن العلامات البارزة في تطور الاهتمام بالبيئة كتاب نشر عام 1962 <<الربيع الصـامت>> لمؤلفه <<راشيل كارسون>>، كان كالصـدمة التـي أفـاق المجتمـع الصـناعي عـلى إثرهـا بعـد سنوات من الشعور بالرضا للرخاء والنمو وتراكم الثروات فيما بعد الحرب العالمية الثانية، أبرز الكتاب الآثار البالغـة لتلـوث البيئـة بالكيماويـات الصـناعية، وأوضـح أن الإنسـان والكائنـات

---

(1) زكريا، مصطفى: << واقع الإعلام والتوعية البيئية.>>، المجلـة العربيـة للثقافـة، الصـادرة بتـونس عـن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 19، سبتمبر 1990، ص ص 158-157.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- هيرفه، درميناخ وميشال، بيكويه: السكان والبيئـة. ترجمـة جورجيـت الحـداد، بـيروت، عويـدات للـنشر والطباعة، 2003، ص 18.

- مصطفى كمال، طلبة: مرجع سابق، ص 263.

الحيـة جميعـا تتعـرض لمخـاطر تهـدد بقاءهـا>>[1]. ونتيجـة لـذلك بـدأ الإنسـان يهـتم بالمحافظة على البيئة وربطها بالتنمية، حيث شكلت بداية السبعينات نقطة تحول عـلى مستوى الاهتمام بالقضايا البيئيـة، وتجسـد ذلـك في العديـد مـن الدراسـات، والبحـوث العلمية، والمؤتمرات التي عالجت قضايا التنمية من منظور بيئي.

ففي سنة1967 (مثلا) تأكد للمجتمع الدولي أكثر بأن مخاطر التلوث البيئـي أمـر كبير، ولهذا الغرض قررت <<الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة عقـد المـؤتمر الـدولي الأول للتصدي لهذه المخاطر في مدينة استكهولم في يونيو/ جوان1972، وأشـير هنـا إلى مسـألة ذات مغزى، (..) وهي أن قضايا البيئة تتصل بالتلوث الذي يضر بالإنسان>>[2]. عـلى أنـه ينبغي التذكير أن الأزمة البترولية التي شهدتها الفترة الممتـدة مـن << 1975إلى1985>> <<أحدثت تباطؤا في الجهود والاهتمام بمشاكل البيئة، فأزمة الطاقة خففت من الاهـتمام الذي كان يواجه الصناعيون لمشاكل البيئة، وبدأو عندها يتساءلون عن الآثار الاقتصادية (المالية) للإجراءات المضادة للتلوث. فالمخـاطر الاقتصـادية (الماليـة) أصـبحت أكـثر وزنـا وفق اهتمام الرأي العام من موضوع محاربة التلوث الذي لم يكن يسـتعيد جاذبيتـه إلا في أثناء الكوارث العظمى>>[3].

وعـلى كـل يمكـن القـول أن هـذه المرحلـة تميـزت في بـدايتها بتـدني الاهـتمام بآثـار التصـنيع عـلى البيئـة (والمتمثلـة في التلـوث واسـتنزاف المـوارد الطبيعيـة)، وكـذا إهــمال الجوانــب الاجتماعيــة والثقافيــة (العــادات، الســلوكات، القــيم...) المرتبطــة بالإنســان وعلاقتــه ببيئتــه الطبيعيــة (الكبــيرة والصــغيرة)، واتســاع الهــوة بــين البلــدان المصنعة الأوروبيـة والبلـدان السـائرة في طريـق النمـو، وهـو مـا دفـع بـالفكر الإنسـاني

(1) محمد عبد الفتاح، القصاص: مرجع سابق، ص ص 61-60.

(2) المرجع نفسه، ص 61.

(3) هيرفه، درميناخ وميشال، بيكويه: مرجع سابق، ص 19.

بالتركيز في الوقت الحالي على هذه الجوانب، والعمل على إدراجها ضمن الاعتبارات البيئية.

ثانياً- الجهود الدولية الرسمية والعالمية في مجال الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة:

يمكن تحديد هذه الجهود في خطوطها الكبرى فيما يلي:

1ــ المعاهدات الأولى: خلال النصف الأول من القرن العشرين

كان طرح مشكلات البيئة يتم على مستوى محلي، وكان الاهتمام بتأثير الأنشطة البشرية على البيئة ضعيفا جدا، فضلا عن أن الاتفاقيات والندوات المهتمة بالبيئة كانت تقتصر على بعض الدول فقط.

كما أن المعاهدات الدولية الأولى أصبحت ضرورية حين اتضحت خطورة الانعكاسات (على البيئة) العابرة للأقاليم. ففي <<مرحلة أولى، تناولت هذه المعاهدات مسألة الاتفاق على ممارسات مشتركة ترمي إما إلى حماية الموارد الحيوانية البحرية أو البرية، وإما إلى توزيع عادل للاستفادة من مورد مشترك كحال اتفاقية سنة 1902 الخاصة بحماية الطيور المفيدة للزراعة، أو حال معاهدة سنة 1911 الخاصة بحماية أنواع عجول البحر المهددة بالانقراض>>[1].

والواضح أن هذه الاتفاقيات قد ركزت على بعض الجوانب البيئية مثل: حماية الحيوانات، ولم ترتق إلى بعض المسائل المتعلقة بالإنسان مثل: التنمية وعلاقتها بالبيئة، والاستخدام العقلاني للإنسان للموارد الطبيعية، والتي كانت مغيبة إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين أين أدركت البشرية أن حماية البيئة تعني استمرار الحياة على وجه الأرض، ولذلك تكاثرت المعاهدات الدولية الخاصة بحماية البيئة، وتطورت تماشيا مع سعي الإنسان لمزيد من التطور والتقدم.

---

(1) إيزابيل، بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق، بطاقة (3.ب)، ص 01.

2ــ المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد واستخدامها (سنة 1949):

لقد جرى التأكيد، منذ ما يزيد على الأربعين عاما، على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع البشري، وهذا من خلال أول مؤتمر علمي عالمي تعقده الأمم المتحدة وهو <<المؤتمر العلمي حول الحفاظ على الموارد واستخدامها>> والذي عقد في <<ليك سكس>> في سنة 1949، حيث أشار فيه أحد المتحدثين إلى أن بقاء الإنسان في الكون هو مشكلة تهون في الواقع أمامها كل المشكلات الأخرى[1].

وقد خرج هذا المؤتمر بعدد من التوصيات تتمثل في: [2]

أ- التأكيد على أن خصب الطبيعة هو إرث يجب المحافظة عليه للأجيال المقبلة.

ب- التأكيد على إيجاد وسائل لتجنب تبديد الموارد الطبيعية.

ت- تطبيق الوسائل الفنية الحديثة للتوصل إلى أقصى استخدام ممكن الموارد واكتشاف أو خلق مصادر جديدة.

لكن على الرغم من أهمية هذه التوصيات التي أقرها المؤتمر، إلا أنه أغفل إلى حد ما بعض المسائل المهمة مثل: التلوث، وتأثيراته على الإنسان والبيئة، وكذا علاقة البيئة بالتنمية، وكذا تأثير النشاط البشري على البيئة، ولذلك أدرك المجتمع الدولي ضرورة الاهتمام بإدراج هذه المسائل في الاعتبارات البيئية من خلال عقد مؤتمرات أخرى.

---

(1) نعمة اللـه، عنيسي: مرجع سابق، ص 125.

(2) المرجع نفسه، ص 125.

3ـ مؤتمر استكهولم (سنة 1972):

في بداية السبعينات عقدت عدة لقاءات، قدمت خلالها تقارير تمهيدية ركزت على ضرورة إدماج البيئة في التنمية، من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، والعمل على حمايتها حتى تلبي احتياجات الأجيال المقبلة.

وضمن هذا الإطار <<فقد قدم التقرير الأول المنبثق عن <<نادي روما>> والمعنون <<كفى من النمو>> في سنة1970، بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثا بذلك نقاشات حادة بين المناضلين أنصار النمو في درجة الصفر، وبين دعاة النمو مهما كان الثمن>>[1].

وبعد سنة من نشر هذا التقرير بالضبط (1971)، عقدت حلقة <<فونيه>> الدراسية عن البيئة والتنمية <<حيث كان لها أثر كبير في توضيح الروابط بين البيئة والتنمية، ومنذ ذلك الحين، بدأ النقاش يميل إلى التركيز بعيدا عن <<النمو مقابل التنمية>> إلى إمكانية تكامل النمو والبيئة>>[2].

وهكذا يمكن القول أن فترة السبعينات أحدثت إعادة نظر رئيسية في التفكير الإنمائي شكلت تحديا أساسيا للإجماع التقليدي السائد حول التنمية الاقتصادية، <<فقد استخدمت عبارات مثل <<الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة>> و<<التنمية الإيكولوجية>> و<<التنمية السليمة بيئيا>>، و<<التنمية بلا تدمير>> و<<التنمية القابلة للاستمرار>>، لكي تنقل رسالة واحدة هي: أن البيئة والتنمية يعتمد كل منهما على الآخر اعتمادا متبادلا وأن كل منهما في حقيقة الأمر يدعم الآخر>>[3].

ومن ثم فإن هذه التقارير مهدت الطريق لعقد مؤتمر استكهولم بين 5 و6 جوان 1972 والذي حضره ممثلو 113 دولة، بينها 14دولة عربية، إضافة إلى ممثلي

---

(1) إيزابيل بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق، بطاقة (2.أ)، ص 02.

(2) مصطفى كمال، طلبة: مرجع سابق، ص 276.

(3) المرجع نفسه، ص 276.

عـدد كبـير مـن المـنظمات الحكوميـة الدوليـة، والوكـالات المتخصصـة والمـنظمات غـير الحكومية، حيث انتهى (المؤتمر) على تبني 26 مبدأ، و109 توصيات.

ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي أقرها المؤتمر(في شكل حاجات أساسية) كما يلي:

أ) الحاجة إلى الحفاظ ــ لصالح الحاضر والأجيال المقبلة ــ عـلى المـوارد الطبيعيـة للأرض، بما في ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات، والنباتات، وذلك من خـلال التخطيط والإدارة الملائمة.

ب) الحاجة إلى الإبقاء على قدرة الأرض في إنتاج الموارد الحيوية المتجـددة وتجديـد هذه القدرة كلما تسنى ذلك.

ج) الحاجة إلى إيلاء حفظ الطبيعة بمـا في ذلـك الأحيـاء البريـة أهميـة في عمليـات التخطيط للتنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد غـير المتجـددة بمـا يصـونها مـن النفـاذ، ووقـف إلقـاء المـواد السـامة وغيرهـا تجنبـا لـلضرر الخطـير بـالنظم الإيكولوجية[1].

كما تم خلال هذه المؤتمرات مناقشة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغيـاب التنمية في العالم، وتم الإعلان بأن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة [2].

وعـلى كـل، فإنـه يمكـن القـول بأنـه عـلى الـرغم مـن النتـائج الإيجابيـة التـي أقرهـا المـؤتمر، وذلـك مـن خـلال إدخـال الاعتبـارات البيئيـة في عمليـات صـياغة برامج التنمية، والتأكيد على الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية، وتحقيق تنمية متواصـلة تضـمن حـق الأجيـال المقبلـة، إلا أيـا مـن أعضـاء المجتمـع الـدولي لم يكـن ليقبـل أن

(1) هشام، حمدان: << الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الـوطن العـربي.>>، مجلـة المسـتقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 185، جويلية، ص ص 52-51.

(2) عبد الخالق، عبد اللـه: مرجع سابق، ص 94.

تكون اعتبارات الحماية البيئية على حساب التنمية الوطنية المحلية، << فالدول النامية وكذلك الدول الصناعية ظلت تنظر إلى الحركة البيئية بشك، إذ لم تكن الصلة بين البيئة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية مفهوم بوضوح بعد، فلقد كان الاعتبار السائد لدى معظم مسؤولي الدول النامية أن الاعتبارات البيئية مسألة رفاه لا يمكن تحملها، بينما اعتبرت الدول الصناعية أن حماية البيئة وإدخال قيود بيئية يعني إغلاق معامل وزيادة بطالة<<[1].

وبالتالي دعت الضرورة إلى عقد مؤتمرات وندوات أخرى، تعمل على التحسيس بضرورة إدماج هذه العناصر في السياسات التنموية عبر العالم، ومنها ندوة المكسيك في سنة 1974.

4. ندوة المكسيك "كوكريوك" حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية (سنة 1974):

حددت <<ندوة كوكريوك>> حول أنماط استخدام الموارد واستراتيجيات البيئة والتنمية التي نظمها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المكسيك في عام 1974، عددا من المفاهيم الرئيسية منها:

أ) إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي غالبا المسبب الرئيسي للتدهور البيئي.

ب) يجب سد الحاجات الأساسية للإنسان دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.

ج) يجب أن يكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة في الاعتبار وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة وأن لا يلوث نظمها

---

(1) هشام، حمدان: مرجع سابق، ص 53.

التي تدعم الحياة، فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل وحتى بقاءه[1].

وهكذا فإن <<ندوة كوكريوك>> حددت بشكل جلي العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، فإذا كانت التنمية هي الارتقاء بالنواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال تحسين مستوى معيشة الإنسان، فإن ذلك يجب أن لا يتأتى على حساب البيئة، بل ينبغي أن يكون هناك استخدام عقلاني للموارد الطبيعية، حتى تمكن الأجيال المستقبل من العيش في بيئة متلائمة مع التنمية.

5ـ ندوة بلغراد حول التنمية البيئية (سنة1975):

لقد حددت ندوة بلغراد التي عقدت في أكتوبر1975 بدعوة من اليونسكو، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، غايات وأهداف وخصائص التربية البيئية والمنتفعين بها، وتهدف التربية البيئية وفق ما اتفق عليه في هذه الندوة إلى[2]:

أ) إعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها الاجتماعية، والثقافية، والبيولوجية، والفيزيائية.

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- سوزان، أحمد أبو رية: مرجع سابق، ص ص 134-133.

- محسن، عبد الحميد توفيق: الإدارة البيئية في الوطن العربي. تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993، ص ص 203-202.

(2) أنظر: رشيد، الحمد ومحمد سعيد، صباريني: مرجع سابق، ص ص 237-236.

ب) إمداد الفرد بالوسائل والمفـاهيم التـي تسـاعده عـلى اسـتخدام مـوارد البيئـة بمزيد من العقلانية والحيطة لتلبيـة احتياجاتـه الماديـة والروحيـة في حـاضره ومستقبله، له ولأجياله من بعده.

ج) إيجاد وعـي عـالمي بأهميـة الحفـاظ عـلى البيئـة بالنسـبة لمتطلبـات التنميـة الاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصـادية، بحيـث يـؤدي إلى إشراك كافـة الفـاعلين الاجتماعيين، وبطريقة مسؤولة وفعالة في صياغة القرارات التـي تمـس نوعيـة البيئة بكافة المكونات.

د) إيجاد وعي بأهمية التكامل البيئي في العالم المعاصر.

ولتطوير هذه الأهداف حددت الندوة مجموعة من المتطلبات المتمثلة في:

أ) تأمين المعرفة الخاصة بالعلاقات بين مختلف العوامـل الاجتماعيـة والبيولوجيـة والفيزيائية التي تتحكم في البيئة من خلال تطوير مناهج للسـلوك واسـتحداث نشاطات مناسبة لصيانة البيئة.

ب) تطوير مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة عن طريق إحداث تغيير حقيقـي في سلوك الناس اتجاه بيئتهم بحيـث يـؤدي ذلـك إلى إيجـاد الشخصـية المنضـبطة ذاتيا والتي تتصرف في البيئة بروح المسؤولية.

ج) الاسـتعانة بأسـاليب شـتى لتزويـد النـاس بمجموعـة متنوعـة مـن الطرائـق العلمية والتقنية التي تسمح بإجراء أنشـطة رشـيدة في البيئـة، ويمكـن تحقيـق ذلك عن طريق التعليم (النظامي وغير النظامي) لاكتساب المعارف المتوفرة عن البيئة [1].

وتجـدر الإشـارة في هـذا الصـدد أن ميثـاق بلغـراد يشـكل إطـار علمـي للتربيـة البيئيـة, أو هـو في الواقـع <<ميثـاق أخلاقـي عـالمي>> يعتـبر الأسـاس لكـل عمـل

(1) المرجع نفسه، ص 237.

مستقبلي في مجال التربية البيئية. وقد تم على إثره (الميثاق) عقد ندوات إقليمية خلال عامي 1976 و1977، بمناطق مختلفة من العالم من بينها ندوة عربية للتربية البيئية عقدت بالكويت في نوفمبر1976[1].

6ـ تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة (سنة 1981):

اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عند إقرار برنامج العمل للعقد الإنمائي للثمانينات <<أن أية استراتيجية إنمائية دولية جديدة, وأي نظام دولي اقتصادي جديد لا يمكن التوصل إليهما إذ لم تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان>>[2].

ولذلك وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا صدر عام 1981 تحت عنوان <<الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة>>, وبحسب هذا التقرير فإن العالم كان يخسر كل عام ما يقارب 15 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة, علما في هذا الصدد بأن الأرض الزراعية في العالم لا تتجاوز 11% فقط من مساحة الكرة الأرضية ككل (140مليون كم^2). وفي ظرف 15 سنة فقط زاد حزام الصحراء في السودان مثلا بين90و100كلم، ودمر أكثر من 3,8 مليون هكتار من الغابات الاستوائية (وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حينه أن استمرار نمط تدمير الغابات بهذا المستوى سيؤدي بتسع دول على الأقل خلال30 سنة إلى تدمير ثروتها الغابية بأكملها[3].

هذا ولقد وضع التقرير تعريف محدد للتنمية المستدامة, وأوضح أهم مقوماتها وشروطها, حيث عرفها بأنها << السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة

---

(1) المرجع نفسه, ص 238.

(2) هشام، حمدان: مرجع سابق, ص 53.

(3) المرجع نفسه, ص 53.

الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة >>[1].

ولقد تأثر هذا التعريف الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة, إذا ركز على ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي الدائم من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها.

فضلا عن ذلك فإن هذا التقرير أكد على أنه بين عامي 1960 و1980 زاد سكان العالم أكثر من مليار نسمة و بنسبة 2,1% سنويا في البلدان النامية, وبلغ عدد الجائعين بين عامي 1972 و1982 أكثر من 450 مليون إنسان, وعدد الذين يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة 650 مليون إنسان, وعدد الأطفال 450 ألف طفل[2].

إلى جانب كل هذا, و ضمن السياق نفسه, نظم البرنامج دورة خاصة لمجلس إدارته في << نيروبي>> شارك فيها ممثلو105 دول ناقشوا أثناءها التقرير, وتوصل المؤتمرون إلى إعلان مشترك أمدوا فيه الحاجة إلى إعادة تقديم النشاط الإنساني في ضوء ما يخلفه من أثار في البيئة الإنسانية. واعتبروا أن العقد الإنمائي الثالث للأمم المتحدة للثمانينات يعطي فرصة مهمة لهذا الغرض. وأعلنوا أن لا مجال للمواربة, فالتنمية والبيئة مسألتان متداخلتان و متصلتان في آن معا بمعدلات النمو السكاني ونمط استغلال الموارد, ودعوا في قرار خاص ملحق بالإعلان, إلى تشكيل لجنة دولية خاصة تكون مهمتها اقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار حتى عام 2000 [3].

---

(1) عبد الخالق، عبد الله: مرجع سابق, ص 94.

(2) هشام، حمدان: مرجع سابق, ص 54.

(3) المرجع نفسه, ص 54.

7. الميثاق العالمي للطبيعة (سنة 1982):

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه في أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للميثاق العالمي للطبيعة الذي أكد بأن الجنس البشري هو جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على العمل المتصل للنظم الطبيعية التي تعد مصدر الطاقة والموارد الغذائية وأن جذور الحضارة ممتد في الطبيعة التي غذت الثقافة البشرية وأثرت في جميع الإنجازات الفنية و العلمية[1].

كما أكد الميثاق على مجموعة من المسائل الأساسية منها[2]:

أ) أن تدهور النظم الطبيعية سببه الاستهلاك المفرط وسوء استخدام الموارد الطبيعية.

ب) أن الإخفاق في وضع نظام اقتصادي مناسب ومتوازن يؤدي إلى انهيار الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للحضارة الإنسانية.

ج) يجب توجيه الاهتمام ـــ في تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الوطنية والدولية)ـ إلى أن حفظ الطبيعة هو جزء لا يتجزأ من تلك الأنشطة.

وهكذا يتضح من خلال المسائل التي أقرها الميثاق، التأكيد على أن حماية البيئة ترتبط بالتنمية، ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام البيئي على العطاء عند التخطيط لعملية التنمية، ومن ثم فالتنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما.

ولتجسيد هذا الاهتمام على أرض الواقع أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأمم المتحدة في خريف عام 1983 تشكيل لجنة دولية نصفها من الدول النامية ومؤلفة من شخصيات مسؤولة في التخطيط والسياسة والاقتصاد

---

(1) المرجع نفسه, ص 55.

(2) أنظر: المرجع نفسه, ص 55.

والعلوم والتكنولوجيا، تكون مهمتها الأساسية إعادة النظر في القضايا الحرجة للبيئة والتنمية بغية اقتراح استراتيجيات بيئية بعيدة المدى تحقق تنمية قابلة للاستمرار، وتأخذ في الحسبان ضرورة التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد البيئية والتنمية[1].

وتجدر الإشارة في هذا السياق بأن اللجنة قامت بعملها لمدة (03) سنوات وزارت عشرات المدن والدول في مختلف القارات الخمس، وتوصلت إلى خلاصة مفادها أن كثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من الناس، كما تتسبب في مزيد من التدهور البيئي. وأن ثمة حاجة لا إلى رؤية التنمية في الإطار المتصل بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية فحسب بل إلى قيام مسار جديد للتنمية يحفظ التقدم الإنساني لأجيال المستقبل، وقدمت اللجنة تقريرها في 27 أفريل1987، تحت عنوان <<مستقبلنا المشترك>>[2].

8ـ تقرير مستقبلنا المشترك (27 أفريل 1987):

يعتبر هذا التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية، بمثابة الولادة الحقيقية للتنمية المستدامة. فهو الأول من نوعه الذي يعلن فيه أن التنمية المستدامة هي قضية تنموية وبيئية تتطلب اهتمام أجيال الحاضر أفرادا، وجماعات، ومؤسسات وحكومات بالرصيد الطبيعي للأجيال القادمة[3].

أي باعتبارها جملة <<النشاطات الإنسانية التي تستجيب لاحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها>>[4].

وهي تقوم بذلك (التنمية المستدامة) على[5]:

---

(1) المرجع نفسه، ص 55.

(2) المرجع نفسه، ص ص 56-55.

(3) أنظر: عبد الخالق، عبد اللـه: مرجع سابق، ص ص 95-94.

(4) هشام، حمدان: مرجع سابق، ص 56.

(5) محسن، عبد الحميد توفيق: مرجع سابق، ص 203.

أ) الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

ب) الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية من منطلق أنها أكثر فعالية واقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة.

ج) تحديد أهداف سياسات البيئة والتنمية، والنابعة عن الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار: كتنشيط النمو وتغيير نوعيته، معالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان، التعامل مع مشكلات النمو السكاني مع صون وتنمية قاعدة المصادر، إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، دمج الاعتبارات البيئية في صنع القرار، وتعديل الممارسات والسلوكيات الحالية حتى لا تحد من فرص أجيال المستقبل في تلبية احتياجاتها الأساسية.

هذا وعلى ضوء تقرير <<مستقبلنا المشترك (أفريل1987)>> دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر1987 الحكومات والهيئات الإدارية في المنظمات وأجهزة وبرامج الأمم المتحدة إلى وضع تقارير بحدود شهر سبتمبر من عام 1989 بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق تنمية قابلة للاستمرار.[1]

كما تجدر الإشارة في هذا السياق أيضا إلى أن العديد من المنظمات غير الحكومية، والمؤتمرات الدولية التي عقدت في الفترة الممتدة من سنة 1989إلى سنة 1990، تبنت الأفكار الأساسية التي انبثقت عن تقرير <<مستقبلنا المشترك>> في ماي1989 <<اتخذت جمعية الصحة العالمية قرارا اعتبرت فيه أن التنمية الصحية المنصفة هي شرط ضروري لتنمية اجتماعية اقتصادية، وأن

(1) هشام، حمدان: مرجع سابق، ص 57.

الاستخدام المنصف لموارد الأرض سيكون له أهمية قصوى لتحقيق الصحة للجميع ولحل المشكلات الإيكولوجية، ... ولاستمرار العملية الإنمائية ذاتها>>[1].

وأكثر من ذلك أعلن المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في <<أمستردام>> في نوفمبر1989، أن التوازن السكاني والموارد، وكذلك حماية البيئة هي عناصر أساسية لنوعية الحياة وللتنمية القابلة للاستمرار، وأن وضع إستراتيجية إنمائية تعكس اهتمامات السكان وتربط برامج السكان بالبرامج الصحية والتربوية والإسكانية والتوظيفية هي المعيار لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار[2].

وفي جوان 1990 اعتمد مؤتمر العمل الدولي فكرة التنمية القابلة للاستمرار بمعناها الوارد في تقرير (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) كمبدأ توجيهي لكل أنشطة منظمة العمل الدولية. واعتبر في هذا الصدد مؤتمر العمل الدولي <<أن الأهداف والأنشطة البيئية يجب أن تعرف في إطار الأهداف الإنمائية وأن توضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بعد الأخذ بالحسبان الحاجة إلى استخدام منسق للموارد والحاجة إلى تحسين وحماية البيئة العالمية>>[3].

ومن ثمة فقد أكدت هذه المؤتمرات على خلفية التقرير النهائي للجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك أفريل1987) أن تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية هو شرط ضروري لتحقيق تنمية مستدامة تضع في أولوياتها ضمان حق الأجيال الحالية في التمتع ببيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة، وتلبية حق الأجيال اللاحقة في قطف <<ثمار>> التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المتوافقة مع حماية البيئة.

---

(1) المرجع نفسه، ص 58.

(2) المرجع نفسه، ص 58.

(3) المرجع نفسه، ص 58.

9ـ مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (سنة 1992):

كانت قمة الأرض التي عقدت في مدينة << ريـو ديجـانيرو>> في الفـترة الممتـدة من 3 إلى 14 جوان 1992، لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني الجماعي مـع قضـيتي البيئـة والتنميـة. فالقمـة جـاءت لتواكـب القلـق العـالمي المتزايـد حـول نوعيـة الحيـاة ومصيرها على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهورا حـادا وغـير مسـبوق في التـاريخ، بحيث بلغ التدهور أحيانا وفي العديد من المناطق، درجـات قصـوى وأصـبح أكـبر بكثـير من القدرة على الإصلاح، وتجـاوز كـل مـا هـو معقـول ومقبـول، وربمـا قـد دخـل طـور <<الانتحار الإنساني العام والشامل>>[1].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد بـأن مـؤتمر <<قمـة الأرض>> حـاول التوفيـق بـين البيئة والتنمية والإقرار بأنهما وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لابـد أن تكـون تنمية مستدامة تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها الاحتياجات الإنسانية والحياتيـة، مـن خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. كما ركز المؤتمر عـلى عـدة قضـايا اجتماعيـة وبيئية مثل: تنمية الموارد البشرية، وتحسين شروط الحيـاة والعمـل للفقـراء في المنـاطق الريفية وأحزمة البؤس حول المـدن وبخاصـة مـن خـلال إقامـة بـرامج تنمويـة مشـتركة للريف والمدينة، ووضع ترتيبات مؤسساتية للمجتمع الدولي لمتابعة الإجراءات. وفي هذا السياق يقول <<موريس سترونغ>> أمين عام اللجنة الإعدادية للمـؤتمر بالبرازيـل << إن هدف المؤتمر هو وضع البيئة في مركز السياسة الاقتصادية لدى صانعي القـرار، وإدمـاج الأبعاد البيئية في الحوار بشأن التنمية ووضع خطـة عمـل للسـنوات الباقيـة مـن القـرن الحالي وللقرن 21>>[2]. (ولهذا السبب أطلق على جدول أعمال المؤتمر <<الجدول21>>).

(1) عبد الخالق، عبد الـلـه: مرجع سابق، ص 79.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- المرجع نفسه، ص 80.

- هشام، حمدان: مرجع سابق، ص 61.

ومما هو ملاحظ في هذا الصدد، هو أن المؤتمر خرج بست نتائج أساسية[1]:

أ) وضع معاهدات بشأن مسائل ذات أهمية كونية ومتصلة بالقطاعات البيئية كمعاهدة لتغير المناخ، وأخرى للتنوع البيولوجي، وأخرى للغابات وأخرى للتصحر...الخ.

ب) إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم المجتمعات والدول بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على تبني استراتيجيات تنمية قابلة للاستمرار.

ج) تحديد جدول عمل للقرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض وصياغة الإجراءات الواجب إتباعها مع تحديد الأهداف والأساليب التي تحقق للمجتمع الدولي التنمية القابلة للاستمرار.

د) وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول السائرة في طريق النمو التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها وممارستها الإنمائية.

ه) إقرار أصول إتاحة الثقافة البيئية للدول كافة بغية تمكين الجميع من تحقيق الأهداف المنشودة لتنمية قابلة للاستمرار. ويفترض أن تستند هذه الأصول إلى ضرورة تقديم المعرفة الكاملة بتلك الثقافة مع احترام مسألة حقوق الملكية الفكرية.

و) بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

وأكثر من ذلك، فإن المؤتمر خرج بعدة مبادئ منها [2]:

أ) أن حق التنمية يجب أن يتجسد بما يضمن توازن حاجات التنمية والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمقبلة.

---

(1) المرجع نفسه، ص 63.

(2) المرجع نفسه، ص 62.

ب) أن حماية البيئة يجب أن تشكل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها.

ج) يجب أن تتحمل الدول الغنية (المتقدمة) المسؤولية في التنمية القابلة للاستمرار بالنظر إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على بيئة الأرض وبالنظر إلى نوعية الثقافة التي تستخدمها.

د) الحاجة إلى تبادل المعرفة العلمية والتقنية وضرورة إشراك الفرد على المستوى الوطني في صنع القرارات العامة من خلال زيادة معرفتهم وإدراكهم البيئي.

ه) سن تشريعات بيئية على المستويين الوطني والدولي بغية تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية القابلة للاستمرار، وبغية فرض تعويضات للمتضررين من التلوث ومن مختلف مشكلات البيئة.

هذا وينبغي الإشارة فضلا عما سبق إلى أن المؤتمر تناول أهمية المشاركة الاجتماعية في عملية الحفاظ على البيئة من خلال تعزيز دور المرأة والشباب وإشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية، والجمعيات البيئية كطرف فاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي الواقع <<إذا كان مؤتمر استكهولم وضع مسألة البيئة على جدول الاهتمامات الدولية، فإن مؤتمر الأرض كان معدا لنقلها إلى جدول التنفيذ الإجرائي والعملي>>[1].

ولكن يبقى مهما كان على الرغم من أن المؤتمر أقر ضرورة دمج البيئة في اعتبارات التنمية، وتحقيق تنمية مستدامة تلبي الشروط الحالية دون إغفال متطلبات الأجيال اللاحقة، إلا أن بعض المراقبين يعتبرون أن هذا الأخير (المؤتمر) لم يحقق الآمال التي كانت معلقة عليه. فالالتزامات الواردة في معاهدة تغيير

(1) المرجع نفسه، ص 61.

المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي لم تكن في مستوى الحاجة إلى ذلك، وجرى تطويعها لخدمة أغراض ومصالح قوى عظمى. << كما أنه لم يكن الاتفاق على معاهدتين للغابات والتصحر. ووقع قصور في التزامات التمويل، إذ لم تلتزم الدول الغنية بدفع النسبة المفترضة من ناتجها القومي، بل أعلنت فقط استعدادها للعمل بهذا الاتجاه, و لم تتمكن الدول النامية من تحقيق مشروعها لإيجاد سلطة عليا لحماية البيئة على المستوى الدولي وإنشاء صندوق أخضر للتوفيق بين المساعدات من أجل التنمية و حماية البيئة>>[1].

وفي نفس الصدد يشير الباحث << عبد الخالق عبد الله >> بأن << الارتقاء بالوعي البيئي, ونشر الثقافة البيئية هي ربما أهم إضافة تقدمها التنمية المستدامة التي تتطلب من أجل تحقيقها مشاركة جماعية هادئة من قبل أفراد المجتمع إلا أنها تبدو غائبة ولم تتبلور كما كان متوقعا خلال قمة الأرض, فقد فشلت القمة في تحويل التنمية المستدامة إلى برنامج عمل ملزم لجميع الدول الغنية والفقيرة في العالم, وظهر التباين الحاد بين شمال متقدم يبحث عن الرفاهية وجنوب متخلف يريد الخروج من أزماته التنموية والبيئية>>[2].

10 – الندوات التي عقدت بعد قمة الأرض:

خلال التسعينات, حددت سلسة الندوات الدولية التي أشرفت عليها الأمم المتحدة حول القضايا الكبرى للتنمية (مثل ندوات البيئة والتنمية المنعقدة << بريو دي جانيرو>> سنة 1992, حقوق الإنسان المنعقد << بفيينا>> سنة 1993,

السكان المنعقدة << بالقاهرة>> سنة 1994, التنمية الاجتماعية المنعقدة << بكوبنهاج >> سنة1995، النساء المنعقدة << ببكين>> سنة 1995, عدد

---

(1) المرجع نفسه, ص 63 .

(2) أنظر: عبد الخالق، عبد الله: مرجع سابق, ص 102.

معينا من الأهداف الكبرى يمكن معها قياس خطوات التنمية, و تتمثل هذه الأهداف في[1]:

أ) تقليص نسبة سكان البلدان السائرة في طريق النمو الذين يعيشون فقرا مدقعا بـ 50% إلى غاية سنة 2015.

ب) تحقيق تربية ابتدائية لكافة السكان في جميع البلدان إلى غاية سنة 2015.

ج) تطوير المساواة بين الجنسين وترقية وضع المرأة بالقضاء على التميز في التعليم الابتدائي و الثانوي إلى غاية 2005.

د) تقليص معدلات وفيات المولدين الجدد ووفيات الأطفال أقل من 5 سنوات بالثلثين ومعدلات وفيات الأمهات عند الولادة بثلاثة أرباع, إلى غاية سنة 2015.

ه) تفعيل الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في كافة البلدان السائرة في طريق النمو لاسيما في مجال المحافظة على البيئة.

11ــ المؤتمر الدولي الأول حول البيئة والتنمية في إفريقيا (سنة 1995):

عقد هذا المؤتمر بجامعة أسيوط (بمصر) في الفترة من21 ــ24 أكتوبر سنة 1995, و قد شاركت في أعماله وفود من دول الجامعة العربية و أكثر من مائة باحث و مهتم بالشؤون البيئية من مراكز البحث و الجامعات المصرية والإفريقية بصفة عامة << وقد ناقش المشاركون في المؤتمر على مدى ثلاثة أيام متواصلة نتائج بحوث بلغ عددها 50 بحثا في مجالات تلوث الهواء ,والماء وأثره على صحة الإنسان والحيوان والنبات, والتغيرات المناخية وأثرها على الموارد المائية بالقارة

(1) إيزابيل، بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق, بطاقة (6. أ)، ص 01.

الإفريقية, والآثار التاريخية وكيفية الحفاظ عليها, والتخطيط العمراني وأثره على البيئة وكذا طرق حماية البيئة الإفريقية من التلوث>>[1].

ويمكن القول أن المؤتمر أثار عددا من القضايا مثل: مواصفات الغذاء وصحة الإنسان وكذا الحماية القانونية للبيئة, ودور الإرشاد الزراعي في حماية البيئة من التلوث.

أما عن توصياته فتمثلت في << 17 توصية>> يمكن ذكر أهمها فيما يلي[2]:

أ) اعتبار مكافحة التلوث مشكلة إقليمية على مستوى القارة الإفريقية, ويجب تناولها بالتنسيق مع دول القارة جميعها ووضع سياسة بيئية موحدة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية تلتزم بها جميع دول القارة.

ب) إصدار اتفاقية دولية لقارة إفريقية عن التنمية والبيئة.

ج) إنشاء صندوق إفريقي لتمويل المشروعات حماية البيئة التي تنفذ على مستوى القارة.

د) استخدام الطرائق الحديثة لتوظيف النفايات لصالح المجتمع.

ه) حظر استيراد النفايات النووية والكيمياوية من الدول المتقدمة لدفنها في الأراضي الإفريقية مهما كان المقابل.

و) الحد من إدخال الصناعات أو التكنولوجيا التي تؤثر على البيئة في الدول الإفريقية.

ويمكن الإشارة في نفس الصدد أن أهم النقاط التي توصل إليها المؤتمر تمثلت في التأكيد على دور الجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي من خلال إشراك الأفراد والمؤسسات في الحفاظ على البيئة والمشاركة في التنمية، وكذا

(1) محمد سعيد، أرناؤوط: مرجع سابق, ص 208.

(2) المرجع نفسه, ص 212-210.

أهمية التربية البيئية، من خلال المناهج الدراسية التي تعنى بموضوعات عن البيئة ودور التشريعات في حمايتها، إضافة إلى المشاركة الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة في التوعية البيئية، وذلك عن طريق وضع برامج إعلامية متنقلة وأفلام قصيرة وإعلانات ومسلسلات[1].

وهكذا فإن المؤتمر أكد بأن إفريقيا تعاني من عدة مشكلات بيئية يتطلب حلها إجراءات حازمة تعمل على انتشال بلدان إفريقيا من الفقر، والعمل على دمج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية.

12ــ اتفاقية << طوكيو>> حول التغيرات المناخية (سنة 1997):

تشكل هذه الاتفاقية أساس الجهود العالمية لمكافحة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، حيث تم تبنيها في مؤتمر <<ريوديجانيرو>> في جوان 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 21مارس 1997. وفي نوفمبر 1998، تم المصادقة عليها من طرف 176دولة، وقد تمخض عن الاتفاقية نتيجتين هامتين يمكن أن تشكل سابقة من نوعها، وهي تعهد الدول المتطورة الحد من انتشار التلوث، واعتماد الحل الليبرالي كنموذج لتسيير ممتلك بيئي معين.[2]

ويمكن الإشارة في نفس الصدد أن الاتفاقية أقرت جملة من المبادئ لعل أهمها مبدأ <<المسؤولية المشتركة أو المتباينة>> للدول، والتي تفرض على الدول المصنعة أن تكون في مقدمة الكفاح ضد الاحتباس الحراري، وهذا من خلال إدماج الاعتبارات البيئية في عملية التصنيع من خلال الحد من انتشار الغازات السامة التي تؤثر على البيئة، كما تضمنت الاتفاقية التزامات من قبل الدول المتطورة بالحد من انتشار الغازات الملوثة مثل (دول أوروبا الوسطى والغربية). وقد التزم الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بتقليص نسبة انتشار الغازات

(1) أنظر: المرجع نفسه، ص 212.

(2) إيزابيل، بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق، بطاقة (4.ب)، ص ص 01-03.

بـ 8 % بين 2008 و2012، مقارنة مع مستواه في 1990، ووعدت الولايات بتقليص قدره 7%، وكندا والمجر وبولونيا واليابان بـ % 6[1].

غير أنه ينبغي الإشارة في هـذا الصـدد إلى أن مفاوضـات << كيوطـو>> لم تعمـل فعليا فيما بعد على ردم الهوة بين بلدان الشمال والجنوب حول استراتيجيات الحـد مـن الغازات السامة، حيث اعتبرت الـدول السـائرة في طريـق النمـو أنـه لا ينبغـي عليهـا أن تأخذ على عاتقها التزامات بالحد من الغازات الملوثة بسبب المسؤولية التاريخية للـدول المصنعة في بعث الغازات، كما تراجعت فيما بعـد بعـض الـدول عـن التزاماتهـا لأسـباب اقتصادية أو من أجل تحسين نماذج التنمية لديها[2].

ومن ثم فقد فشلت الاتفاقية في تحقيق الأهداف المرجـوة منهـا، نظـرا للأهـداف الاقتصادية لكل دولة، والتي تأخذ في الحسبان اعتبارات التنمية قبل أولويات البيئة.

13ــ مؤتمر التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستديمة (سنة 2000):

عقــدت وزارة الإســكان والمرافــق والمجتمعــات العمرانيــة بجمهوريــة <<مصر العربيــة>> المــؤتمر العــربي الإقليمــي حــول <<التــوازن البيئــي والتنميــة الحضريــة المستديمة>> في عام2000، لمناقشة الوضعية البيئية للمدن العربية التي شهدت العديـد من التحولات في جوانب الحياة المختلفة، حيـث كـان لهـذه التحـولات مـن ناحيـة آثـار إيجابية مثل: تحسين البيئة الاجتماعية والثقافية والصحية، ومن ناحية أخرى آثار سلبية مثل: ارتفاع الكثافات السكانية وما يترتب من مشكلات تلـوث الهـواء وتـراكم النفايـات الصلبة وانتشار السكنات العشوائية ونقص الخدمات[3].

---

(1) أنظر: المرجع نفسه، بطاقة (4.ب)، ص 03.

(2) أنظر: المرجع نفسه، بطاقة (4.ب)، ص ص 04-05.

(3) المؤتمر العربي الإقليمي: << التوازن البيئـي والتنميـة الحضريـة المسـتديمة.>>، مجلـة المدينـة العربيـة الصادرة بالكويت عن منظمة المدن العربية، العدد 94، فيفري 2000، ص 76.

إلى جانب كل هذا، وضمن السياق نفسه، فإن المؤتمر ركز على تقوية التعاون العربي في مجال التنمية الحضرية والبيئية، وتسهيل تداولها لدراسة المشكلات البيئية التي تعترض تحقيق بيئة مستدامة، ولذلك تضمنت فعاليات المؤتمر عددا من المحاور الرئيسية والمتمثلة فيما يلي[1]:

أ) التخطيط العمراني وتقييم الأثر البيئي:

نظرا لاتجاه العالم نحو تنمية سريعة في كافة المجالات وما يستلزمه من تضافر الجهود لوضع إستراتيجيات وسياسات تنموية تأخذ بعين الاعتبار تقييم الإثر البيئي عند التخطيط للمشروعات العمرانية.

ب) دور السلطات المحلية والبلديات في التوازن الحضري البيئي:

تلعب البلديات والسلطات المحلية دورا هاما في مجالات التنمية الحضرية والبيئية من خلال منحها المزيد من الصلاحيات في اتخاذ القرارات بتنفيذ المشروعات التي تحافظ على التوازن البيئي وتحقق التنمية الحضرية المستدامة.

ج) دور المنظمات الإقليمية العالمية في مجال التنمية والبيئة:

هناك دور هام تقوم به المنظمات الإقليمية العاملة في مجال التنمية والبيئة وذلك من خلال الدعم المالي والفني للمشروعات على المستوى العربي، كما تقوم بعقد المؤتمرات والندوات و ورشات العمل التدريسية لتبادل الآراء والخبرات ورفع كفاءات العاملين بمجالات التنمية والبيئة بالبلدان العربية.

د) دور المنظمات غير الحكومية في إدارة البيئة الحضرية والشراكة مع السلطات المحلية:

تتميز المنظمات غير الحكومية بالقدرة على العمل التطوعي والتعرف على احتياجات السكان ومشاكلهم ومعوقات التنمية في جميع المجالات وأهمها

(1) المرجع نفسه، ص ص 78-77.

التنمية البيئية وأساليب التغلب عليها. كما يتضح دورها الهام في إدارة البيئة الحضرية بهدف الحفاظ عليها من خلال اعتمادها آليات للتغيير والتطوير تتيح لها القدرة على التواصل بين الأطراف المعنية المشاركة في عمليات التنمية واستحداث نشاطات جديدة متكاملة ومتلازمة مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لتلبية احتياجات المجتمع [1].

هذا ومن المهم الإشارة فضلا عن كل ما سبق إلى أن المؤتمر (مؤتمر التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستديمة) خرج بعدد من النتائج الهامة المتعلقة بالتنمية الحضرية والبيئية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[2]:

أ) تلعب الإستراتيجيات والسياسات العمرانية والبيئية دورا هاما في تحقيق التنمية الحضرية المستديمة.

ب) يساهم التخطيط العمراني الجيد في التخفيف من تأثير المشكلات البيئية على المجتمعات الحضرية.

ج) اعتماد التنمية الحضرية والبيئية الضرورية في البلدان العربية يحافظ على حاضر ومستقبل المجتمعات.

د) تساهم التشريعات المتعلقة بالعمران والبيئة بشكل هام في حماية المجتمعات الحضرية.

هـ) ضرورة التنسيق بين الجهود الحكومية وغير الحكومية (الأهلية) لمواجهة قضايا التنمية الحضرية واستدامة البيئة.

و) ضرورة تبني استراتيجيات جديدة لإدارة البيئة الطبيعية والحفاظ على مواردها.

ن) أهمية توفير المرافق العامة بالمناطق الحضرية لما لها من تأثير إيجابي على توفير بيئة صحية.

---

(1) المرجع نفسه، ص 78.

(2) أنظر: المرجع نفسه، ص ص 79-78.

وتجدر الإشارة في نفس الصدد أن المؤتمر ركز على أهمية الإعلام والاتصال في نشر الوعي البيئي بما يسهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك يجب نشر قنوات الاتصال ولاسيما الإنترنت خدمة للتنمية البشرية بصورة عامة، والتنمية الحضرية المستدامة بشكل خاص[1].

14ـ مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة (سنة 2002):

عقد مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية في التنمية المستدامة في الفترة من4 إلى6 مارس 2002 بتنظيم كل من البنك الإسلامي للتنمية ودار تنمية الأسرة في دولة قطر، وقد شارك في فعاليات هذا المؤتمر(71) منظمة، تمثل 25 دولة، وبلغ عدد المشاركين والمشاركات (80) فردا، وقسمت فعاليات المؤتمر إلى محورين رئيسيين وزعا على ثلاث جلسات، وكان المحور الأول بعنوان <<دور المؤسسات الدولية والإقليمية والتنموية في دعم المنظمات غير الحكومية في محاربة الفقر ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع>>[2].

وتجدر الإشارة في السياق ذاته، أن الورقة الأولى قدمت من قبل << د. محمد عبد العزيز النجيفي>> أوضح فيها الدور الفعال الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية من خلال احتكاكها بالفئات العادية من الناس، مما يحدث مرونة في العلاقات

---

(1) أنظر: المرجع نفسه، ص 79.

(2) نوزاد عبد الرحمان، الهيتي: << تقرير عن مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة.>>، مجلة التعاون الصادرة عن الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، العدد 56، ديسمبر 2002، ص 267.

الاجتماعية بين المانحين والمنتفعين من المشروع وينعكس إيجابيا على انتشال هذه الفئات من الفقر[1].

أما الورقة الثانية، فكانت تحت عنوان <<دور بنوك الفقراء في تقديم القروض متناهية الصغر>>، وقدمها الباحث <<ناصر بكر القحطاني>>، واعتبر فيها أن الفقر قضية إنسانية ملحة لها ارتباطاتها بالتدهور البيئي تتطلب مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين، إضافة إلى تدعيم الديمقراطية في المجتمع، لأنه ليس بالإمكان فصل الديمقراطية عن مكافحة الفقر، لأن الديمقراطية معنية بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، وتجاهل هاتين الدعامتين من الأسباب الرئيسية للظاهرة في كافة المجتمعات. كما أشار إلى أهمية بنوك الفقراء في منح القروض، وتسهيل الخدمات المالية للفقراء، ومساعدتهم كي يصبحوا منتجين، ولذلك يجب تعميم فكرة القروض متناهية الصغر في الوطن العربي لكونها أصبحت ضرورة ملحة تفرضها جملة من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية[2].

واختتم الباحث <<وليم روبين>> الورقة الثالثة بعنوان << دور البنك الدولي وخبرته في دعم المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجالات التنمية المستدامة في دول العالم الثالث>> مؤكدا فيها دور البنك في دعم جهود المنظمات غير الحكومية في الدول السائرة في طريق النمو في محاربة الفقر والارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للفقراء ومكافحة التدهور البيئي[3].

أما المحور الثاني للمؤتمر، فكان بعنوان <<دور المؤسسات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع محاربة الفقر ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشرائح المجتمع الفقير>> وقد طرحت فيه أربع أوراق، تناولت مفهوم المؤسسات غير

---

(1) أنظر: المرجع نفسه، ص ص 268-267.

(2) أنظر: المرجع نفسه، ص 268.

(3) أنظر: المرجع نفسه، ص ص 269-268.

الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة ودورها في تفعيل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة المتعددة التي تقوم بها، والتي تشمل بناء المساجد، والمستشفيات والمدارس...الخ.

وفي السياق ذاته أكد الباحث <<عدنان بن خليل باشا>> دور المنظمات غير الحكومية في دعم شرائح المجتمع الفقير ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي، وأكد فيها أن هذه المنظمات تقوم بأدوار إيجابية متعددة مثل نزع الألغام، ومكافحة الفقر، والحفاظ على البيئة، ودعم حقوق الإنسان والمحتاجين ورعايتهم اجتماعيا وتعليميا وصحيا، وتوفير المسكن والملجأ المناسب وتوفير مياه الشرب والغذاء، وأشاد بدور هذه المنظمات على المستوى العالمي مثل: منظمة العفو الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان عموما، وجماعات البيئة، وعلى رأسهم <<قرين بيس Green Peace>>، و<<أوكسفام Ox FAM>>[1].

ومن المهم الإشارة في نفس الصدد أن الورقة الثانية في الجلسة، تناولت <<دور المنظمات غير الحكومية في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة والمجتمع>>، وأكدت أهمية نشر ثقافة التطوع من خلال تعزيز دور الأسرة في المجتمع والمحافظة على تمسكها واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي.

فضلا عن هذا، فقد تخللت فعاليات المؤتمر ورشتا عمل، الأولى كان موضوعها <<بناء القدرات الذاتية للمنظمات غير الحكومية>>، والثانية حول <<احتياجات المنظمات غير الحكومية وكيفية التعامل مع المؤسسات الدولية المانحة للتشريع في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمعات>>[2].

وهكذا يمكن القول أن المؤتمر اعتبر أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا أساسيا في المجتمع من خلال مكافحة الفقر، ودفع عجلة التنمية، والحفاظ

(1) أنظر: المرجع نفسه، ص ص 269-268.

(2) أنظر: المرجع نفسه، ص ص 270-269.

على البيئة، وترسيخ مبدأ العمل التطوعي، ولذلك يجب دعم هذه المنظمات لقدرتها الذاتية في التعامل مع القضايا المجتمعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي الأخير خرج المؤتمر بالتوصيات التالية[1]:

أ) ضرورة دعم الجمعيات الأهلية العربية والإسلامية الأفراد جانب من برامجها وأنشطتها التنموية الإغاثية لدعم صمود الشعب الفلسطيني فيما يواجه من ظلم وعدوان يطال كيانه وبيئته.

ب) ضرورة إعداد استراتيجية إسلامية تهيئ فرص نهوض المنظمات غير الحكومية بدورها المطلوب في التنمية وأخذها بزمام المبادرة المبدعة حتى تكون سندا للأمن الاقتصادي وعاملا للاستقرار السياسي والنمو الاجتماعي والتوازن البيئي.

ج) إنشاء صندوق مشترك في البنك الإسلامي للتنمية فيما بينه وبين الحكومات والمؤسسات الإقليمية والخاصة والأهلية في الدول المساهمة، يخصص لتفعيل عمل المنظمات الأهلية في كافة المجالات (منها البيئة).

د) إنشاء شبكات تواصل محلية وإقليمية للمنظمات الأهلية العاملة في مجال التنمية المستدامة، والاستفادة من كافة الجهود والخبرات على مستوى الشبكات القائمة في العالم العربي والإسلامي والدولي.

ه) حث صناديق وبنوك التنمية العربية على فتح نوافذ تمويلية للمنظمات غير الحكومية لتفعيل نشاطاتها المتنوعة، لاسيما في مجال الثقافة البيئية.

و) دعوة الحكومات إلى سن وتطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية وتحديد العلاقات بينها وبين الحكومات بما يضمن شفافيتها واستقلاليتها وتنمية مواردها خدمة لتنمية المجتمع من جميع الجوانب لاسيما في مجال الثقافة البيئية.

(1) المرجع نفسه، ص ص 272-271.

15ـ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة <<جوهانسبورغ>> (سنة2002):

بين قمة الأرض الأولى المنعقدة في <<ريو ديجانيرو>> بالبرازيل في العام 1992، وقمة الأرض الثانية المنعقدة في <<جوهانسبورغ>> في الفترة الممتدة من26 أوت إلى 4سبتمبر من العام 2002 بجنوب إفريقيا. عشر سنوات شهد العالم خلالها تطورات وواجه مشكلات أبرزها زيادة الفقر، واتساع الهوة بين دول الشمال والجنوب، والأضرار المتعددة التي لحقت بالبيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وسوء توزيع هذه الموارد، ولذلك احتضنت مدينة << Sand ton >> عددا كبيرا من المشاركين (6500 شخص) في قمة التنمية المستدامة. ممثلين للحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الأهلية، جاؤوا جميعا من أجل إيجاد سبل جديدة لمواجهة المشكلات التي يعانيها العالم بداية من الفقر والتلوث والتصحر وإزالة الغابات وانتهاء بإهدار الثروة السمكية ومصادر المياه والتغير المناخي[1].

كل هذه المشكلات التي ـ طبعاًـ لم تستطع قمة الأرض الأولى التي عقدت في << ريو دي جانيرو>> في عام1992 تجاوزها مثلما أشار ذلك رئيس جنوب إفريقيا << مبيكي>> بقوله <<أنه على الرغم من الأهداف المحققة في هذه القمة من وقف الدمار البيئي والفقر وعدم المساواة، وتحقيق التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب. إلا أن النتيجة المأساوية لذلك هي البؤس الإنساني والتدهور البيئي الذي يمكن تجنبه بما في ذلك تنامي الفجوة بين الشمال والجنوب>>[2].

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- غسان، سمان: << قمة الأرض في جوهانسبورغ.>>، مجلة المدينة العربية، الصادرة بالكويت عن منظمة المدن العربية، العدد 111، نوفمبر/ديسمبر 2002، ص ص 7-6.

- صندوق الأوبك للتنمية الدولية: << مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، عشر سنوات بعد مؤتمر قمة الأرض في ريو.>>، التقرير السنوي 2002، فيينا، 31 ديسمبر 2002، ص 18.

(2) غسان، سمان: مرجع سابق، ص 10.

ولقد كان من النتائج التي صدرت عن القمة الثانية (سنة2002) في ختام أعمالها إعلان سياسي غير رسمي، تبلور في 69 توصية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي [1]:

أ) يجب أن تعمل مجتمعات العالم على دفع ودعم ثلاثة أقطاب لا يمكن الفصل فيما بينها، تتمثل في حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على كل المستويات المحلية والقومية الإقليمية والعالمية.

ب) التعهد بتنفيذ برنامج عالمي للتنمية المستدامة يعطي الأولوية المطلقة لتضييق الهوة السحيقة التي تقسم المجتمع الإنساني أغنياء وفقراء.

ج) التأكيد على ما جاء في قمة <<ريو دي جانيرو>>، ومن خلال الاتفاق على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الركائز الثلاث التي لا تتجزأ للتنمية المستدامة، ولتحقيق مثل هذا التطور يلزم تبني البرنامج العالمي <<جدول الأعمال21>>.

د) التعهد بتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها عالميا بما في ذلك تلك المتضمنة في إعلان الألفية والاتفاقات الدولية المرتبطة به والتي أبرمت في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت منذ عام 1992.

ه) إن أكثر التحديات التي لا تزال تواجه مجتمعات العالم هي الفقر والتخلف والتدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها.

و) إن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي أهداف أساسية من أجل التنمية المستدامة.

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 19-12.

ز) الإقـرار بـأن الديمقراطيـة وحكـم القـانون واحـترام حقـوق الإنسـان والحريـات وتحقيق السلام والأمن هي أمور جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

ح) التركيز على توفير المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية من مياه نظيفـة وصرف صحي وأمن غذائي وتنوع بيولوجي، والاعتراف بالأهميـة المحوريـة للتكنولوجيـا والتعليم والتدريب وإيجاد فرص العمل.

ط) الحاجة إلى بناء القدرات وتوفير الموارد الكافية لتقليص الفقر والبطالة.

ي) تأييد ظهور تجمعات وتحالفات إقليميـة قويـة مثـل المبـادرة الجديـدة لتنميـة آسيا لتعزيز التعاون الإقليمي وتحسين التعاون الدولي والإسراع في التنمية.

ك) التأكيد من جديد على مبدأ <<ريـو دي جـانيرو>> في قمـة الأرض الأولى حـول حق البشرية في العيش حياة صحية وبناءة في جو من التوافق والحياد.

ل) الالتزام بتطبيق كل الاتفاقات الدولية لمواجهة الكـوارث البيئيـة مثـل: التصـحر والأكسدة والتلوث والتغيير البيئي والتغيرات المناخية.

م) تتطلـب التنميـة المسـتدامة منظـور طويـل الأجـل ومشـاركة واسـعة في صـوغ السياسة، وصنع القرار والتنفيذ على كل المستويات مع القطاع الخاص والعـمال والمجتمع المدني وكل التجمعات الكبيرة.

ن) التعهد بتقوية وتحسين الإدارة على المستوى المحلي من أجل التنفيذ الفعـال لــ << جدول أعمال 21>> ولأهداف التنمية في الألفية الجديدة.

س) الاعـتراف بالمكانـة المركزيـة للمـرأة في المجتمـع الإنسـاني ودورهـا في التنميـة المستدامة.

ع) الالتزام والعمل على كل المستويات لحماية الكوكب وتشجيع التنمية الإنسـانية وتحقيق الرفاهية والسلام العالميين.

وهكـذا يمكـن القـول أن مـؤتمر القمـة العـالمي للتنميـة المسـتدامة المنعقـد في <<جوهانسبورغ>> اعتبر أن التنمية المستدامة قضـية عالميـة تسـتدعي مشـاركة كافـة الفاعلين الاجتماعيين، من أفراد ومؤسسات وجمعيات وحكومات لتحقيـق تقـدم يكـون متوازيا بين احتياجات الإنسان الحالية ومتطلباته المستقبلية، والعمل على مواجهة الفقر وحماية البيئة. إضافة إلى أن التحدي أمام المجتمع الدولي اليـوم لا يقـتصر عـلى تحقيـق تنمية اجتماعية واقتصادية فحسب، بل جعلها تنمية متواصلة بيئيا للأجيال اللاحقة. ولا شك أن للمجتمع المدني دورا هاما وفاعلا ــ من خلال العمـل التطـوعي المؤسـسي الـذي تقوم به الجمعيات المشتغلة بالحقل الاجتماعي البيئـي ـــ في هـذا الإطارـــ كـما سـنرى ذلك في الفصل الموالي.

الفصـل الثالث

المجتمع المدني والعمل التطوعي

تمهيد

أولا: المجتمع المدني: نحو البحث عـن تنميـة مجتمعيـة مـن خـلال العمـل التطوعي

ثانيا:حركة المجتمع المدني وحركة التنمية: الوحدة في الهـدف والتسـاوق في الحركة

ثالثا:الجمعيات البيئية كتنظيمات فاعلة للمجتمع المـدني في حقـل العمـل التطوعي المؤسسي

الفصـل الثالث

المجتمع المدني والعمل التطوعي

تمهيد:

إن التزايد المستمر الذي تشهده مؤسسات المجتمع المدني اليوم يدل عـلى أهميـة هذه التنظيمات في البناء الاجتماعي والتنظيمي للمجتمعـات المعـاصرة، وإن المتأمـل في اهتمامات الباحثين والأكـاديميين حـول هـذا الموضـوع يلاحـظ أنهـا انصـبت عـلى بعـض القضايا التي كثيرا ما يتكرر تناولها مثل: قضـية المجتمـع المـدني والديمقراطيـة، أمـا عـن قضية علاقة المجتمع المدني بالعمل التطوعي المؤسسي فقلما تثار أو تكون محل اهتمام. وبذلك يأتي هذا الفصل لتبيـان هـذه العلاقـة لمـا في ذلـك مـن أهميـة مركزيـة وضرورة معرفية ومنهجية ملحة لبلورة موضوع الدراسـة، مـن خـلال التركيـز أساسـا عـلى حركـة المجتمع المدني في بحثه على تنمية مجتمعية (Sociétal) عبر العمل التطـوعي، وتسـاوق هذه الحركة مع حركة التنمية الشاملة للمجتمع بمختلف مؤسساته الأخـرى، فضـلا عـن أهمية الجمعيات البيئية كتنظيمات فاعلة للمجتمـع المـدني في حقـل العمـل التطـوعي المؤسسي.

أولا- المجتمع المدني: نحو البحث عن تنمية مجتمعية من خلال العمل التطوعي:

لقد أصبح العمل التطوعي يمثل جزءا هاما مـن اهتمامـات البـاحثين والمفكـرين، لما له من أهمية في مجـالات تنميـة المجتمـع، وتحقيـق التعـاون والتكافـل الاجتماعيـين بـين أفـراد المجتمـع. ولـذلك صـار في الواقـع الاتجـاه إلى تعبئـة الجهـود التطوعيـة، وتوظيفهـا لخدمـة عمليـة التنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية إحـدى القضـايا الهامـة عـلى مسـتوى العـالم خـلال العقـود الأخـيرة مـن القـرن المـاضي، كـما

ارتبط هذا الاتجاه ببعض المفاهيم مثل << المجتمع المدني>> و<<التنمية المستدامة>> و<<المنظمات الأهلية>>، كجزء من الجهود التطوعية الرامية إلى ترسيخ ثقافة العمل التطوعي في المجتمع، كما ارتبط هذا الاتجاه أيضا بفشل سياسات التنمية التي سادت دول العالم الثالث خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، والتي لم ترتقي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي المنشودين[1].

وفيما يلي سنحاول تبيان أهمية العمل التطوعي وعلاقته بالمجتمع المدني في تحقيق التنمية المجتمعية من خلال النقاط التالية:

1ــ نشأة العمل التطوعي:

إن العمل التطوعي ظاهرة اجتماعية متأصلة في ثقافة كل مجتمع من خلال بذل الجهد أو المال أو الوقت لحل المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعتري المجتمع، دون انتظار العائد المادي، ولذلك فهو يمثل، بمنهجه الاجتماعي والإنساني سلوكا حضاريا ترتقي به المجتمعات والحضارات ورمزا للتكاثف والتعاون بين أفراد المجتمع، حاملا بذلك كل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجتمعات البشرية منذ الأزل وذلك باعتباره ممارسة إنسانية[2].

---

(1) أنظر: ثناء فؤاد، عبد الله: << قانون الجمعيات الجديدة والمسار الديمقراطي في مصر.>>، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 247، سبتمبر1999، ص ص 18-17.

(2) حميد محمد، القطامي: << تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.>>، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، (18-17 ديسمبر 2002).

موقع الأنترنات:

.http://.www.Inoad.org.ae/zoher.htm (تم تصفح الموقع بتاريخ 2004/05/05).

وجدير بالذكر في هذا السياق أن الاهتمام بالعمل التطوعي ارتبط بمجموعة من الأسباب الرئيسية، والتي تلخصها الباحثة << ثناء فؤاد عبد اللـه>> فيما يلي [1]:

أ) أن المداخل التنموية الواسعة النطاق التي قامت بها الحكومات لتحقيق التغيير المجتمعي، لم تأت إلا بنتائج متواضعة.

ب) أنه من الأفضل البدء بتنمية القدرات البشرية ولكن بشرط أن تبدأ هذه العملية بدعم المشاركة على المستوى المحلي والاجتماعي (الشعبي).

ج) أن المشاركة المحلية الاجتماعية (الشعبية) لا تتجزأ، فلا يمكن تشجيع المشاركة على الصعيد الاقتصادي ومنعها على المستويين السياسي والاجتماعي، ومن ثم صار مصطلح المشاركة مرادفا لمفهوم << التمكين والمساعدة على اتخاذ القرارات>>.

ونتيجة لذلك اتجهت العديد من دول العالم إلى الاهتمام بالعمل التطوعي من خلال دعم المنظمات غير الحكومية، والجمعيات التطوعية <<ويدل على ذلك كثرة عدد مؤسسات العمل التطوعي غير الحكومية، ففي نهاية القرن الماضي شهد العالم ازديادا ملحوظا في عدد الهيئات الأهلية التطوعية التي تساهم في التنمية الشاملة، حيث بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في الثمانينات حوالي (50) ألف منظمة وهيئة تعمل في مختلف الميادين التنموية، أما عدد الإفراد المستفيدين من خدمات هذه المنظمات والهيئات فيمثلون حوالي100ألف نسمة في البلدان النامية....>> [2].

وبالتالي أصبح القطاع الأهلي التطوعي يشكل أحد أهم العناصر الفاعلة في التنمية، فضلا عن قيامه ببعض الأعمال المجتمعية الأخرى مثل: التكافل

(1) ثناء فؤاد، عبد اللـه: مرجع سابق، ص 18.

(2) حميد محمد، القطامي: مرجع سابق، موقع الأنترنات نفسه.

الاجتماعي، (تحسين أحوال الفقراء، تقديم المساعدات الطارئة عند حدوث الكوارث والحروب)، حماية البيئة، إضافة إلى عدة وظائف أخرى تنم على أهمية هذا القطاع كجزء أساسي ومتم للتنمية الشاملة.

وتجدر الإشارة في نفس الصدد <<أنه يوجد حوالي 1400 مليون مؤسسة أهلية تطوعية في الولايات المتحدة تصل مواردها وأصولها المادية إلى حوالي 500 مليار دولار، وتقوم هذه المؤسسات التطوعية بالإسهام بما مقداره 6% من جملة الناتج القومي الأمريكي، كما توفر حوالي 11% من مجموع فرص العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول إفريقيا، بدأت المؤسسات الأهلية تلعب دورا مؤثرا وملموسا في تحمل بعض المسؤوليات التي لم تعد الدولة قادرة على القيام بها>>[1].

ونظرا لأهمية العمل التطوعي في تجسيد مبدأ التكافل الاجتماعي، وتحقيق التنمية المجتمعية القائمة على المشاركة الحرة والطوعية لكافة الفاعلين الاجتماعيين فقد طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أواخر سنة 1967 برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وفي شهر ديسمبر من سنة 1968 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (2460) الذي دعا إلى دراسة إمكانية إنشاء هيئة دولية للمتطوعين، وفي شهر ماي من سنة 1971 أقرت الجمعية العامة المبادئ التوجيهية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وذلك من خلال القرار رقم (2659) [2].

إضافة إلى ذلك فإن حصة هذا القطاع الحيوي من إجمالي المعونة الدولية ارتفعت من مليار دولار سنة 1970، إلى 16 مليار دولار سنة 1997 [3].

لكن على الرغم من أهمية هذا القطاع في توطيد العلاقات الاجتماعية، واستثمارها في مجالات المساعدة والخير بصفة عامة (المدلول الأخلاقي

---

(1) ثناء فؤاد، عبد الله: مرجع سابق، ص 18.

(2) حميد محمد، القطامي: مرجع سابق، الموقع نفسه.

(3) ثناء فؤاد، عبد الله: مرجع سابق، ص 18.

الإنساني)، إلا أن هناك تراجع في دور هذا الأخير في السنوات الأخيرة، ولذلك دعت تقارير الأمم المتحدة إلى أن تكون سنة 2001 سنة دولية لتنشيط وتفعيل العمل التطوعي وتكثيف الندوات والمؤتمرات وورش العمل من أجل استقطاب المتطوعين ووضع البرامج التي تساهم في تنشيط العمل التطوعي[1].

2ــ العمل التطوعي والمنظمات الأهلية (دوليا وعربيا):

تعتبر المنظمات الأهلية المصدر الأساسي لتحقيق المشاركة الاجتماعية التي تستقطب العديد من الفاعلين الاجتماعيين في المجتمع، من خلال إرساء قواعد العمل التطوعي الذي تنتفي فيه الماديات والمصالح الشخصية بقدر ما يهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وإرساء مبادئ التكافل والتضامن الاجتماعي.

وجدير بالذكر في هذا السياق، أن المنظمات الأهلية تعمل على تعبئة المواطنين على كل المستويات، خاصة القاعدية التي تشمل المهمشين والمبعدين عن المشاركة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، لتصبح هذه المنظمات الأهلية في هذه الحالة بمثابة الإطار الذي تنتظم فيه الجماهير (فئات المجتمع المدني) لتحقيق أهدافها التي حددتها بنفسها سواء كانت خدمية أو إنتاجية أو دفاعية (كحماية البيئة أو المستهلك)، ومن خلال هذه المنظمات ينمو الوعي الجمعي بأهداف التنمية وبالقدرة على المشاركة الحقيقية[2].

---

(1) صالح حمد، التويجري: << تفعيل العمل التطوعي.>>، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، (18-17 ديسمبر 2002).

موقع الأنترنات:

.http://www.inaod.org.ae/zoher.htm (تم تصفح الموقع بتاريخ 200/05/05).

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية. طبع نيويورك، الأمم المتحدة، 1998، ص 04.

ولأهمية الدور الاجتماعي للمنظمات الأهلية كتنظيمات من المجتمع المدني، فلقد سعت مؤتمرات ومنتديات كثيرة للتأكيد على ضرورة الاعتناء بها وتفعيلها مثل: مشروع <<جونز هو بكنز>> الخاص بقواعد وسلوك المنظمات التطوعية والذي من أهم قواعده[1]:

أ) أن الهيئات التطوعية غير الهادفة للربح تكتسب أهمية بالغة لأنها تشغل مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية ومن ثم فهي تسهم في تدعيم الديمقراطية.

ب) كي تقوم الهيئات الأهلية التطوعية بتحقيق أهدافها فلا بد من أن تتمتع بالاستقلال عن الحكومة وأن تدير أمورها بنفسها.

ج) يجب إدارة العمل في الهيئات التطوعية بحكمة وفعالية وبأسلوب علمي ديمقراطي.

د) على الحكومة أن تشجع إسهام المواطنين والهيئات في أنشطة الخدمة العامة التي تقوم بها الهيئات الأهلية التطوعية سواء كان ذلك بالإسهام نقديا أو عينيا.

هـ) يجب أن تخدم الهيئات التطوعية بصفة أساسية المصالح العامة للمواطنين لا المصالح الخاصة للمنضمين إليها.

علاوة على ذلك، فإن المشروع أرسى القواعد القانونية التي تبني عليها المنظمات التطوعية من خلال الاستقلال المادي، وحرية المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية في المجتمع، إضافة إلى اعتبار هذه المنظمات الإطار الذي ينتظم فيه مختلف الفاعلين الاجتماعيين للمشاركة الحرة في مختلف النشاطات المجتمعية.

---

(1) ثناء فؤاد، عبد الله: مرجع سابق، ص 20.

وتجدر الإشارة في نفس الصدد إلى أن مؤتمر <<الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة>> المنعقد في قطر من 4 إلى 6 مارس 2002، قد نوه بدور هذه المنظمات في دعم الأنشطة التطوعية مثل: مكافحة الفقر والحفاظ على البيئة, ودعم حقوق الإنسان, إضافة إلى دعمها المحتاجين ورعايتهم اجتماعيا وتعليميا وصحيا, وتوفير المسكن والملجأ المناسب...[1]. وبالتالي فهو يحث على أهمية العمل التطوعي كضرورة اجتماعية تهدف إلى خدمة المجتمع, وتحسين أحوال الفئات المهمشة, ويتم ذلك من خلال تمكين المنظمات الأهلية من القيام بدورها في مجالات التنمية الاجتماعية.

هذا ويلاحظ بالخصوص على مستوى الاهتمام بالعمل التطوعي عربيا تنامي أعداد المنظمات التطوعية في الآونة الأخيرة, ونوع نشاطاتها المجتمعية, بحيث تأتي في المقدمة المساعدات الخيرية, ثم تليها أنشطة الأطفال فالخدمات الصحية, وكذلك الأنشطة الثقافية والأدبية وأنشطة الشباب والأنشطة النسائية والتنمية المدينية والريفية. <<وترتكز معظم المنظمات الأهلية في الحواضر الكبرى, حيث توجد 70% منها في المدن بينما توجد في الريف 30% منها فقط, حيث يسيطر البعد الخيري على خدمات المنظمات بشكل كبير والمرتكز على المساعدات المالية والعينية, مع إغفال للبعد التنموي, ويفسر ذلك بسبب عدة عوامل أهمها اتساع رقعة الفقر, وتزايد الحروب, مما يدفع المنظمات الأخذ بالمفهوم السائد لعمل الخير والإحسان>>[2].

---

(1) أنظر: نوزاد عبد الرحمن، الهيثي: مرجع سابق، ص ص 270-269.

(2) عبد الرحمان، عبد اللـه العوضي: << مفهوم العمل التطوعي.>>، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع, إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة, الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، (18-17 ديسمبر 2002).

<u>موقع الأنترنات:</u>

.http: www.Inoad.org.Ae/Zhoer.htm (تم تصفح الموقع بتاريخ 2004/05/05).

وبالنظر إلى أهمية العمل التطوعي في تحقيق التنمية المجتمعية القائمة على مساهمة جميع الفاعلين الاجتماعيين, فلقد سعت عدة تشريعات عربية إلى تنظيم قواعد هذا العمل بما يتلائم مع خصوصيات كل مجتمع, فعلى سبيل المثال << نظم العمل التطوعي في الكويت بالقانون رقم 24 لسنة 1962, والذي صدر بتاريخ 1962/8/6 والقانون المعدل له برقم 28 لسنة 1965, وقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية 48 جمعية واتحاد ومركز, أو رابطة ونادیا, وإذا كان العمل التطوعي المؤسس قد بدأ عام 1962 فإن العمل التطوعي التلقائي كان قد سبق ذلك بعقود طويلة>>[1]. أما في المملكة العربية السعودية فقد برز العمل التطوعي فيها كحاجة إنسانية قوامها التعاون والتكامل والتراحم ولذلك تأسست الجمعيات المؤسسات الخيرية في كافة أرجاء المملكة بموجب قوانين محددة لهذا الغرض ويعمل بها متطوعون في مختلف المجالات كالطب والتمريض والدعوة والإغاثة وجمع التبرعات والصدقات والزكاة وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين ورعاية المسنين والمعاقين وتقديم الخدمات المناسبة لهم, فضلا عن المحيط البيئي[2].

ومن خلال هذا يتضح أن تجربة العمل التطوعي عربيا, خاصة في بلدان الخليج العربي, تعتبر تجربة رائدة يمكن الاستفادة منها في الواقع العربي, وتفعيلها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية المجتمعية, هذا من جهة, ويمكن الاستفادة منها أيضا في الواقع الجزائري, من خلال تفعيل عمل الجمعيات التطوعية خاصة البيئية, ذلك في مجال نشر الثقافة البيئية وتوحيد جهود الأفراد من أجل مشاركة هادفة وفعالة في التنمية الوطنية من جهة أخرى. وصفوة القول أن العمل التطوعي, ــ لاسيما في إطار المنظمات الأهلية والجمعيات ــ يعتبر قيمة اجتماعية متجذرة في ثقافة أي مجتمع, ولذلك وجب تنميتها ــ دوليا وعربيا ــ للمساهمة إيجابيا في مشاريع تنمية المجتمع.

---

(1) صالح حمد، التويجري: << تفعيل العمل التطوعي.>>, مرجع سابق, الموقع نفسه.

(2) المرجع نفسه, الموقع نفسه.

3ـ المجتمع المدني والعمل التطوعي:

تعتبر الجمعيات إحدى تجليات المجتمع المدني بقيمة وثقافة وأبنيته ومؤسساته, فهو (المجتمع المدني) ساحة تدور فيها <<التفاعلات الاجتماعية العامة>>, التي لا تتعلق مباشرة بالربح ولا بالصراع على السلطة السياسية, بقدر ما تجسد المشاركة الحرة والفاعلة لكافة الفاعلين الاجتماعيين عن طريق العمل التطوعي الذي يستهدف خدمة المصلحة العامة[1].

وبالتالي فإن من أهم خصائص المجتمع المدني هي التطوعية، وفي هذا الإطار تقول << ثناء فؤاد عبد الله >> بأن العمل التطوعي يعتبر قوام المجتمع المدني، إذ يقوم أعضاءه <<بأعمالهم تجاه المجموعة الوطنية بشكل طوعي وعفوي يدفعهم في ذلك الصالح العام والمنفعة العامة وفعل الخير، فالعمل التطوعي من شأنه أن يقوي الروابط بين أفراد المجتمع الواحد، كما أنه يشجع على تعزيز الثقة الاجتماعية والتعاونية بين الإدارة والمواطن، الأمر الذي سيكون له الأثر الإيجابي على ترقية الحياة العمومية وعلى التنمية المحلية بشكل عام>>[2].

وجدير بالذكر في نفس السياق أن علاقة المجتمع المدني بالعمل التطوعي, قد استأثرت اهتمام العديد من المفكرين والباحثين, ومن بينهم الأكاديمي الأمريكي << روبرت بوتنام>> الذي ركز أبحاثه العلمية على أهمية العمل التطوعي كأحد مقومات المجتمعات الحديثة, لما يتميز به من خصائص تحافظ على تماسك وترابط أفراد المجتمع، وفي هذا الصدد يقول <<بأن أي استراتيجية لبناء القدرة الذاتية لابد وأن تضم معايير قوية تستهدف تقوية التطوعية. وهذا

---

(1) أنظر: ثناء فؤاد، عبد الله: مرجع سابق, ص 34.

(2) رضا، هميسي: << مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية.>>، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية، المركز الجامعي << د. مولاي الطاهر>>، سعيدة، 9/8 ديسمبر 2003، ص 84.

يعني بأن أي مجتمع لا يوجد به تقاليد تطوعية قوية، ربما يأخذ العديد من السنوات لبناء الظروف اللازمة لديمقراطية قوية وثابتة>>[1].

وبالتالي فالمجتمع المدني يقوم على دمقرطة الحياة الاجتماعية التي تفسح المجال أمام التنظيمات التطوعية للعمل على استقطاب الأفراد والمؤسسات للمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية.

وفي سياق آخر يؤكد أيضا الباحث << عبد الله عبد القادر نصير>> أن علاقة المجتمع المدني بالعمل التطوعي هي علاقة تكاملية ـ لاسيما في مجال البيئةـ تبرز من خلال دور الجمعيات والمنظمات التطوعية في إشراك أفراد المجتمع في تحقيق مشاريع التنمية والبيئة. وفي هذا الصدد يقول << إن العمل الخيري العربي (العمل التطوعي) وفي خضم تنفيذ مهامه التنموية يواجه مسؤولية التعامل مع البيئة ومقوماتها الأمنية من خلال الخطط والجهود المبذولة في المسار الإغاثي. أي أنه من الواضح أن هناك ارتباطا وثيقا وأساسيا بين العمل الخيري العربي (تنمية المجتمع) والبيئة>>[2].

وبهذا يمكن القول أن الحاجة أصبحت ملحة للاهتمام بالعمل التطوعي وإدراجه ضمن خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة البيئية من خلال ربط البيئة بالتنمية المستدامة، ويتم ذلك عبر منظمات المجتمع المدني التي

---

(1) زهير، عبد الحكيم: << المفهوم المعاصر للإدارة المجتمعية، الحكماتية GOVERNANCE.>>، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، (18-17 ديسمبر 2002).

موقع الأنترنات:

http://www.inoad.org.ae/zoher.htm (تم تصفح الموقع بتاريخ 2004/05/25).

(2) عبد الله، عبد القادر نصير: البيئة والتنمية المستدامة التكامل الإستراتيجي للعمل الخيري. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، لبنان، 24-22 جوان 2002، ص12.

تحاول عبر مشاريعها وبرامجها التطوعية، الاهتمام بالإنسان كطرف فاعل في المحافظة على التوازن البيئي، وتحقيق التنمية المجتمعية بصفة عامة.

ثانياً- حركة المجتمع المدني وحركة التنمية: الوحدة في الهدف والتساوق في الحركة:

لا تقتصر التغيرات التي يشهدها المجتمع المدني في الواقع، على نمو مؤسساته ومنظماته وتنوعها في عموم مناطق العالم فقط، بل امتدت إلى المفاهيم والفلسفة التي تحدد توجهاته وتؤثر فيها. فبعد أن كان مفهوم <<الخيرية>>و<<الرعاية الاجتماعية>> يمثلان المنطلقات الأساسية لهذا القطاع الحيوي من المجتمع، طرحت <<التنمية>> و<<المشاركة الشعبية>> كبديل للتنمية الشاملة لتعيش بذلك حركة المجتمع المدني وحركة التنمية حالة من حالات الانسجام والتناغم في الهدف والتوازن في السير.

وفي هذا السياق من المهم التذكير بأن مشاركة المجتمع المدني ــ عبر مختلف مؤسساته ومنظماتهــ في مشاريع التنمية يتم من خلال أيضا ما يلي[1]:

1ــ تشجيع وكالات الإغاثة الرسمية والوزارات على تبني مقاربات ناجحة تمت تجربتها في القطاع التطوعي.

2ــ توعية <<الجمهور>> وتحسيسه بحقوقه في البرامج التنموية الحكومية.

3ــ إقامة علاقة تعاون مع الأجهزة الرسمية الداعمة والفاعلة في حركة التنمية.

4ــ التأثير في سياسة التنمية المحلية والمؤسسات الوطنية والعالمية، بما فيه الاتجاه نحو اللامركزية وإصلاح البلديات.

5ــ اعتبار <<الجانب المطلبي>> للجمعيات والمنظمات غير الحكومية ــ على المستوى المحلي ــ مكملا لحسن إدارة العمل الحكومي.

---

(1) نبيلة، حمزة: مرجع سابق، ص 48.

وبهذا تتضح أهمية مشاركة المجتمع المدني ــ بمختلف جمعياته ومنظماتـه ـــ في تحقيق التنمية المجتمعية، باعتباره شريكا اجتماعيا واقتصاديا يساهم ــ عبر آلياته ـــ في تعظيم قدرات الأفراد على المساهمة في النشـاطات المجتمعيـة المختلفـة، وتحمـل حتـى بعض المسؤوليات التي قد تتخلى فيها الدولة عن دورها، بحيث تعمل على إيجاد بعـض الحلول الناجحة للمشكلات المتعلقة بالتنمية المحليـة لاسـيما في المجـال البيئـي كفضـاء يستأثر باهتمام كبير مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحالي.

ثالثاً- الجمعيات البيئية كتنظـيمات فاعلـة للمجتمـع المـدني في حقـل العمـل التطـوعي المؤسسي:

لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسـات الحكومية وحدها، وإنما أيضا عن طريق توليف بين الأجهزة الحكومية والتنظـيمات غـير الحكومية التـي تسـتطيع بفضـل قـدرتها التعبويـة والتطوعيـة عـلى اسـتقطاب الأفـراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وخاصة البيئيـة. وفي هذا الإطار تعتبر الجمعيات البيئية أحد تنظيمات المجتمـع المـدني الفاعلـة في المجتمـع، والتي من المهم ــ بحكم طبيعة الموضوع المراد دراسته هنا ـــ التعـرض لهـا ـــ في إطـار شمولي من زاوية العناصر التالية:

نشأة الجمعيات البيئية:

تاريخيـا، ارتـبط ظهـور الجمعيـات البيئيـة بقضـية التنميـة، لأن سـعي الإنسـان للتحضر والتصنيع أدى به إلى تلويث البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية، مـما أدى ذلـك بـدوره إلى ظهـور بعـض الجمعيـات والتنظـيمات غـير الحكوميـة التـي تبنـت بـرامج وإجراءات قصد التصدي لهذه المشكلات ومحاولة تبيين الأثر السلبي الذي تركته التنمية الاقتصادية على حساب البيئة الطبيعية والإنسان.

ومن بين هذه التنظيمات البيئية ذات الصيت الإعلامي الكبير << السلام الأخضر >> (Green Peace) و<<أصدقاء الأرض>> (Earth Friends of)... حيث شكلت جميعها جماعات ضغط لا يستهان بها[1]. نظرا لتصديها للمشكلات البيئية العالمية مثل: النفايات الخطيرة، وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، واختلال التوازن البيولوجي، والتلوث والتنمية غير الملائمة. وهي لذلك سميت في بعض الأحيان أيضا <<بجماعات التنمية القابلة للاستمرار>> أو <<جماعات التكنولوجيا الملائمة>>. وعلى مدى العقود الأخيرة، أخذت حركة التنظيمات غير الحكومية في مجال البيئة تتخذ طابعا دوليا متزايدا، مع ظهور (تنظيمات بيئية أخرى قوية) مثل: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الذي يمثل حلقة اتصال فريدة من نوعها في القطاع الحكومي منذ عام 1948، حيث يربط الاتحاد في عضويته نحو 55 دولة، و100 وكالة حكومية، و450 منظمة غير حكومية[2].

فضلا عن هذا فإن السنوات الأخيرة شهدت تطورا كبيرا في عمل ونشاطات التنظيمات غير الحكومية، بحيث أصبحت تعنى بقضايا حساسة مثل: << التنمية والجوانب الإنسانية>>، <<علاقة البيئة بالتنمية>>، و<<التنمية البشرية المستدامة>>[*] وقد شكلت فترة السبعينات والثمانينات نقطة تحول

(1) أنظر: إيزابيل، بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق، بطاقة (4.أ)، ص 04.

(2) كمال مصطفى، طلبة: مرجع سابق، ص 256.

(*) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مفهوم (التنمية البشرية المستدامة) يتحقق وفق أربعة عناصر أساسية وهي: 1- الاستثمار في تنمية الموارد البشرية. 2- إشراك كافة الفاعلين الإجتماعيين في عملية التنمية. 3- خلق إطار مؤسساتي وقانوني يسمح بتطبيق السياسات الاقتصادية. 4- تدخل الدولة في تحقيق العدالة في توزيع الثروات ومشاركة جميع الفئات الاجتماعية في آليات التنمية. للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: جورج، قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي. حالة العالم العربي، نيويورك، طبع الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 1997، ص14.

بارزة في عمل هذه التنظيمات من خلال المؤتمرات والندوات العالمية التي ساهمت في التعريف بنشاطاتها مثل: مؤتمر <<استكهولم>> عام1972، <<ندوة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية>> سنة 1987.

ومن ثم أصبحت هذه التنظيمات والجمعيات البيئية تمثل شريكا اجتماعيا يمكن أن يؤثر على السياسات الوطنية والعالمية من خلال الضغط الاجتماعي على الحكومات للاهتمام أكثر بموضوع البيئة، وفي هذا الإطار يمكن ملاحظة <<أن هذه الجمعيات كانت تظهر في الغالب على نمط دفاعي لمناسبة مشكلة بيئية معينة، إلا أنها أخذت تهتم أكثر فأكثر بالأعمال المتعددة الأبعاد على مدى متوسط أو طويل متجهة على هذا النحو لأن تصبح شريك فعلي في صياغة وتنفيذ سياسات بيئية محلية>>[1].

والواقع، أن معظم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية تشترك في القلق إزاء العلاقات الاجتماعية ـ البيئية، بحيث استجاب في هذا الإطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمثل هذا القلق من خلال تبني سياسة <<إيصال الوعي البيئي>> القائمة على فتح الحوار مع رجال الصناعة والبرلمانيين وجماعات الإغاثة والجماعات النسائية والشبانية والدينية وغيرهم مما يتجاوبون مع الرسالة البيئية[2].

ومن جهة أخرى، <<أعطت الأمم المتحدة للمئات من هذه التنظيمات والجمعيات مكانة المراقب في النقاش الدولي، وهذا في إطار الانفتاح التدريجي لكبريات المنظمات الاقتصادية الدولية على المجتمع المدني. ومن أجل تدعيم الحوار، قام عدد من هذه المنظمات بإنشاء منظمات غير حكومية، مثل المركز

---

(1) هيرفه، درميناخ وميشال، بيكويه: مرجع سابق، ص 109.

(2) مصطفى كمال، طلبة: مرجع سابق، ص 257.

العالمي للتجارة والتنمية المستديمة الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتجارة<<[1].

وتجدر الإشارة في سياق آخر، أنه لتفعيل عمل هذه التنظيمات والجمعيات فقد تطلب الأمر تحسين المنظومة التشريعية، ولذلك عملت العديد من الدول على تجسيد ذلك، <<ففي فرنسا مثلا ومنذ قرار 7 جويلية عام1977، أعطت إجراءات الاعتماد لجمعيات حماية البيئة سلطات حقوقية، وابتداء من هذا التاريخ تأسست الجمعيات ذات القدرة العالية على التعبئة المعتبرة في أفضل المواقع للسماح بأفضل تطبيق لقرارات الدولة كشريك رسمي في السياسة العامة، ويوجد منها حاليا 116 معتمدة من قبل الدولة بصفتها جمعيات لحماية البيئة<<[2].

ويمكن تفسير تنامي عدد الجمعيات البيئية في العالم، بشكل عام على أساس عاملين، العامل الأول وهو بروز ظاهرة العولمة وما نتج عنها من عدم تكافؤ القوى بين دول العالم الرأسمالي ودول العالم الثالث (سابقا) السائرة في طريق النمو، مما نتج عنه شمال يتمتع بالوفرات الاقتصادية وبوتيرة إنتاج سريعة تركت آثارا سلبية على الإنسان، والموارد الطبيعية والبيئة، وكذا جنوب يعاني من مشكلات قصوى أبرزها ظاهرة الفقر وتدهور البيئة الطبيعية، وفي هذا الإطار << تم تركيز المنظمات الأهلية الغربية (الجمعيات البيئية) على ضرورة بناء مجتمع مدني عالمي، خارج الإطار الخاص بالدولة القومية، يقوم على أساس شبكات للعلاقات الاجتماعية والثقافية وخاصة البيئية التي تشكل مجالا هاما من مجالات اهتمام هذه المنظمات<<[3].

أما العامل الثاني, فيتمثل في تفاقم ظاهرة التمدن وما نتج عنها من أنماط حضرية سريعة وغير مخططة ساهم << التصنيع الكثيف>> في تبلورها, مما نتج

---

(1) إيزابيل، بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق، بطاقة(4.أ)، ص 04.

(2) هيرفه، درميناخ وميشال، بيكويه: مرجع سابق، ص110.

(3) دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية: مرجع سابق، ص 09.

عنه تلويث المدن, وبروز ظواهر حضرية سلبية مثل: الفقر البطالة, تدني الـوعي البيئـي والإحساس بالمشكلات البيئية من قبل الأفراد ـــ ولـذلك بـرزت الجمعيـات والتنظـيمات غير الحكوميـة للتحسـيس بخطـورة هـذه الظـواهر, وضرورة الاهـتمام بإيجـاد الحلـول الممكنة للتصدي لها ـ وقـد حـدد الدارسـون للنزعـة البيئيـة الحديثـة ثـلاث أنـواع مـن المواقف[1]:

أ) في النوع الأول تتميز النزعة البيئية بالتركيز على الحاجة إلى تشريع بيئي قـوي, وإلى حلـول تكنولوجيـة (مثـل إعـادة التـدوير) أو الرسـكلة, وبـالفكرة التـي مفادها أن إصلاح النظام يمكن تحقيقه بالمثاليـة والتصـميم والنيـات الحسـنة وجهود الأفراد واللجان المحلية.

ب) وفي النوع الثاني, تتميز النزعة البيئية بإدراك أنه في المجتمع الحـديث ليسـت الأمور بهذه البساطة. ونتيجة لذلك زاد تشكيل جماعات الضغط التي تهـدف إلى التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

ج) أما النوع الثالـث مـن النزعـة البيئيـة, فيتميـز بتطـور نقـد أسـاس اسـتخدام التكنولوجيا والطاقـة في المجتمـع المعـاصر. ويـدعوا إلى تطـوير تكنولوجيـات بديلة أو<<طيعة>>, وإلى زيادة الاعتماد على الذات.

وأمام هذه المواقف المتضاربة, فقد انتقلت مواقف التنظيمات غير الحكومية من الطابع الاحتجاجي إلى طابع تقديم بدائل وحلول ممكنـة, خصوصـا بعـد التوقيـع عـلى اتفاقيـة <<اسـتكهولم>> سـنة1972. الأمـر الـذي لم يتعلـق بإدانـة أو رفـض العولمـة والتلوث...الخ, بقدر ما تعلق باقتراح حلول مقبولة والبحث عن تسوية بالتراضي وإيجاد حلول أرضية للتفاهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل المشكلات البيئية[2].

(1) مصطفى كمال، طلبة: مرجع سابق, ص 257.

(2) إيزابيل، بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق, بطاقة (4.أ)، ص 04.

وتجدر الإشارة في السياق ذاته, أن العوامل (السابق ذكرها) يضاف إليها انسحاب الدولة من مجـالات التنميـة, سـمح بـبروز عـدد مـن التنظـيمات الاجتماعيـة الجديـدة (الجمعيات البيئية) خاصة على الصعيد المحلي, ففي فرنسا مـثلا >>نلاحـظ حاليـا تكـاثر التحالفات الجديدة وإجراءات التشارك بين الجمعيات والمؤسسات عـلى جميـع أصـعدة الحياة المحليـة، (المنـاطق، المحافظـات، البلـديات). وهكـذا يمكـن في عـام1999 إحصـاء 1715 جمعية محلية معتمدة من قبل وزارة ترتيب الأراضي والبيئة<<[1].

وبهذا يمكـن القـول أن الجمعيـات البيئيـة تمثـل أحـد تنظـيمات المجتمـع المـدني الحديثة التي برزت لمواجهة بعض المشكلات البيئية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة مثل: <<التلـوث البيئـي>>، <<اسـتنزاف المـوارد الطبيعيـة>>، وهـذا عـن طريـق تحسـيس وتوعية الأفـراد بضرورة الحفـاظ عـلى البيئـة وصـيانتها مـن التلـوث، وتحقيـق التنميـة المستدامة، التي تتطلب فضلا عن تحديث التكنولوجيا تحديث السـلوكيات والممارسـات في إطار ثقافة بيئية حقيقية.

مساهمة الجمعيات البيئية في حماية البيئة:

تلعب الجمعيات البيئية كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية دورا بـارزا في ترقيـة ثقافة المجتمع من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليـات والميكانزمـات التـي يمكـن توضيحها فيما يلي:

أ) العمل التطوعي:

يمثـل العمـل التطـوعي مسـلكا اجتماعيـا مهـما مسـتمدا مـن قـيم وثقافـة أي مجتمـع، حيـث يكـرس مـن الناحيـة الاجتماعيـة قـيم التعـاون والتكافـل والتضـامن بين مختلف فئـات المجتمـع، كـما أنـه يعتـبر مطلبـا تنمويـا لطالمـا نـادى بـه البـاحثون

(1) هيرفه، درميناخ وميشال، بيكويه: مرجع سابق، ص 110.

والمصلحون الاجتماعيون لاعتقادهم بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المشاركة الواسعة والفاعلة لكافة أفراد المجتمع.

وتجدر الإشارة في السياق ذاته، أن العمل التطوعي هو أحد ركائز المجتمع المدني الحديث، حيث يقوم على المشاركة الإيجابية لمختلف التنظيمات، بما فيها الجمعيات البيئية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة[1]. من خلال <<القيام بحملات تطوعية لنظافة وتزيين المحيط، وغرس قيم التعاون وإنجاز بعض الأهداف العادية المتكررة بالحياة اليومية للسكان مثل: أعمال النظافة، حيث تخضع مشاركة الأفراد في مثل هذه الأنشطة إلى الضغط المعنوي أو بالإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة>>[2].

والواقع أن الاهتمام بالعمل التطوعي أصبح من هذا المنظور التنموي الشمولي حاجة إنسانية ملحة تتسابق من أجلها الدول والمنظمات الدولية، وقد برز ذلك من خلال المؤتمرات الدولية التي عنيت بالبيئة، <<بحيث ركزت معظم الدول في العديد من المناسبات (مثل مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل عام 1992) على أهمية الدور التنفيذي لتلك الجمعيات والهيئات الخاصة والخيرية في مجال الإدارة والبيئة والتنمية>>[3].

وبهذا يتضح أن الاهتمام بالعمل التطوعي في عملية التنمية على أساس أنه ارتبط بظهور <<المشاركة الشعبية>> التي تعني الاستثمار في قدرات البشر على العطاء والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية التي تعترض المجتمع. وفي هذا الإطار يعتبر <<كلارك CLARK>> أن إسهام <<القطاع التطوعي في عملية

---

(1) رضا، هميسي: مرجع سابق، ص 89.

(2) محمد، بومخلوف: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، التحضر. الجزائر، شركة دار الأمة، ماي 2001، ص 222.

(3) عبد الله، عبد القادر نصير: البيئة والتنمية المستدامة التكامل الإستراتيجي للعمل الخيري. مرجع سابق، ص ص 11-10.

التنمية يتوجه غالبا إلى تقليص الفقر وحماية البيئة وتطوير المشـاركة<<[1]. وبالتـالي فـإن دور هذه التنظيمات ــلاسيما البيئية ــ تحول مـن منطـق تقـديم الخـدمات إلى منطـق مساعدة الناس على المشاركة التطوعية في عمليات التنمية من خلال المشاركة في حمايـة البيئة وتحسين جماليات المحيط.

ولا شك أن العمـل التطـوعي هنـا (في المجـال البيئـي) يتميـز بصـفتين أساسـيتين تجعلان منه عملا لا مناص منه في عملية التغيير الاجتماعي، وهما:

- قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل.
- ارتباط قيمة العمل بغايته المعنوية والإنسانية.

لهذا السبب يلاحظ أن وتيرة العمل التطوعي في حقل الثقافـة البيئيـة (وحتـى في غيرها) لا تتراجع مع انخفاض المردود المادي له، إنما بتراجع القيم والحـوافز التـي تكمـن وراءه، وهي القيم والحوافز الدينية والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية.

ب) التأثير في سياسات التنمية:

تلعب الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية دورا مهما ــ كما سبق وأن أشرنـا ـــ في تشكيل وعي بيئـي لـدى الجميـع، والتحسـيس بأولويـة العمـل عـلى تحقيـق تنميـة مستدامة تضمن حق الأجيال الحالية في التمتـع ببيئـة نظيفـة ومـوارد طبيعيـة مصـانة ولذلك فهي تتجه للتأثير في سياسات التنمية, لاسيما بالمتابعـة الميدانيـة لهـا. << وكمثـال على ذلك, تتابع شبكة عمل المناخ (RAC) عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكـول طوكيـو حول التغير المناخي وتقـدم تحاليـل مـن أجـل اتخـاذ الإجـراءات الممكنـة للكفـاح ضـد الاحتباس الحراري والتلوث...<< [2].

---

(1) نبيلة، حمزة: مرجع سابق، ص 47.

(2) إيزابيل، بياجيوتي وآخرون: مرجع سابق، بطاقة (4.أ)، ص04.

وبالتالي تبرز هنا احترافية تنظيمات المجتمع المدني في التفاعل مع القضايا العالمية (خاصة القضايا البيئية) وذلك بالتفكير والتحليل وحتى اقتراح سياسات تنموية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، فهي تطورت من مجرد الحفاظ على الطبيعة، إلى الاستثمار حتى في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة، >> فالصندوق الدولي للطبيعة مثلا، يتوفر على وحدة للتجارة والاستثمارات. وهناك العديد من التنظيمات غير الحكومية على هيأة شبكات أفقية في ميدان الخبرة مثل: <<المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية>> (CIEL)، و<<المؤسسة من أجل التنمية للدولة والقانون>> (FIELD) المختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة، والتي تقدم خبرة ذات مستوى عال، مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة<<[1].

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن جل اهتمامات هذه التنظيمات تتمحور حول ضرورة تحقيق الاستدامة البيئية، ودمج سياسات البيئة في الاعتبارات التنموية، كما اتخذت مواقف أكثر شدة مع النظام الرأسمالي الذي يهدف فقط إلى الربح السريع ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، ولذلك اعتمد تجمع <<الخضر>> في أوروبا (مثلا) على رؤية اقتصادية وسياسية جديدة من خلال اعتبار أن >>الغايات البيئية والاجتماعية لسياسة الخضر لا تنسجم مع الاقتصاد الذي توجهه الدولة ولا مع اقتصاد السوق الحر، فالاثنان يقومان على النمو والتوسع غير المحدودين. إذ يجب تطوير نماذج جديدة وتطبيقها، نماذج ترتكز على قيام اقتصاد السوق محكوم بيئيا واجتماعيا<<[2].

---

(1) المرجع نفسه، بطاقة (4.أ)، ص 04.

(2) جورج، جحا: البيئة والانتخابات: << الأخضر رمز الثورة العالمية الجديدة، والبيئة سياسة فوق الخلافات السياسية.>>، مجلة البيئة والتنمية، الصادرة بلبنان عن شركة المنشورات التقنية المحدودة بالتعاون العلمي مع مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة، العدد 27، جويلية 2000، ص 20.

وفي الدول السائرة في طريق النمو، فإن الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية العاملة في الحقل البيئي، أصبحت هي الأخرى تفرضها متطلبات التنمية المتزايدة، لاسيما وأن الدولة المركزية لا تستطيع بمفردها مواجهة مشكلات التخلف الثقافي والاجتماعي، وكذا الوضع البيئي المتدهور الذي تشهده العديد من هذه الدول، وفي هذا الإطار فقد <<ظهرت الدعوة ملحة إلى تعاون الجهود والتنظيمات التطوعية والحكومية في مواجهة متطلبات التنمية. ولذلك فإن جانبا من المسؤولية في حماية البيئة يقع على عاتق الجمعيات والتنظيمات التطوعية غير الحكومية، في كل بلدان العالم النامي وعلى كافة المستويات المحلية والقومية>>[1].

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن العالم العربي يشهد هو بالضبط أيضا ـــ ضمن نطاق العالم السائر في طريق النموـ حركة ديناميكية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تفاعلها مع القضايا البيئية، واقترن هذا الفهم من خلال المشاركة الواسعة لهذه الجمعيات والتنظيمات في عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات التي تزيد من احتكاك هذه التنظيمات البيئية بالجماهير، وتجعلها أكثر قدرة على التعرف على خصائصها الاجتماعية والثقافية وتوجيه سلوكياتها في التفاعل إيجابيا مع البيئة. وفي هذا الإطار نظمت ـ على سبيل المثال لا الحصرـــ <<جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية في مصر العربية>> و<<مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية>> و<<البرنامج الإغاثي للأمم المتحدة>> ملتقا عربيا حول <<دور التنظيمات غير الحكومية والجمعيات في دعم التنمية المتواصلة

(1) مريم، أحمد مصطفى وإحسان، حفظي: مرجع سابق، ص ص 225-224.

للمجتمعات الفقيرة>> في القاهرة خلال الفترة بين 18ـــ16 أكتوبر1995. وهدف هذا الملتقى العربي إلى[1]:

أ) تعزيز الجهود بين التنظيمات غير الحكومية والجمعيات المهتمة بالبيئة والتنمية من أجل تحقيق التكامل في العمل (النشاط) بينها، من خلال تبادل المعارف والخبرات والتجارب في سبيل تحقيق التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة.

ب) تعزيز بناء القدرات (المادية والمعنوية) للتنظيمات غير الحكومية على المستويين المحلي والإقليمي.

ج) تعزيز التعاون الإقليمي بين التنظيمات غير الحكومية والهيئات والمؤسسات الدولية.

د) توفير الآليات الرامية إلى تعزيز دور التنظيمات غير الحكومية في رسم السياسات وصنع القرار والمشاركة في تصميم برامج التنمية الملائمة بيئيا وتنفيذها وتقييمها.

هـ) إقامة حوار مثمر على نحو متبادل على الصعيدين (المحلي والدولي) بين الحكومات والتنظيمات غير الحكومية بغية الاعتراف بدور كل منها في تنفيذ التنمية السليمة بيئيا وتعزيز هذه الأدوار.

و) تشجيع وتيسير المشاركة والحوار فيما بين التنظيمات غير الحكومية والأجهزة المحلية ضمن الأنشطة الرامية إلى التنمية المتواصلة.

ن) تمكين الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية من الوصول إلى البيانات والمعلومات الدقيقة حول الوضع البيئي في حينها لتعزيز فاعلية أنشطتها وأدوارها في دعم التنمية المتواصلة.

---

(1) محمد عبد الحميد، الجاسم الصقر: << الملتقى العربي حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة.>>، <u>مجلة المدينة العربية</u>، الصادرة بالكويت عن منظمة المدن العربية، العدد 70، فيفري 1996، ص 23.

ذ) تكامل دور الإعلام بجميع وسائله مع دور الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تشكيل الوعي لدى الجماهير والمؤسسات العربية حول قضايا البيئة والتحضر والتنمية المتواصلة.

فضلا عن هذا، فإن مؤتمر <<الدور التكاملي للتنظيمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة>> الذي عقد في دولة (قطر) من 4 إلى 6 مارس 2002، قد نوه بدوره أيضا بأهمية دعم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلال ورشتا عمل: الأولى تحت عنوان <<بناء القدرات الذاتية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية>> حيث تم التأكيد هنا على أهمية بناء القدرات الذاتية لهذه الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية من خلال منحها الاستقلالية اللازمة، والدعم (المادي والمعنوي) حتى تضطلع بدورها في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا جعلها تتميز بالقدرة على التواصل الاجتماعي والاحتكاك بشرائح المجتمع المختلفة، مما يعزز ذلك من مكانتها في الرفع من الوعي الاجتماعي والثقافي للأفراد باتجاه الاهتمام بحل مشكلات البيئة[1].

أما ورشة العمل الثانية فكانت بعنوان <<احتياجات الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وكيفية التعامل مع المؤسسات الدولية للتسريع في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمعات.>> حيث تم التأكيد هنا على تدعيم الجمعيات (لاسيما البيئية) من أجل أن تقوم بالدور المنوط بها في التحسيس والتوعية وتعديل السلوكيات والممارسات تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة. ولقد جاء في هذا الإطار ـــ في تقرير الورشة الثانية ـــ <<أن القدرات الذاتية المفترض تنميتها تتلخص في الموارد البشرية عبر تأهيلها وتدريبها، وتطوير التقنيات والآليات المعرفية،

(1) نوزاد عبد الرحمان، الهيتي: مرجع سابق، ص 270.

وتطوير القدرات المالية والقانونية والبنى التحتية (..) وذلك عبر إعداد خطة عمل استراتيجية للبناء المؤسسي>>[1].

ويتضح هكذا من خلال ما تقدم، أن العالم العربي شهد حاليا جانبا من الاهتمام بالقضايا البيئية، وتبلور هذا الاهتمام من خلال السعي إلى دعم الجمعيات البيئية التي بدأت تشهد حضورا ونشاطا في الساحة مثل: <<جمعية حماية البيئة في الكويت>> التي تقوم بدور كبير في ترسيخ <<الثقافة البيئية>> أو <<التوعية البيئية>> في المجتمع، من خلال جملة من النشاطات أبرزها <<إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سنويا بيوم البيئة العالمي (5 جوان من كل عام) وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لتنبيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطاتها أيضا القيام بحملة إعلامية مكثفة في أسبوع من كل سنة تحت اسم <<أسبوع البيئة>> تعقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة (التربية البيئية). كما أن الجمعية تشجع الناس على المشاركة في مسابقات للصور البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان مع البيئة، إضافة إلى إصدار مجلة <<البيئة>> إلى جانب كتيبات تحت اسم <<قضايا البيئة>>، ونشرت إلى الآن خمسة عشر (15) قضية بيئية تغطي مختلف مجالات البيئة الطبيعية...>>[2].

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 271-270.

(2) رشيد، الحمد ومحمد سعيد، صباريني: مرجع سابق، ص 250.

وضمن هذا الإطار، ونظرا للدور الفعال الذي تقوم به الحركة الجمعوية (خاصة الجمعيات البيئية منها) في توعية الأفراد وتحسيسهم بضرورة حماية البيئة، وتعديل سلوكاتهم في التعامل معها، فإنه من المهم جدا ـــ نظرا لمتطلبات البحث المعرفية والمنهجية ــ الإلماع إلى هذا الدور المرسوم للحركة الجمعوية، لاسيما تلك العاملة في الحقل الثقافي ــ البيئي، وذلك في إطار المجتمع الجزائري، وهو ما ستتم معالجته في الفصل الموالي.

الفصـل الرابع

الحركة الجمعوية في الجزائر والعمل التطوعي المؤسسي الرامي لترسيخ الثقافة البيئية

الفصـل الرابع

الحركة الجمعوية في الجزائر والعمل التطوعي

المؤسسي الرامي لترسيخ الثقافة البيئية

تمهيد:

يتسم البحث في مجال الحركة الجمعوية في الجزائـر بالحداثـة النسـبية، لأن هـذا المفهوم برز في الآونة الأخيرة، بعد التحول الذي عرفتـه الجزائـر نحـو التعدديـة، وفسـح المجال أمام الجمعيات لتضطلع بدورها في جميع المجالات الحياتية خاصة البيئيـة منهـا. وبالنظر إلى قلة الدراسات المعمقة والمتعلقة بالدور الاجتماعي للحركة الجمعوية خاصة (التطوعية)، ومعرفة التحولات التي عرفتها، فإننا نحـاول في هـذا الفصـل تتبـع ـــ قـدر الإمكان ـــ السـيرورة التاريخيـة لنشـأة وتبلـور الحركـة الجمعويـة في الفكـر والممارسـة الجزائرية، بدءا بفترة الاستعمار الفرنسي، ومرورا بحقبة السبعينات والثمانينات، ووصولا إلى مرحلة التسعينات التي شهدت ميلاد الحركة الجمعوية الجزائريـة بشـكلها الآني. ولا يفوتنا في هذا الإطار أن نسلط الضوء عـلى الجمعيـة الوطنيـة لحمايـة البيئـة ومكافحـة التلوث (كحالة أو موضوع لهذه الدراسة) من خلال نشأتها، أهدافها وخصائصها، بحيـث سيكون في ذلك إجابة على بعض التساؤلات الفرعية المتضمنة في إشكالية البحث.

أولا: الحركة الجمعوية في الجزائر: النشأة، التطور، الأهداف:

تعتبر الحركة الجمعوية سمة بارزة مـن سـمات المجتمعـات الحديثـة لأنهـا تعـبر عـن وعـي المجتمـع وتفتحـه عـلى التعدديـة والحريـات الإنسـانية (الحـق في التجمـع الإنسـاني)، وبـالنظر إلى الـدور الفعـال الـذي تلعبـه في مختلـف مجـالات الحيـاة، فإنها أصبحت من الموضـوعات الهامـة التـي تحظـى بـاهتمام البـاحثين والمفكـرين مـن

مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، إلى جانب كونها تعتبر مؤشرا عن مدى تطور المجتمع وتحضره فإنها تمثل أيضا البنية التحتية للمجتمع المدني الذي يمثل (فضاء عاما) ينتظم فيه مختلف الفاعلين الاجتماعيين في تنظيمات مثل: الجمعيات.

وفيما يلي نحاول رصد نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر وكذا أهدافها من خلال العناصر التالية:

I ــ المسار التاريخي لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر:

تؤكد الشواهد التاريخية بأنه عند تتبع أصول الحركة الجمعوية في الجزائر، نجد بأنها نشأت في الحيز الموجود بين الدولة والمجتمع ضمن تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، أدت إلى تبلورها في الفكر والممارسة، ومن خلال قراءة سوسيوــ تاريخية يتبين أن الجمعيات في الجزائر مرت بعدد من المراحل الكبرى، التي سنحاول أن نقف عندها من خلال ما يلي:

مرحلة ما قبل الاستقلال:

بداية يجب التذكير أن نشأة الحركة الجمعوية في الجزائر تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وجدت ثلاث تيارات كبرى، وهي: << التيار الإصلاحي الديني>>، <<التيار الثوري السياسي>>[*]. فالتيار الأول يمثله مجموعة من الشبان الجزائريين الذين طالبوا الاندماج مع المجتمع الفرنسي, ومن ثمة المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين, إلا أن مطالبه لاقت الرفض المطلق من قبل الدولة والجالية الفرنسية المقيمة بالجزائر. أما التيار الثاني

(*) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عبد القادر، الزعل: المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي. (ورقة مقدمة للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، حول << المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية.>>، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992، ص ص 446-447.

فتمثله << جمعية العلماء المسلمين الجزائريين>> التي أسسها الشيخ << عبد الحميد بن باديس>>, حيث عمل على تكوين مدارس لتعليم اللغة العربية, وناضل لأجل ترسيخ الشخصية الثقافية (الإسلامية) للمجتمع الجزائري, كما عمل على التعبئة الوطنية والسياسية المعتدلة للمجتمع الجزائري من أجل الوقوف في وجه الاستعمار.

وأما التيار الثالث فقد تكون في أواخر العشرينات في فرنسا, وفرض وجوده على الساحة الجزائرية في الثلاثينات.

وتجدر الإشارة في السياق ذاته, أنه بحكم أن الجزائر كانت في هذا الوقت الراهن مستعمرة من قبل فرنسا فقد طبقت عليها القوانين الفرنسية, بما فيها قانون 1901 الخاص بالجمعيات.وابتداء من الثلاثينات عمل الجزائريون على تأسيس جمعيات تتألف من أصحاب المهن أو الموظفين في المؤسسات, كما ظهرت جمعيات رياضية بتشجيع من طرف الحركة الوطنية (مثل: الجمعية الرياضية القبائلية), ورغم أنها تمثل وجها معاكسا للجمعيات الرياضية التي أسسها الأوروبيون، إلا أنها كانت تخفي وراءها العمل الوطني. وفي سياق الدعوة الإصلاحية, ظهر نوع جديد من الجمعيات(الجمعيات الدينية)المطالبة بالإصلاح, مثل << جمعية الإصلاح لمدينة دلس>> (تم تسجيلها يوم 20 نوفمبر 1931),و<< جمعية الشباب الإسلامي>> لتيزي وزو (تم التصريح بها يوم 20 فيفري 1934) [1].

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- محمود، بوسنة: مرجع سابق, ص 134.

- محمد إبراهيم، صالحي: << التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي والسياسي منطقة القبائل نموذجا.>>, نقله إلى العربية محمد غانم, مجلة إنسانيات في الأنتروبولوجية والعلوم الاجتماعية, الصادرة بالجزائر عن مركز البحث في الأنتروبولوجية والثقافية, عدد 08، ماي/أوت 1999, ص ص 22-28.

وجدير بالذكر أن هذه الجمعيات عملت على تشكيل وعي قومي لدى العديد من الجزائريين خاصة في مجال الإصلاح والتربية, وتعليم اللغة, كما أنها لعبت دورا نضاليا في تعبير الجزائريين عن رفضهم لمسخ شخصيتهم وثقافتهم الوطنية والإسلامية. فضلا عن دورها الرعائي الخيري المتمثل في << التضامن والتكافل>>...

وهكذا يمكن القول أن الحركة الجمعوية في الفترة الاستعمارية اقتصر دورها على بعض المجالات (المهنية, الرياضية, الثقافية, الخيرية), حيث عمل الاستعمار على تهميشها ومحاصرتها, ولذلك فإن نموذج الدولة الاستعمارية بمختلف ممارستها القمعية أوجد العداء بين المواطن الجزائري والدولة الفرنسية, مما نتج عنه شرخا في علاقة المجتمع المدني بالدولة, فبرزت بذلك الحركة التحررية والمتمثلة في << حزب الشعب الجزائري>> و<<حركة انتصار الحريات الديمقراطية>> و<<حزب جبهة التحرير الوطني>>, وبعض الجمعيات الوطنية الإسلامية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي انصب اهتمامها على قضايا التعليم, وتكريس الهوية الثقافية الإسلامية المخالفة للمجتمع الفرنسي.

2ــ مرحلة ما بعد الاستقلال:

2ــأ) الفترة الأولى (1979ــ1962):

بعد استرجاع الجزائر سيادتها في 5 جويلية 1962 صدر أول دستور للبلاد سنة1963, وقد نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات, إلا أن الحزب الحاكم (حزب جبهة التحرير الوطني) أكد في مؤتمره الأول سنة 1964 على أن تعدد الأحزاب هو في حد ذاته ليس مقياسا للديمقراطية ولا الحرية, كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على (المصلحة العامة) للعمال, لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطليعي, وحتى يكسب

القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين, العمال, الشباب, والنساء, وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته[1].

وواضح من خلال هذا، أن المجتمع الجزائري خرج من سيطرة الاستعمار، ليدخل في بوتقة الحزب الواحد الذي سيطر أيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني (ومنها الحركة الجمعوية)، ويمنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضا هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، لأن أغلب هذه الجمعيات سواء (الخيرية أو الرياضية أو الترفيهية) بقيت تنشط وفقا للقانون الفرنسي الصادر سنة 1901.

يأتي هذا في الواقع في مرحلة جديدة دخلت فيها الجزائر تحت شعار بناء دولة وطنية بمشاركة الجميع سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي تكون بديلا حقيقيا للدولة الرأسمالية الاستعمارية (فرنسا)، غير أن هذا لم يتحقق، بحيث عجزت الدولة <<عن تقويض البنى الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية الموروثة من عهد الاستعمار، وعن بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية متحررة من الاستغلال والتبعية، بحيث تكون فيها السيطرة الطبقية لجماهير العمال والفلاحين الفقراء والفئات الوسطى>>[2].

---

(1) بوجمعة، غشير: << الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر.>>, ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات، عمان، 10-9 ماي 1999.

موقع الأنترنات:

http://www.arabifa.org/ARABIFA/aifa.nsf/asearchiview/64692E7DA899B4A9C2256BB80057C156?openDocument Arabic.

(تم تصفح الموقع بتاريخ 2004/05/05).

(2) أوهابية، فتيحة: << الإطار التنظيمي للجمعيات الجزائرية في ظل التغيرات السياسية الكبرى.>>، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات المجتمعية وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري، قسم علم الاجتماع، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 17-16 ماي 2004، ص ص 02-03.

وبهذا أثبتت التجربة التنموية فشلها لأنها قامت على اشتراكية وهمية، وتأسست على بنى تسلطية، سيطر فيها الحزب الواحد على النظام السياسي والاجتماعي ومنع من قيام فكرة التعددية والحرية الجمعوية.

وفي هذا الشأن يشرح الكاتب << نبيل عبد الفتاح>> مخاطر رفض هذه التعددية والممارسات الديمقراطية، وانعكاساتها على تنمية وازدهار المجتمع فيقول << إن العقل السياسي التسلطي يزرع اليأس في وسط أوسع القطاعات الاجتماعية، وعندها يزدهر اليأس واللامبالاة الجماعية بالسياسة والفعل الاجتماعي، يتوارى العقل الناقد، رمز الوجود الإنساني والسياسي الحي وراء ضجيج الغوغائية السياسية المهنية والاجتماعية التي تحركها الجاهلية السياسية والشهوات التسلطية والقمعية في الحكم أو المعارضة أو مساحة العمل المدني>>[1].

وجدير بالتأكيد في السياق ذاته أن الحركة الجمعوية بقيت منتظمة وفقا للقانون السالف، إلى غاية سنة 1970، أين تم إصدار أول تشريع جزائري، ويتمثل في الأمر رقم71/79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 الخاص بالجمعيات، إلا أن تأثير هذا الأمر كان جد محدود لأنه يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولأن أي تعديل للقانون الأساسي أو مقر الجمعية يخضع للموافقة المسبقة للجهة التي أعطت الموافقة. وبالتالي فإن هذا الأمر أبقى على الجمعيات تابعة سياسيا واجتماعيا للحزب الواحد، مما يقيد ذلك من النشاط الجمعوي ويحد من حرية الجمعيات في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، إلى أن جاءت فترة الثمانينات التي أحدثت قفزة نوعية في مسيرة الحركة الجمعوية.

(1) نقلا عن: المرجع نفسه: ص ص 02-03.

2 ــ ب) الفترة الثانية (1979ــ1989):

على الرغم من القيود التي وضعها القانون أمام إنشاء الجمعيات ونشاطاتها، إلا أن إرهاصات التغيير بدأت تظهر جليا خلال الربيع الأمازيغي في أفريل 1980، بحيث أدرج مناضلو الحركة البربرية مطالبهم ضمن سياق حقوق الإنسان والديمقراطية و>> بتاريخ 25ديسمبر1985 أعلن رئيس الجمهورية عن تمسكه بدوره بمبادئ حقوق الإنسان، لكن أكد كذلك تمسكه بالحزب الواحد، وفي سنة 1986 أعلن رئيس الجمهورية عن عدم خشيته من قيام هيئة تتكفل بما سماه حقوق الإنسان<<[1]. وبذلك نشأت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وبعض الجمعيات النسوية خارج إطار جبهة التحرير الوطني، والتي كونت النواة الأولى للمجتمع المدني في الجزائر.

وفي خضم التعثر الديمقراطي باتجاه فسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني (خاصة الجمعيات)، وبالنظر إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتردي، شهدت الجزائر انتفاضة شعبية في 05 أكتوبر1988، كانت نقطة تحول بارزة في البلاد >>ولعل أهم ما ميز النظام السياسي والمؤسساتي للجزائر عشية تلك الانتفاضة هو أنه كان على درجة متقدمة من الانحلال والتفكيك، ومهددا بالانهيار نتيجة لوضعية معقدة تداخلت فيها عدة عواما أهمها: وجود تباين اجتماعي صارخ، و(السلطوية) السياسية للنخبة الحاكمة، والإثراء الفاحش لأقلية محمية، إضافة إلى تهميش وإقصاء غالبية المجتمع (خاصة فئة الشباب الذين يمثلون 75% من السكان)، عن كل القرارات الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع<<[2]. وبذلك فإن هذه الانتفاضة أدت إلى بروز مجتمع مدني، كانت أهم تطلعاته المشاركة الحرة (للعمل الجمعوي) في الشؤون

---

(1) بوجمعة، غشير: مرجع سابق، الموقع نفسه.

(2) عنصر، العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر. القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 09.

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن أن هذه الأحداث دفعت بالعديد من الجمعيات (حقوق الإنسان، حركة الصحافيين، اللجنة المناهضة للتعذيب، جمعيات نسائية.) للضغط على السلطة السياسية حتى تقوم بإصلاحات شاملة تماشيا مع أهداف التنمية الوطنية.

هذا، وبالنظر إلى العوامل (السالفة الذكر)، والتي يضاف إليها فشل النموذج الاشتراكي في التنمية، وكذا تراجع الدولة عن الوفاء باحتياجات المواطن الأساسية، سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد وجد النظام السياسي نفسه مدفوعا إلى إعادة التفكير في أحكام الدستور، مما انتهى به إلى المصادقة على دستور 1989 الذي تراجع عن مبدأ الحزب الواحد (في تشريع النصوص القانونية)، وعمل على حماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية << ورغم أن هذا الدستور حرر بصورة سريعة وتحت ضغوط اجتماعية وسياسية، فإنه أحدث ثورة في تاريخ المؤسسات الجزائرية، لأنه لأول مرة يعترف بالحق في تأسيس جمعيات لاسيما ذات طابع سياسي (المادة 40 منه)>>[1]. وبالتالي استمدت الجمعيات قوتها ومكانتها دستوريا في المجتمع، وأدى ذلك إلى بروز العديد منها: جمعيات مدنية، وجمعيات ذات طابع سياسي... الخ.

ويمكن القول أن هذه المرحلة شهدت نموا متزايدا لمؤسسات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات، ونذكر منها ما يلي:

أ) الجمعيات النسائية الخيرية: ظهرت هذه الجمعيات لزيادة مشاركة المرأة في الحياة التنظيمية، كما اهتمت ببعض القضايا المجتمعية مثل: القضاء على الأمية والتقليص من حدة الفقر[2].

---

(1) بوجمعة، غشير: مرجع سابق، الموقع نفسه.

(2) نصيب، ليندة: الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني. << جمعيات مدنية عنابة نموذجا>>. (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة)، إشراف: قيرة إسماعيل، (2001-2002)، ص 78.

ب) الجمعيات والاتحادات النسائية: هذه الجمعيات في معظمها تابعة لأحزاب المعارضة، مثل: الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية أو التابع لحركة مجتمع السلم، أو التابع لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية...الخ، وأخرى تابعة لجهاز الدولة أو السلطة السياسية الحاكمة كالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA) الذي كان تابعا لجبهة التحرير الوطني.

ج) جمعيات حقوق الإنسان: ولعل أهمها:

1ـ الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

2ـ الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.

3ـ جمعيات المساواة أمام القانون، والمرصد الجزائري لحقوق الإنسان[1].

د) الجمعيات الثقافية: وقد انقسمت إلى فئتين: إحداهما تدافع عن اللغة العربية وأبرزها <<الحركة العربية الجزائرية>>، برئاسة << بكوش عبد الحفيظ>> ومن أهم مبادئها حسب بيان تأسيسها: << نحن كجزائريين عرب على اقتناع تام بأن الوضع في الجزائر ليس مشكلة اجتماعية فقط، بل إنه مشكلة عرقية وثقافية بين العرب والبربر، والفرانكفونيين لذلك قررنا تأسيس حركة جديدة ينظم إليها الغيورين على عروبتهم>>[2]. وأما الثانية فتتمثل في <<الحركة الثقافية البربرية>> (M.C.B) وتشكلت في منطقة القبائل منذ أوائل الثمانينات، وتهتم بالحفاظ على الهوية البربرية (...)، وتبدو هذه الحركة متداخلة

---

(1) أيمن إبراهيم، الدسوقي: << المجتمع المدني في الجزائر (الحقرة – الحصار - الفتنة).>>، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000، ص ص 66-68.

(2) المرجع نفسه، ص 68.

مع الأحزاب السياسية، وتتجه نحو مزيد من التنازل لصالح العمل السياسي[1]. فضلا عن وجود جمعيات أخرى عديدة تهتم بالوضع الثقافي وتنشيطه عبر كامل القطر الوطني.

هـ) الجمعيات التطوعية: وارتبطت نشأتها بالانفراج الديمقراطي (إلى حد ما)، الذي شهدته الجزائر بعد أحداث أكتوبر1988، حيث لوحظ زيادة كبيرة في عدد الجمعيات التطوعية الناشطة في مختلف المجالات من 12 ألف جمعية في عام 1989 إلى 40 ألف جمعية في العام اللاحق[2].

2ـج) الفترة الثالثة (1990 إلى الوقت الحالي):

لقد عرفت مرحلة التسعينات جملة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، والتي كان لها الأثر العميق في إحداث التحول الديمقراطي والتعددية وفسح المجال أمام الحركة الجمعوية لتؤدي دورها في عملية البناء الاجتماعي. فبعد المصادقة على قانون 31/90 لـ 4 ديسمبر1990 المتعلق بالجمعيات، شهدت الحركة الجمعوية نموا متزايدا، يمكن تفسيره بعدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ ــ العوامل السياسية:

لقد بينت التجربة السياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في سيطرة الحزب الواحد أنها تمت من منطلقات خاطئة، لأنها قيدت حرية التعبير، وأدت إلى تأخير التحول الديمقراطي، ولذلك << أصبح الجميع مع بداية التسعينات يرى أن الحزب الواحد يؤدي بالضرورة إلى اختناق الحريات الفردية

---

(1) نصيب، ليندة: مرجع سابق، ص79، نقلا عن: خالد عمر، بن قفة: << بربر الجزائر، تدمير ذاتي وحضور إعلامي.>>، في سعد الدين إبراهيم مشرف: الملل والنحل والأعراف، التقرير السنوي السادس، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، 1999، ص ص 86-85.

(2) أيمن إبراهيم، الدسوقي: مرجع سابق، ص 69.

والجماعية>>[1]. ونتيجة لضبابية المناخ السياسي الذي عرفته البلاد في هذه المرحلة (1962ــ1988)، وبفعل غياب تقويم جدي للأوضاع المتأزمة عبر أغلب المواطنين عن سخطهم وتذمرهم من النظام السياسي الحاكم، وفي هذا الإطار يعتبر الباحث <<عنصر العياشي>> أن << نقطة الضعف الأساسية للنظام، وبالذات في الثمانينات، هي نقطة فقدانه للشرعية بخاصة وأن قاعدته التقليدية (الشرعية التاريخية والثورية) قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي يمثلها جيل من الشباب المولود بعد الاستقلال، إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة، بفعل الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير>>[2].

هذا وقد فرضت هذه التحولات على النظام السياسي في الجزائر بعض التنازلات، وذلك من خلال التفكير جديا في تحديث العمل الجمعوي.

ب) العوامل الاقتصادية:

لقد عرف الاقتصاد الوطني منذ السبعينات، وبداية الثمانينات تطورات جوهرية كان أهمها فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية، مما ترك قناعة لدى الغالبية العظمى من الجزائريين بضرورة إصلاح النظام السياسي الذي عمل على استنزاف ثروات وطاقات البلاد، وعمق من الفوارق الاجتماعية وتفشي البطالة، وجعل السلطة والثراء في يد قلة من الجزائريين[3].

وفي ظل هذا الوضع المتأزم الذي مر به القطاع الاقتصادي، وجدت الدولة نفسها مجبرة على استيعاب هذا التنوع في تشكيلات المجتمع الجزائري (خاصة فئة الشباب)، وللتخفيف من حدة المعارضة لجأت إلى إحداث تغييرات جذرية على

---

(1) محمود، بوسنة: مرجع سابق، ص 138.

(2) عنصر، العياشي: مرجع سابق، ص 09.

(3) علي، الكنز وعبد الناصر، جابي: << الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة.>>، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 183، ماي 1994، ص 25.

مستوى النظام التشريعي، لفسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني لتـؤدي دورهـا في عملية التنمية الشاملة.

ج) العوامل الاجتماعية:

وتتمثل فيما يلي[1]:

- ارتفاع نسبة البطالة (30%ــ25) خاصة عند الشباب.
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن خاصة مع تدهور قيمة الدينار.
- الارتفاع المتزايد لعدد السكان، بحيث وصـل هـذا العـدد إلى 26 مليـون نسـمة سنة 1992.
- ضعف قدرة الدولة في مجـال خلـق مناصـب شـغل جديـدة أو المحافظـة عـلى المناصب الموجودة بسبب قلـة إمكانيـات الاسـتثمار مـن جهـة وإعـادة هيكلـة المؤسسات العمومية من جهـة أخـرى، والتـي تتطلـب في العـادة تقلـيص عـدد العمال.

ويبدو هكذا أن هذه العوامل مجتمعة ساهمت بشكل أو بآخر في إحـداث نقلـة نوعية على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، تبلورت على وجـه الخصـوص في صدور قانون 31/90 الذي عملـت السـلطة فيـه عـلى إحـداث تعـديلات عـلى التشريـع الخاص بالجمعيات وفق ما يلي[2]:

- تكـريس حريـة إنشـاء الجمعيـات في مختلـف مجـالات المجتمـع (الاجتماعيـة، الثقافية، الاقتصادية، المهنية، الترفيهية، البيئية...).

---

(1) محمود، بوسنة: مرجع سابق، ص 139.

(2) أنظر في هذا الصدد:

- المرجع نفسه، ص 136.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطيـة الشـعبية، الجريـدة الرسـمية: المـادة 04 مـن قـانون 31/90 المتعلـق بالجمعيات، العـدد 53، الجزائـر، 04 ديسمبر 1990، ص 02.

- رفع مختلف العراقيل الإدارية والبيروقراطية.

- تبسيط إجراءات التأسيس وتحديد المدة القانونية لدراسة الملف من طرف السلطات المعنية، مع ضرورة مراعاة في المقابل بعض الالتزامات التنظيمية البسيطة من قبل الجمعيات (مثل أن يتمتع المنخرط بالجمعية بكل الحقوق المدنية والسياسية، ولم يسبق له ارتكاب سلوك مخالف لمصالح الوطن).

- تحديد القواعد القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات (مثل الحق في الطعن وحل الجمعيات الذي أصبح من صلاحيات السلطة القضائية وليس الإدارية).

ويتبين هكذا بأن الدولة حاولت في هذه الفترة تشجيع تكوين وتأسيس الجمعيات حتى تعمل على تقليص حدة التوتر والصراع (بعد أحداث أكتوبر 1988)، وحتى تسهم في خلق مجتمع مدني قوي وفعال مؤسساتيا في جميع الميادين، ويعمل على تحقيق التنمية المحلية والوطنية، وهو ما وقع النص عليه في الفقرة الثانية من المادة 43 من الدستور والتي جاء فيها ما يلي: << تشجيع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية>>. ذلك أن:

أ) المجتمع المدني أصبح يمثل في هذا الوقت بالذات شريكا اجتماعيا لا غنى عنه في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ب) أن الدولة أصبحت عاجزة في ظل التحول إلى ــ نظام اقتصاد السوقــ عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن، ولذلك فإن تشجيع الحركة الجمعوية قد يخفف الضغط عن الحكومة في هذا المجال.

ج) أن الحركة الجمعوية أصبحت تمثل أرقى صور التفاعل الاجتماعي بينها وبين الإدارة المحلية من خلال التعاون على تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

د) باعتبار أن الحركة الجمعوية تمثل (رأس مال اجتماعي) وشريكا اجتماعيا وأساسيا وجب أن تتلقى المساعدة والمساندة من الدولة لتنتشر أكثر وتقوم بهذا الدور الحيوي في مختلف مجالات الحياة (الثقافية، البيئية، الصحة، التضامن الاجتماعي...).

II– حجم وطبيعة نشاط الحركة الجمعوية في الجزائر:

إن الاهتمام بتأسيس الجمعيات في الجزائر ليس وليد الفترة الحالية، بل يعود بجذوره إلى المرحلة الاستعمارية التي عرفت مستوى محدود في الواقع ـــ كما ذكرنا سابقاـــ في حجمها وتوجهاتها، فبعد صدور قانون 1901المتعلق بالجمعيات سمح بتأسيس عدد من الجمعيات الفرانكفونية والمعربة، التي تمثل دورها في الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية للمجتمع الجزائري، ومن ثم برزت عدد من الجمعيات الثقافية في شكل نوادي حيث نذكر منها >>نادي الراشدية الذي تأسس في قسنطينة سنة 1907، الجمعية الأخوية في معسكر، الجمعية التوفيقية في الجزائر العاصمة، نادي التقدم في عنابة<<[1].

وبعد اندلاع الثورة التحريرية شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف الفئات الاجتماعية على إنشاء جمعيات خاصة (جمعية التجار والحرفيين) والجمعيات الشبانية والنسوية، وهذا لدعم الحركة الوطنية التي كانت في أوج قوتها.

---

(1) Djmil, AISSANI: <<Historique et Evolution du Mouvement Associatif en Algérie.>>, Actes du colloque sur "Le mouvement associatif à caractère culturel". Complexe Sportif De Proximité D'où ZELL AGUEN. Alger. 1erFévrie, 2001, Le Site Web: http: www.ama.ass.dzم

(تم تصفح الموقع بتاريخ 2005/1/25)

وفي السياق ذاته يؤكد الباحث << عمر دراس>> أن المشاركة الجمعوية إبان المرحلة الاستعمارية اقتصرت على المجال الاجتماعي والثقافي والخيري في بادئ الأمر، ثم برزت فيما بعد أشكالا جديدة أخرى للجمعيات المختلطة النخبوية (أوروبي/جزائري)، لتتحول إلى مشاركة جزائرية ذات طابع التزامي نضالي وسياسي بعد انفصال الجمعيات الجزائرية عن الأوروبية لتدعيم وتقوية الحركة التحريرية الوطنية[1].

وبعد الاستقلال مباشرة، عمل الحزب الواحد ـ كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل ـ على حل جميع الجمعيات وأدخلها تحت إدارته حتى لا تمس مصالحه، كما لم يسمح بإنشاء جمعيات في جميع الميادين الثقافية، العلمية، الفنية، والواقع أن هذا النموذج المهيمن للدولة أنتج نوع من المشاركة الوهمية أو النفعية التي تميزت بطابع ظرفي دون أي تأثير على الفئات الاجتماعية.

ويشير الباحث << عمر دارس>> إلى نموذجين لهاته المشاركة: الأولى ارتبطت بالحركة التطوعية الطلابية في بداية السبعينات, والتي تزامنت مع تطبيق الثورة الزراعية في الأرياف الجزائرية وأجهضت بعد وفاة الرئيس هواري بومدين. وهناك تجربة أخرى والمتعلقة بالنشاطات المنظمة التي أقيمت من طرف جمعيات الأحياء, والتي شجعتها الدولة بعد أن عجزت عن التكفل بها في بداية الثمانينات. إذ تعلق الأمر حينذاك بحملات تطوعية داخل الأحياء قصد المحافظة على المحيط وتحسين ظروف حياة السكان, إلا أنها لم تدم طويلا[2].

هذا وينبغي الإشارة في السياق ذاته, إلى أنه على الرغم من هيمنة الحزب الواحد رفضه أية مبادرة مستقلة خارجة عن إطاره, إلا أن الفترة ما بين (1987ـــ

---

(1) عمر، دراس: << المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر.>>، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحركة الجمعوية في المغرب العربي، مركز البحث في الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، (بالمشاركة مع معهد المغرب العربي)، وهران 5 و6 فيفري 2001، ص15.

(2) المرجع نفسه, ص 16.

1962) شهدت زيادة في حجم الجمعيات حيث << سجلت الإحصائيات الرسمية وجود 11000 جمعية في هذه الفترة أي بمعدل 440 جمعية سنويا>>[1].

لكن يبقى أن نشير في هذا الصدد إلى أن أهم مرحلة شهدت تنامي عدد الجمعيات الجزائرية تمثلت في مرحلة الانتفاضة الشعبية التي حدثت في 08 أكتوبر 1988، وما ترتب عنها من تغيرات سياسية أهمها التعددية الحزبية وصدور قانون 31/90 المتعلق بشروط خلق وتنظيم الجمعيات، وبالفعل << أشارت الإحصائيات الرسمية لسنة 1992 إلى وجود 36173 جمعية ورابطة محلية، وما يقارب 619 جمعية وطنية في سنة 1994، وتأتي في مقدمتها الجمعيات المهنية 31.1% ثم الجمعيات الثقافية 11.9%، فالجمعيات الرياضية الشبانية 10.1% ثم الجمعيات الإنسانية 9.6%>>[2].

وضمن هذا الإطار تضطلع هذه الجمعيات بعدة نشاطات في مجال الرعاية الاجتماعية، المرأة، الشغل، البيئة...الخ، فهي تسعى في اتجاه ترقية الشغل والدفاع عن حقوق العمال بالتنسيق والتعاون مع الإدارة المحلية، وكذلك العمل على تنظيف المحيط وحماية البيئة، وتشجيع الأفراد على تبني سلوكيات رشيدة في التعامل مع البيئة، وغيرها من النشاطات.

هذا وفي سياق آخر يؤكد الباحث << محمود بوسنة>> أن التطور العددي للجمعيات الجزائرية عرف فترتين رئيسيتين:

- الفترة الأولى (1995ـــ1990): وقد عرفت اعتماد 595 جمعية وطنية، نصفها تقريبا تكون في السنتين الأوليتين (1990و1991) أي 288 جمعية، ويمكن تفسير ذلك بالفراغ الكبير الذي كان موجودا في ساحة نشاط الجمعيات من جهة،

(1) نصيب،ليندة: مرجع سابق، ص 80.

(2) المرجع نفسه، ص 79.

وكذا رغبة المواطنين بعد أحداث أكتوبر1988 في تكوين تنظيمات مستقلة عن الحكومة لحل العديد من المشكلات المطروحة آنذاك[1].

أما الجمعيات المحلية التي تـم اعتمادهـا بعـد 1990، فهـي 2328 جمعيـة تركـز نشـاطها بالأسـاس في مجـال الرياضـة (461) وأوليـاء التلاميـذ (371) ولجـان العـمارات (678)، ويمكن تفسير هذا الانتشار السريـع لهـذا النـوع مـن الجمعيـات بكـون طبيعـة نشاطها غير محرجة من الناحية السياسية، كما أنها تعود بالفائدة على المعنيين بتأسـيس الجمعية، حيث تمس حياتهم مباشرة. ثم تأتي بعد ذلك جمعيات المساجد (118) ولجـان الأحيـاء (101)، أمـا الجمعيـات الثقافيـة فتمثـل (178) والشـبانية (91) والمهنيـة (70) والمعوقين (45)، هذا بالإضافة إلى الجمعيات المتعـددة الخـدمات (162)، وتتصـل هـذه الجمعيـات بالحيـاة اليوميـة للأفــراد مثـل: الحـي، المدرسـة، المسـجد، كـما أنهـا تعمـل بالتنسيق مع بعض الأحزاب السياسية[2].

- الفـترة الثانيـة (2001ـــ1995): وقـد تميـزت بالانخفـاض والتبـاطؤ الشـديدين مــن حيــث العــدد أي في تأسـيس الجمعيـات، ويرجـع ذلـك إلى تمكـن العديـد مـن الجمعيـات بفضـل اسـتمرارها في النشـاط مـن مـلء الفـراغ في بعـض الميـادين (ولـو على مستوى رسـمي) مثـل: ميـدان الجمعيـات المهنيـة والرياضـية والثقافيـة هـذا مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى العوائـق البيروقراطيـة التـي وضـعتها السـلطات العموميـة أمـام تأسـيس الجمعيـات، حيـث بينـت العديـد مـن الحـالات أن تأسـيس جمعيـة يستدعي تحضير كبير للشروط المادية لإنجاحها و إلا سـيكون مصـيرها الـزوال[3]. فضـلا

(1) أنظر: محمود، بوسنة: مرجع سابق، ص 141.

(2) أنظر: المرجع نفسه، ص ص 143-142.

(3) أنظر: المرجع نفسه، ص 141.

عن حل بعضها (حوالي 5000 جمعية في 1998) لعدة أسباب منها الاشتباه في ارتباطها بتنظيمات محظورة أو لخلل في تسييرها وانحرافها عن أداء وظائفها[1].

إن ما يمكن استنتاجه من ثنايا ما سبق هو أن الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لها تأثير كبير على مدى تبلور الحركة الجمعوية في أي مجتمع، كما أن مشاركة هذه الأخيرة في النشاطات المجتمعية المختلفة يرتبط بمدى وعي فاعليتها بأهمية العمل التطوعي في تنمية المجتمع. >> فعلى سبيل المثال بلغ عدد الجمعيات في فرنسا سنة2001 (880.000 جمعية)و(735000) تعتمد في نشاطاتها على العمل التطوعي. بمعنى (11 مليون شخص متطوعا)، وتسجل سنويا (907.000 منصب شغل). بمعنى آخر4 فرنسيون من 10 ينشطون داخل الفضاء الجمعوي، بينما نجد أن نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 5%<<[2].

والواقع أن ضآلة حجم العمل التطوعي للجمعيات الجزائرية يفسر في هذا الإطار أيضا ــ وفضلا عما سبق ــ بعدم الجدية في تنفيذ برامج هذه الجمعيات وكذا ضعف التحفيز والتنظيم وقلة الاقتناع بالعمل الجمعوي وكذا عدم توفر ثقافة العمل التطوعي لدى المواطن الجزائري، ولذلك فإن أغلب الجمعيات يقتصر دورها على بعض النشاطات الآنية (حدث معين)، كما يغلب على سلوك بعض مسيرها طابع المنفعة الشخصية والمرتبط بالحصول على بعض الامتيازات والمنافع الضيقة، فضلا عن عدم احتكاكها بالحركة الجمعوية العالمية والاستفادة منها في تعلم طرائق تسيير ناجحة، إلى جانب ترك الحزب الواحد >> مخلفات خطيرة على طرق تصور الجزائريين وتفكيرهم، مما يحد ذلك من منظور الجمعيات،

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- أوهايبة، فتيحة: مرجع سابق، ص 08.

- Michel Doucin: Guide de la Liberté associative dans le monde. Les législations des Sociétés Civiles de 138 pays, La documentation Française, Paris, cedex 07, 2000, p 339.

(2) عمر، دراس: مرجع سابق، ص 19.

حتى حينما يتعلق الأمر بجمعيات خيرية، بحيث توجه نشاطاتها وخطاباتهـا، وعلاقاتهـا بحسب توجيهات الحزب، مما يؤثر على العمل التطوعي>>[1].

إضافة إلى عدم قدرة الجمعيات على اعتماد استراتيجية عمـل جديـدة وفعالـة في التعامل مع السلطات العمومية وتقليص (نزعـة التبعيـة الماليـة) حتـى تضـمن لنفسـها نوعا من الاستقلالية والحزبية في النشاط في مختلف المجالات، لاسـيما في المجـال البيئـي الذي يعد الفضاء الأساسي لنشـاط الجمعيـة الوطنيـة لحمايـة البيئـة ومكافحـة التلـوث (موضوع الدراسة).

ثانياً- الجمعية الوطنيـة لحمايـة البيئـة ومكافحـة التلـوث كتنظـيم اجتماعـي عامـل في الحقل البيئي:

إذا كانت العناصر الأساسية للبيئة هي الهواء الذي يتنفسه الإنسان، والمـاء الـذي يشربه الإنسان، والتربة التي يسكن عليها ويزرعها، فإن المعنى الشامل للبيئـة يـؤدي إلى القول بأن البيئة هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته المختلفة.

لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن لا يكتفي بالنظر إلى مسـألة البيئـة مـن منظـور بيولوجي فني فقط، مع أن هذا المنظور للمسألة هام وأساسي وجـوهري، غـير أنـه لابـد من تناول المسألة أيضا من منظـور اجتماعـي وإنسـاني وأخلاقـي، حتـى يكتمـل مفهـوم البيئة من مختلف الزوايا والأبعاد.

ذلك لأن البيئـة ليسـت مجـالا معـزولا عـن السـلوكات والطموحـات والحاجـات البشريـة، وأن محاولـة الحـديث عـن المسـألة بمعـزل عـن الهمـوم الإنسـانية يـؤدي إلى تسطيح مفهوم البيئة وإفقاره. الأمر الذي يؤكد أنه من غير الممكن تناول مسـألة البيئـة بصورة جديـة وفاعلـة، إلا مـن خـلال منظـور شـامل ومتطـور، ومنفـتح، منظـور يـربط مستقبل الإنسان بمستقبل البيئة.

---

(1) أوهابية، فتيحة: مرجع سابق، ص 08.

تمتاز البيئة الطبيعية في الأصل بأنها وجدت في حالة توازن لكل من عناصرها الأساسية: الماء والهواء والتربة. وأن الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات تتأثر بوضعية تلك العناصر الأساسية التي تكفل تحقق الشروط الضرورية واللازمة لاستمرار الحياة على الأرض.

ولما كان الإنسان هو أرقى الكائنات الحية، فإن الفهم الأصوب والسليم لمسألة البيئة يتكشف من خلال تحديد العلاقة بين الطرفين الرئيسيين: الإنسان والطبيعة، وبكلمات أخرى يمكن القول أن العلاقة السليمة بين الإنسان والطبيعة هي المفتاح الأكيد للبيئة السليمة.

إن المطلوب وبإلحاح شديد في الوقت الحاضر وقف ــ وإن جاز التعبيرــ عدوانية الإنسان ضد البيئة، والعمل على بلورة مفهوم جديد للعلاقة بين الإنسان والطبيعة، مفهوم أكثر عقلانية، أكثر أخلاقية، وأكثر واقعية، مفهوم يقوم على تحقيق التوازن والانسجام بين الإنسان والطبيعة (البيئة).

على هذه القاعدة الفكرية والتصورية الكبرى برزت أطروحة << الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث>> (مجال الدراسة). والتي تأسست (في البداية) واعتمدت رسميا من قبل السلطة بتاريخ 11 مارس 1990 (أي بعد صدور قانون 31/90 الخاص بالجمعيات)، وذلك كجمعية محلية بولاية عنابة، نتيجة لحاجة المنطقة إلى التقليل من التدهور البيئي الناجم عن نفايات المصانع كأسمدال ومركب الحديد والصلب (الحجار)، والضرر المحدق بالصحة العمومية وسلامة المحيط بشكل أخص لاسيما في ظل قلة الثقافة البيئية لدى السكان عموما.

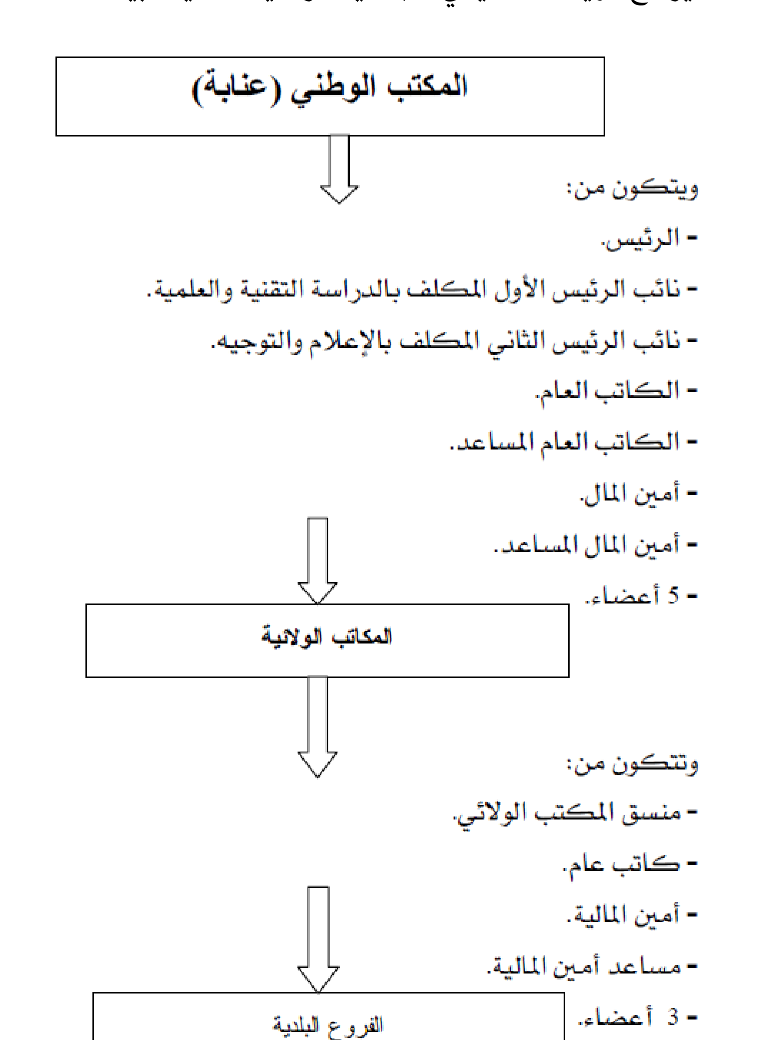
وقد اتخذت مقرا رئيسيا لها ببلدية البوني، ثم استطاعت شيئا فشيئا من أن توسع من دائرة نشاطاتها لترتقي إلى المستوى الوطني وتصبح جمعية وطنية بعد الاعتماد المقدم لها من طرف وزارة الداخلية تحت رقم 106 والصادر بتاريخ 20 جانفي 1996.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن << الطابع الوطني>> لجمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث مكن من فتح مكاتب ولائية عبر 12 ولاية، تمكنت من أن تتوزع عليها لحد الآن وهي: تيزي وزو، قسنطينة، سوق أهراس، الأغواط، سكيكدة، بسكرة، سعيدة، المسيلة، باتنة، الجزائر العاصمة، عنابة.

وقد أخذت الجمعية في هذا الإطار الشكل التنظيمي التالي:

شكل رقم (1)

يوضح الهيكل التنظيمي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث



المصدر: مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة (مكتب الجمعيات): المادة 30 من النظام الداخلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، 16 أوت 2004 (تاريخ الإطلاع).

* أهداف الجمعية:

من المهم القول بداية هنا ــ قبل الانتقال مباشرة إلى الحديث عن أهداف الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوثــ أن الجزائر شهدت ولا تزال تشهد في الوقت الحالي خطرا أكيدا على البيئة، تمثل بوضوح في تبديد المياه وهدرها، في التردي المتواصل للأراضي الزراعية، في نشوء ظاهرة التصحر، في إزالة الغابات، في تردي المياه بالنفايات الصناعية والبشرية، هذا بالإضافة إلى التلوث الناجم عن إطلاق الغازات والأدخنة من حرق وقود الفحم والنفط في الصناعة، ومن التلوث بالنفايات الصناعية التي تجري دون سيطرة أو تنظيم، مما يلوث الهواء والتربة، كما هو الحال بالنسبة لولاية عنابة، حيث أثبتت ــ على سبيل المثال لا الحصرــ تقارير طبية وبحوث علمية[(1)] وجود 20 ألف مصاب بالربو, لاسيما المقيمين بالمناطق الصناعية ببلديات عنابة, البوني, الحجار, سيدي عمار الذين يستهلكون سنويا 100 ألف علبة من الدواء.

إن هذا التلوث ناجم في الواقع عن مركبي الحجار(سابقا وإسبات حاليا) و<<أسميدال>> لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية والآزوتية المتواجد قرب محيط عمراني ومجمعات سكانية تمتد بين أحياء بوخضرة و سيدي سالم وسيبوس إلى غاية وسط المدينة(مدينة عنابة)نتيجة إفرازاته الغازية المضرة بالصحة العمومية خاصة التلاميذ الذين يتعرضون يوميا لاختناقات وأمراض صدرية, كما تتسبب صناعة الحديد والصلب بمركب الحجار(سابقا وإسبات حاليا) في انتشار الغازات السامة في الهواء, وكذا إنتاج عدة نفايات ملوثة للتربة والماء في غياب استراتيجية ناجعة وإجراءات عملية للتقليل من حجم التلوث, عدا بعض القرارات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لإزالة مشكلة التلوث ومنها القرار المتخذ سنة 1997 والمتعلق بصرف القرض المقدم من البنك العالمي المحدد بـ 78 مليون دولار

---

(1) قواسمي (ع): << عنابة: التلوث الصناعي يسبب آلاف الإصابات بالربو.>>، صحيفة الخبر (صحيفة وطنية جزائرية), العدد 3970، 28 ديسمبر 2003, ص 09.

للقضاء على التلوث الصناعي بمنطقة الشمال الشرقي على مستوى مركب تكرير البترول <<سكيكدة>>, وحدة إنتاج الزئبق <<عزابة>> ومركب سيدار <<الحجار>> وأسمدال بـ <<عنابة>>.

على مستوى آخر من الوضع البيئي المتدهور الذي يعيشه سكان ولاية عنابة, يلاحظ ــ على سبيل المثال ــ في إحدى البلديات الكبرى التابعة لها وهي بلدية <<البوني>>, أن هذه الأخيرة تضم 24 تجمعا سكانيا منها 17 تجمعا كبيرا وأغلبها يعرف وضعا بيئيا متدهور جدا لاسيما في الشتاء, حيث تكثر الأوحال والبرك المائية وتتحول هذه الأحياء الحضرية إلى تجمعات ريفية تفتقر إلى أبسط شروط الحياة, ناهيك عن انتشار الفضلات المنزلية في كل مكان بحي بوخضرة وسيدي سالم, حيث يرمي الفرد المواطن هذه النفايات في كل الأوقات وفي بعض الأحيان من أعلى شرفات المنازل, كما تقوم الحيوانات المتشردة من أبقار وأغنام بحملها إلى داخل الأحياء الحضرية, إضافة إلى تدفق قنوات صرف المياه القذرة بين العمارات وتحول مساحات أخرى إلى برك من المياه الصالحة للشرب ومياه الأمطار, فضلا عن غياب المساحات الخضراء, حيث لا توجد على مستوى البلدية سوى مساحة خضراء واحدة[1].

وإذا كان للهيئات الرسمية قسط من المسؤولية في كل ذلك, فإن هذا لا يعني أيضا أن قسط كبير من المسؤولية لا يقع على عاتق المواطنين في تعاطيهم مع محيطهم البيئي, وهي مسألة في بعدها الأساسي سوسيوــ ثقافي.

---

(1) زهيرة (ب): << عنابة: القمامة والأوحال تغزو أحياء البوني.>>, صحيفة الخبر (صحيفة وطنية جزائرية), العدد 3976، 4 جانفي 2004, ص 08.

في ظل هذه الأوضاع البيئية الجد متدهورة التي عاشتها ويعيشها المجتمع الجزائري ارتسمت الأهداف الكبرى والجزئية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث كما يلي[1]:

أ) تعزيز الوعي والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (الإيكولوجية) في المناطق المدينية والريفية.

ب) إتاحة الفرص لكل شخص أو موطن جزائري لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف وروح الالتزام والمهارات الضرورية لحماية البيئة وتحسينها.

ج) خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع الجزائري ككل.

ودعت أن تسترشد التربية البيئية في هذا الإطار بالمبادئ التالية:

أ) البيئة وحدة متكاملة ــ بجوانبها الطبيعية والتي صنعها الإنسان ــ وكذلك بجوانبها التكنولوجية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية والجمالية.

ب) التربية البيئية عملية متواصلة مدى الحياة تبدأ في مرحلة ما قبل المدرسة وتستمر في جميع المراحل التربوية النظامية وغير النظامية.

ج) الأخذ بمنهج جامع بين فروع المعرفة يستعين بالمضمون الخاص لكل فرع منها لتيسير التوصل إلى نظرة شمولية متوازية.

د) التعرف على القضايا البيئية الكبرى من منظور محلي (جزائري) وإقليمي ودولي.

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- عزوز، آمال وآخرون: << مبادئ وأهداف الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان, الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث, العدد 08, ماي 2004, ص 19.

- النظام الداخلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث, مقابلة أجريت مع << رئيس مكتب الجمعيات>>, مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة, 16 أوت 2004.

ج) التركيز على الأوضاع البيئية الحالية والمحتملة مع مراعاة الإطار التاريخي لهذه الأوضاع.

ذ) تعزيز التعاون على الصعيد المحلي (الجزائري) والإقليمي والدولي في تلافي المشكلات البيئية والإسهام بحل هذه المشكلات.

هــ) أن تؤخذ صراحة بعين الاعتبار الجوانب البيئية في مخططات التنمية والتطوير.

و) الربط بين الحس البيئي والثقافة أو المعرفة البيئية والمهارات البيئية و المهارات الكفيلة بحل مشكلاتها وتوضيح القيم المتعلقة بها في كل مرحلة من مراحل العمر.

ط) مساعدة الدارسين والباحثين على اكتشاف أعراض المشكلات وأسبابها الحقيقية.

ي) التأكيد على تشعب المشكلات البيئية ومن ضرورة تنمية الفكر النقدي والمهارات الكفيلة بحل المشكلات.

ك) استخدام بيئات متنوعة للتعلم ومجموعة كبيرة من النماذج التربوية في التعلم والتعليم عن البيئة مع التأكيد على الأنشطة العملية والتجارب المباشرة.

يبقى بعد كل هذا التساؤل مشروعا منهجيا ومعرفيا حول ما إذا كانت أهداف الجمعية, لاسيما في مجال الثقافة البيئية, قد شقت طريقها فعلا إلى الواقع الميداني أم لا, وتحولت إلى دور فعلي (وليس نظري) على خطى تنمية الوعي لدى المواطنين بضرورة حماية البيئة.

إن هذا ما سنحاول استنطاقه ميدانيا من خلال ما سيعرض من بيانات في الفصلين القادمين.

الفصـل الخامس

الإجراءات المنهجية الميدانية

الفصـل الخامس

الإجراءات المنهجية الميدانية

تمهيد:

تتطلب الدراسة الاجتماعية الإمبريقية إتباع جملة من الإجراءات المنهجية الملائمة التي تساعد الباحث في الفهم والتحليل، كما تبعده عـن الغمـوض والالتبـاس الـذي قـد ينحرف به عن المعالجة الموضوعية لموضوع دراسته.

ونظـرا لـذلك فإنـه يتحـتم عـلى الباحـث تبيـن مختلـف الطرائـق والأسـاليب المستخدمة وكيفية استعمالها ومبررات ذلك.

وعليه فإننا سنحاول في هذا الفصل التعرض للإجراءات المنهجية الميدانيـة المتبعـة في هذه الدراسة، عارضين بـذلك الفرضـيات، والمجـالات (المكانيـة والزمانيـة والبشريـة)، وكـذا الأدوات المعتمـدة عليهـا في جمـع البيانـات، بالإضـافة إلى المعاينـة وخصـائص المفردات.

أولاً- الفرضيات:

إن التساؤلين المركزيين والتساؤلات الفرعية التي تمت صياغتها في الفصـل الأول، لا يمكن ــ في تقدير الباحث ــ الإجابة عنها في إطار الدراسة النظرية للبحث فحسـب، بـل تحتاج إلى معاينة ميدانية. وفي هذا السياق نحاول بداية عرض ـــ وإن كـان ذلـك لـيس بالضرورة المطلقة لاسيما في مثل هذه الدراسة التي نقوم بها في نظر البعض ـــ فرضـيتي البحث واللتان هما:

1ــ يتجسد الدور الفعلي للجمعية في ما نقوم به من نشـاطات ميدانيـة متنوعـة هادفة لترسيخ الثقافة البيئية ضمن الفضاء الاجتماعي الذي تتحرك فيه.

بمعنى آخر أن الـدور الفعـلي (ولـيس النظـري) للجمعيـة في مجـال نشر الثقافـة البيئية بالوسط الاجتماعي الذي تتحرك فيه، يـبرز منطقيـا ـــ وبمـا هـو منتظـر منهـا ـــ

في نشاطات عملية معينة كالتنسيق مع الهيئات الرسمية من أجل تحسين قوانين حماية البيئة، والمشاركة في البرامج الإعلامية الخاصة بالبيئة، إضافة إلى التنسيق مع قطاع التربية والتعليم في مجال تطوير المناهج التربوية ذات العلاقة بالمحيط البيئي، وتنظيم مسابقات ثقافية تتزامن مع كل مناسبة (بيئية)، والقيام بتقديم معارض ومحاضرات وندوات لمختلف شرائح المجتمع بغية التحسيس بأهمية حماية البيئة.

2ـ تشكل الصعوبات المادية وغير المادية التي تواجهها الجمعية خلال نشاطها، معوقات وظيفية حقيقية تحول دون تفعيل دورها في مجال ترسيخ الثقافة البيئية بالوسط الاجتماعي الذي تتحرك فيه.

أي أنه من المنتظر أن تواجه الجمعية جملة من الصعوبات التي تؤثر في الأداء الفعلي والفعال للدور المنوطة به في مجال ترسيخ الثقافة البيئية ضمن الفضاء الاجتماعي الذي تتحرك فيه. وتتمثل هذه الصعوبات في شقها المادي في مؤشرات عملية، كنقص الاعتمادات المالية المخصصة للجمعية، وكذا عدم استفادتها من قاعات وأماكن تنسجم مع طبيعة وحجم هذا الدور المنوطة به... أما في شقها غير المادي فتتمثل (الصعوبات) في مؤشرات عملية من طبيعة أخرى كالتوقيت غير المناسب للحصص الإعلامية التي من الممكن أن تقدمها الجمعية بالإذاعة والتلفزيون في مجال الثقافة البيئية، وعدم التفاعل الإيجابي للقائمين على المؤسسات التعليمية مع برامج وأهداف الجمعية في مجال نشر الثقافة البيئية بالوسط المدرسي، وعدم استفادة المنخرطين في الجمعية من تكوين خاص يساعدهم في دورهم التطوعي لاسيما في مجال الثقافة البيئية، فضلا عن تدخل أطراف خارجية في تسيير شؤون الجمعية وإعداد برامجها، ونقص الاتصال بين المكاتب الولائية والمكتب الوطني للجمعية...

ثانياً- المجالات:

1ـ المجال المكاني:

تماشيا مع طبيعة الموضوع، وكذا متطلبات التعمق التي تستدعيها المقاربة السوسيولوجية لدور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث (كحالة دراسية) في مجال ترسيخ الثقافة البيئية، فقد توزعت هذه الدراسة ـ من حيث فضائها المكاني ـعبر (06) مناطق تنشط بها الجمعية من بين12 مكان عبر كامل القطر الوطني، أي بنسبة (50%) من الامتداد المكاني لنشاطها. والأماكن المعنية بالدراسة الميدانية هي: عنابة، قسنطينة، باتنة، سوق أهراس، الطارف، سكيكدة.

هذا، ولقد تم التعاطي في هذه الدراسة مع هذه الأماكن بالذات للأسباب الموضوعية التالية:

- تعرض هذه الأماكن/المناطق لمشكلات بيئية متنوعة كالتلوث الهوائي والبيئي بصفة عامة في المدن الصناعية (عنابة، سكيكدة)، وزحف الإسمنت على الأراضي الفلاحية (الطارف، سوق أهراس)، وزحف الرمال (باتنة)، وغيرها أيضا من المشكلات البيئية المرتبطة بالتلوث البيئي لدى الإنسان الجزائري لاسيما في الوسط الحضري.
- السهولة النسبية ـ على ما في ذلك من مشاق كبيرة ـ في التنقل إليها والاتصال بالقائمين عليها للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة الميدانية، وهذا مقارنة بالأماكن الأخرى.
- استعداد أعضاء الجمعية في هذه الأماكن لمساعدتي بإجراء الدراسة الميدانية، لاسيما من جانب الإدلاء بإجاباتهم على أسئلة دليل المقابلة/استمارة المقابلة.(*)

(*) نسجل في هذا السياق بأن الصعوبة الكبيرة التي واجهناها في الدراسة الميدانية، هي من جانب رئيس الجمعية الوطنية (ككل) والذي أبدى في البداية تحفظا شديدا إزاء تفهم أبعادها العلمية والعملية، نظرا للموروث الثقافي السلبي الذي ما زال يسيطر على ذهنيات البعض إزاء كل فعل بحثي وعلمي. ولكن مع ذلك إصراري كان كبيرا من أجل إقناعه بحقيقة ما تحمله هذه الدراسة من غايات وأهداف سامية تخدم البحث العلمي والجمعية والمجتمع ككل.

- تواجد المقر الوطني الرئيسي للجمعية بولاية عنابة، حيث كانت النشأة والانطلاقة والامتداد من جمعية محلية إلى جمعية وطنية.

2ـ المجال الزمني:

لقد تم إجراء الدراسة الميدانية على ثلاث فترات زمنية:

أ) الفترة الأولى (من 20 ماي إلى 15 سبتمبر 2003): وهي فترة استكشاف أولي للجمعية، حيث قمت بزيارات استطلاعية لها في محاولة لمقابلة القائمين عليها وأعضائها من أجل التزود بالمعطيات الأساسية الأولى حولها كحالة دراسية (النشأة، التطور، الأهداف المنتظرة...)، وهو ما تم التطرق إلى بعضه في الفصل السابق والفصل الحالي وما ينتظر أن يتطرق إليه أيضا في الفصل الموالي.

ب) الفترة الثانية (من 8 جوان إلى 16 أوت 2004): وهي فترة مراجعة وتدقيق للمعلومات المأخوذة عن الجمعية (وطنيا) ونظامها الداخلي. وهذا بالاستعانة ببعض أعضاء الجمعية ومديرية التنظيم والشؤون العامة (مكتب الجمعيات) ومديرية البيئة لولاية عنابة، فضلا عن التأكد من صدق البناء والمحتوى لدليل المقابلة/استمارة المقابلة من خلال عرضه (تجريبه) على بعض الأعضاء (ستة أفراد).

ج) الفترة الثالثة (من 25 ديسمبر 2004 إلى 16 جانفي 2005): وهي الفترة الزمنية التي تم فيها جمع البيانات بصورة نهائية من المستجوبين (أعضاء الجمعية) عبر الأماكن المشار إليها أعلاه، وهذا عن طريق دليل المقابلة/استمارة المقابلة، كأداة أساسية في هذا النوع من البحوث العلمية.

3ـ المجال البشري:

تنبغي الإشارة في هذا السياق إلى أن عدد منخرطي الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث عبر كامل القطر الوطني يقدر بـ 11800 منخرط خلال سنة 2005، بعدما عرف وتيرة تضاعف واضحة، إن على مستوى محلي في البداية (كجمعية محلية بولاية عنابة خلال الفترة1995ـ1990)، أو على مستوى وطني فيما بعد في وضع الامتداد والتوسع الجغرافي (كجمعية وطنية خلال الفترة 1996 ـــ 2005) وهو ما يوضحه الجدول التالي بأكثر تفاصيل.

جدول رقم1

تطور عدد منخرطي الجمعية عبر 12 ولاية خلال الفترة (2005ــ1990)

السنوات / الولايات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تيزي وزو	...	...	...	...	...	...	...	...	400	433	442	470	494	526	560	590
قسنطينة	...	...	...	...	...	...	402	622	800	867	884	940	990	1051	1120	1180
ســــــــوق أهراس	...	...	...	...	...	...	215	398	720	780	796	846	890	946	1008	1062
الإغواط	...	...	...	...	...	...	...	...	320	347	354	376	395	420	448	472
سكيكدة	...	...	...	...	...	...	322	477	720	780	796	846	890	946	1008	1062
بسكرة	...	...	...	...	...	...	...	...	400	433	442	470	494	526	560	590
سعيدة	...	...	...	...	...	...	...	...	480	520	531	564	593	631	674	708
المسيلة	...	...	...	...	...	...	...	...	400	433	442	470	494	526	560	590
باتنة	...	...	...	...	...	...	306	425	720	786	796	846	890	946	1008	1062
الجزائر ع	...	...	...	...	...	...	745	904	1200	1299	1327	1406	1483	1575	1681	1770
الطارف	...	...	...	...	...	...	396	534	800	867	884	940	989	1051	1120	1180
عنابة	112	198	235	360	405	498	664	896	1040	1120	1150	1221	1285	1366	1457	1534
المجموع	112	198	235	360	405	498	3050	4256	8000	8665	8844	9395	9887	10510	11204	11800

ملاحظة هامة: حملت الجمعية العامة خلال الفترة (1995ــ1990) الطـابع المحـلى (عـلى مسـتوى ولاية عنابة فقط),أما خلال الفترة(2005ــ1996) فقد حملـت الطـابع الـوطني(عـلى مستوى عدة ولايات).

المصــدر: تم تركيب هذا الجدول بناء على, المعطيات المأخوذة من:

ــ مقابلة مع السيد رئيس الجمعية الوطنية لحمايـة البيئـة ومكافحـة التلـوث بتـاريخ (29 جانفي 2005) ببلدية البوني (ولاية عنابة).

ــ عزوز، أمال وآخـرون: <<ثمانيـة (08) سـنوات مـن النشـاط المسـتمر.>>، مجلـة البيئـة والإنسان الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحـة التلـوث, العـدد الأول, سبتمبر 1999, ص 16.

ــ سليمة، عبدة وآخرون: <<عشر سنوات من النشـاط المثمـر والمتواصـل.>>, مجلـة البيئـة والإنسان الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحـة التلـوث، العـدد (02), أفريل 2000, ص 09.

هذا, ومن المهم التذكير هنا ــ في مجال التعرض للمجال البشري ـــ بأن الأعضاء المسؤولون على مستوى المكاتب الولائية للجمعية والمداومون فيها بحكم مواقع مسؤولياتهم تلك(*) هم محصون ضمن الأعداد المشار إليها في الجدول أعلاه, وعليهم سوف ترتكز المعاينة الميدانية كما سنعرف فيما بعد.

ثالثاً- أدوات جمع البيانات:

وتتمثل في:

* الوثائق والسجلات:

لقد تمكن الباحث من الإطلاع على مختلف الوثائق والسجلات وأعداد المجلات التي سمحت له إدارة الجمعية بالإطلاع عليها(**) والتي زودته ببعض المعلومات عن:

- الجانب التاريخي للجمعية.
- الهيكل التنظيمي للجمعية.
- عدد منخرطي الجمعية عبر القطر الوطني, بما في ذلك عدد الأعضاء الذين يمارسون مسؤوليات تنظيمية داخل الجمعية.

* المقابلة الحرة:

تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها, أجرى الباحث مقابلات شخصية حرة مع بعض الأطراف ذات العلاقة بالجمعية ونشاطاتها وكذا بعض القائمين على تطوير المحيط البيئي من أجل الحصول على معلومات إضافية كفيلة بمساعدته في عملية التحليل. فعلى سبيل المثال تمت في هذا الإطار مقابلة رئيس الجمعية

(*) للإطلاع على طبيعة المسؤوليات هذه على مستوى المكاتب الولائية, يمكن الرجوع إلى الهيكل التنظيمي للجمعية والمشار إليها سابقا.

(**) وإن كان ذلك ليس باليسير الكبير المتصور في البداية, لاسيما من جانب رئيسها.

الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث وبعض أعضائها (5 أعضاء) من أجل التعرف عن ما إذا كانت هناك نشاطات أخرى للجمعية لم يتم التعرض لها أو الإعلان عنها في المجلة التي تصدرها هذه الأخيرة, وكذا في التقارير التي تنجزها من حين إلى آخر, فضلا عن مقابلة رئيس مكتب الجمعيات بمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة من أجل الإطلاع والتأكد من النظام الداخلي للجمعية, ومقابلة أيضا مدير البيئة لولاية عنابة من أجل تقصي الواقع البيئي بالولاية بالاستفسار عن فحوى الملف الذي أعدته المديرية حول البيئة والسكان في الولاية.

* المقابلة المقننة:

نعتمد في جمع البيانات الميدانية هنا على دليل المقابلة / استمارة المقابلة المقننة والذي يتفق في إجراءاته وإمكانياته مع المنهج الأساسي المعتمد في هذا البحث (دراسة حالة), ومع طبيعة البيانات المستهدفة, وخصائص مفردات البحث, وتم تصميم دليل المقابلة / استمارة المقابلة (41 سؤال مفتوح ومغلق)، بحيث يشمل الأسئلة التي تستهدف الحصول على البيانات التالية:

- البيانات الأولية عن أعضاء الجمعية المستجوبين, من حيث الجنس, السن, المستوى التعليمي, المهنة خارج إطار النشاط ضمن الجمعية, والأقدمية في النشاط بالجمعية, وهذا للاستفادة منها في معرفة خصائص مفردات البحث المستجوبة.
- بيانات خاصة بالنشاطات الفعلية (وليس النظرية) للجمعية في مجال ترسيخ الثقافة البيئية.
- بيانات خاصة بالصعوبات (المعوقات الوظيفية) التي تواجهها الجمعية في أداء دورها في نشر وترسيخ الثقافة البيئية, وقد تم استخدام دليل المقابلة / استمارة المقابلة المقننة بعد إجراء الاختبارات الأولية عليها للتأكد من

صدق المحتوى والبناء "construction, content validity", وذلك من خلال عرضه على عدد محدود من مفردات البحث (6 أفراد).

رابعاً- المعاينة وخصائص المفردات:

من منطلق أن حجم مجتمع البحث (منخرطي الجمعية) هو من الكبر بحيث يصعب إجراء الدراسة الميدانية (11800 منخرط), فضلا عن عدم التردد المنتظم لهؤلاء على المكاتب الولائية للجمعية عبر الوطن, وصعوبة إلمامهم بالتالي بمختلف حيثيات النشاطات التي قامت بها الجمعية في مجال ترسيخ الثقافة البيئية منذ نشأتها وإلى حد الآن, فإنه أضحى مشروعا من باب الواقعية العلمية والمنهجية العملية التي تنسجم مع متطلبات البحث ــ لاسيما في شقها الميداني ــ التركيز على مفردات مجتمع البحث التي تمارس مسؤوليات ضمن الجمعية (كتنظيم مهيكل), نظرا لما تؤهله لها مواقع المسؤولية التنظيمية من التقيد بالتردد باستمرار على المكاتب الولائية لمتابعة النشاطات المحلية المسطرة, فضلا عن إطلاعها على مختلف النشاطات التي تقوم بها الجمعية عبر الوطن بحكم التنسيق والإعلام والمتابعة المشتركة.

ومن هذا التأسيس المنهجي العملي, تم اختيار 6 مكاتب ولائية للجمعية من ضمن 12مكتب ولائي تنشط من خلاله عبر كامل القطر الوطني, أي ما يمثل(50%) من الامتداد المكاني لنشاطاتها كما سبق وأن تمت الإشارة إلى ذلك من فبل عند التطرق إلى المجال المكاني للدراسة, وللأسباب نفسها المذكورة سابقا أيضا في هذا المجال. والمكاتب الولائية المعنية بالاختيار المقصود توجد بالولايات التالية: (عنابة, قسنطينة, باتنة, الطارف, سوق أهراس, سكيكدة), حيث تم في هذا الإطار استجواب 03 أعضاء دائمين من كل مكتب ولائي, ليصبح العدد الإجمالي للأعضاء المستجوبين (18عضوا), مراعين في ذلك بعد منهجي إجرائي

جد هام يتمثل في التجانس في التمثيل إن على مستوى الحجم أو على مستوى ضرورة تقلد كل مستجوب بمسؤولية معينة في الجمعية.

ومن الخصائص العامة لهؤلاء المستجوبين:

1. أن اغلبهم ذكورا (10 ذكور بنسبة 55.55%), كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

يبين فئات الجنس بالنسبة للمستجوبين.

فئات الجنس	التكرارات	%
ذكور	10	55,55
إناث	08	44,44
المجموع	18	≈ 100

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 01).

2ـ أن أغلبهم تراوح أعمارهم بين 21 وأقل من 36 سنة (12 عضو من بين 18 عضوا دائم مستجوب أي ما نسبته (66.66%)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

يبين فئات السن بالنسبة للمستجوبين.

فئات السن	التكرارات	%
21 ـ إلى أقل من26	01	05.55
26 ـ إلى أقل من31	09	50
31ـ إلى أقل من 36	02	11.11
36 ـ إلى أقل من41	00	00
41 ـ إلى أقل من 46	00	00
46 ـ إلى أقل من 51	02	11.11
51 ـ إلى أقل من 56	01	05.55
56ـ إلى أقل من 61	01	05.55
61 ـ إلى أقل من 66	02	11.11
المجموع	18	≈ 100

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 02).

3ـ أن أغلبهم يحمل مستوى تعليمي جامعي (12 عضو من بينهم 18عضوا دائم مستجوب وهو ما يمثل نسبة 66.66), ولاشك أن هذا المؤشر له أكثر من دلالة في البحث, على اعتبار أنه من المنتظر والمنطقي أن يؤهلهم للتعاطي مع نشاطات الجمعية بأكثر وعي ومتابعة مطلوبة, فضلا عن أنه يسمح لهم بالتجاوب مع أسئلة البحث في أبعادها الحقيقية المطلوبة، ومن ثمة المساهمة ـ المنتظرة منهم ـ في إعطاء صورة أكثر واقعية (ميدانية) عن حقيقة نشاطات الجمعية في مجال نشر وترسيخ الثقافة البيئية، أي توصيف الحالة بشكل مناسب. والجدول التالي يوضح بتفاصيل أكثر توزيع المستويات التعليمية على أعضاء الجمعية المستجوبين:

جدول رقم (4)

يوضح المستوى التعليمي بالنسبة للمستجوبين.

الفئـات	التكـرارات	%
أمـي	00	00
ابتدائـي	00	00
متـوسط	02	11.11
ثـانوي	04	22.22
جامعـي	12	66.66
المجموع	18	100 ≈

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 3).

4ــ أن نسبة معتبرة منهم تشتغل في وظائف إدارية مختلفـة بالقطـاع العمـومي خارج إطـار النشـاط بالجمعيـة (مـدراء فرعيـون, متصرفـون إداريـون، أعـوان إدارة...)، (44.44% بما يمثل 08 أعضاء من بين 18 عضو مستجوب)، ما يجعلهم في الواقع ــ ومـن ناحية منطقية ــ مؤهلين لمتابعة وإدارة النشاطات المختلفة للجمعية (بما يتعلـق بـذلك أيضا من أعمال مرتبطة بالمحاسـبة والميزانيـة والأرشـيف...)، فضـلا عـن الفئـات المهنيـة الأخرى للأعضاء المستجوبين (التجار، المقاولون...)، كما يوضـح ذلـك بالتفصـيل الجـدول التالي:

جدول رقم (5)

يوضح المهن التي يزاولها الأعضاء المستجوبون

خارج إطار النشاط المكلفين به في الجمعية.

الفـئـات	التكـرارات	%
موظفين إداريين	08	44.44
بطـال	04	22.22
تـاجـر	01	05.55
متقـاعد	02	11.11
فـلاح	01	05.55
طالب جامعي	01	05.55
مقـاول	01	05.55
المجموع	18	100 ≈

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 4).

5ـ أن أغلبهم من بين أعضاء المجلـس الـوطني للجمعيـة (12 عضـو مـن بـين18 عضو دائم مستجوب) وفي الوقت نفسه يتحمل مسؤولية تنظيمية أخرى داخل المكتـب الولائي كما هو موضح بشكل مفصل في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

يبين المسؤوليات التنظيمية للأعضاء المستجوبين ضمن الجمعية.

الـفئــات	التكرارات	%
الرئيـس	00	00
نائب أول للرئيس	01	04.54
نائب ثاني للرئيس	00	00
كــاتب عــام	01	04.54
أميـن المـاليــة	01	04.54
مساعد أمين المالـية	00	00
عـضو بالمـجلس	12	54.54
منسق المكتب الولائي	05	22.72
مساعد منسق المكتب الولائي	01	04.54
عضو بالمكتب الوطني	01	04.54
المجموع	22	100 ≈

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 05).(*)

6ـ أن أغلبهم له أقدمية بالنشاط ضمن الجمعية (العمل التطوعي)، تـتراوح بـين سـنة و11 سـنة (13 عضـو مـن بـين 18 عضـو دائـم مسـتجوب أي مـا نسـبته 72.22%)، وهـو أمـر منتظـر بـالنظر إلى تـاريخ تأسـيس الجمعيـة والشروع في النشـاط لاسـيما عـلى المسـتوى الـوطني (سـنة1996)، والجـدول التـالي يوضـح ذلـك بشيء مـن التفصيل:

(*) تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك أعضاء يشغلون أكثر من منصب (مسؤولية).

جدول رقم (7)

يوضح الأقدمية في النشاط بالجمعية بالنسبة للمستجوبين.

الفـئـات	التكرارات	%
أقـل مـن سنـة	04	22.22
سنة إلى أقل من 6 سنوات	10	55.55
6 سنوات إلى أقل من 11 سنة	03	16.66
11 سنة إلى أقل من 16 سنة	01	05.55
المـجمـوع	18	≈ 100

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 6).

كانت هذه الخصائص العامة للأعضاء الدائمين المستجوبين، لكن ماذا عـن طبيعـة الدور الفعلي (وليس النظري) الذي تقوم به الجمعية الوطنية لحمايـة البيئـة ومكافحـة التلوث ــ من خلال نشاطاتها المتعددة ــ في مجال نشر الثقافة البيئية (الوعي البيئـي)؟ ثم ما هي الصعوبات (المعوقات الوظيفية) التي تواجهها في هذا الإطار؟ هذا ما سنحول بحثه في الفصل الموالي.

الفصـل السادس

البيانات الميدانية: تحليلها وتفسيرها

تمهيد

أولا: النشاطات الفعلية للجمعية

ثانيا: الصعوبات التـي تواجههـا الجمعيـة عنـد أداء دورهـا في نشر الثقافـة البيئية

الفصـل السادس

البيانات الميدانية: تحليلها وتفسيرها

تمهيد:

يكتسي تحليل البيانات الميدانية وتفسيرها أهمية كبيرة في البحـث العلمـي، لأنـه يوجه الباحث ليسلط الضوء على بعض الحقائق والمعالم المبهمة عـن موضـوع الدراسـة. فضلا عن هذا، فإنه يثري حلقة النقاش ويحقق الـترابط والتجـانس مـع الإطـار النظـري للبحث (الفصول السابقة).

وضمن هذا الإطـار، سـنعمد إلى تفسـير وتحليـل البيانـات المـراد الحصـول عليهـا ميدانيا، والتي تتمثل في:

- النشاطات الفعلية للجمعية.
- الصعوبات التي تواجه الجمعية عند أداء دورها في نشر الثقافة البيئية.

أولاً- النشاطات الفعلية للجمعية:

لقـد سـبقت الإشـارة إلى أن نشر الثقافـة البيئيـة في المجتمـع يعتـبر مـن القضـايا المحورية التي نالت اهتمام الكثير من التنظيمات والجمعيات العاملة في الحقل البيئـي، نظرا لما يمثله نشر هذه الثقافة من أهمية بالغة في إدراك الأفراد لمشـكلة تلـوث البيئـة، والسـعي قـدر الإمكـان لتغيـير السـلوكات والممارسـات السـلبية في التعامـل مـع البيئـة الطبيعية.

بيد أن هذه القضية ليست من اختصاص الجمعيات البيئية فحسب، بل تمتـد إلى كافة الفاعلين الآخرين من هيئات رسمية ومؤسسات من المنتظر أن يكون لها دور بـارز في هذا المجال (نشر الثقافة البيئية).

ولـذلك فـإن الجمعيـة الوطنيـة لحمايـة البيئـة ومكافحـة التلـوث كطـرف مـؤثر في هــذه القضــية (حمايــة البيئــة)، لا تســتطيع تحقيــق هــذا المســعى بمفردهــا، إنمــا

يتأتى ذلك من خلال التنسيق مع السلطات المحلية والهيئات الرسمية حتى يحدث نوع من التفاعل الإيجابي بينها في هذا المجال، وفي هذا الصدد فإن أغلب الأعضاء المستجوبين (13 عضو من بين 18 عضو دائم مستوجب، أي ما نسبة 72,22 %) أكدوا بأن هناك تنسيق فعلي بين الجمعية والهيئات الرسمية، مما يؤشر ذلك على وجود اهتمام وتكامل في الجهود من أجل الحفاظ على البيئة. وتجسد هذا التكامل على المشهد الاجتماعي من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (08)

يبين الهيئات الرسمية التي تنسق مع الجمعية في مجال الحفاظ على البيئة.

الفئـــــــات	التكـرارات	%
وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة (بمفتشياتها عبر الوطن)	13	36,11
شرطة حماية البيئة والعمران	11	30,55
المرصد الوطني لحماية البيئة	05	13,88
مديرية الدراسات البيئية والنشاط الدولي	05	13,88
المرصد الوطني لحقوق الإنسان	01	02,77
المؤسسات الاقتصادية	01	02,77
المجموع	36	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 08).

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين أن أغلب إجابات المبحوثين (36,11%) تذهب إلى اعتبار << وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة>> هي من أكثر الهيئات الرسمية تنسيقا مع الجمعية، ويرجع ذلك إلى كونها الوزارة الوصية والمسؤولة بدرجة كبيرة عن تفعيل النشاطات التي تهدف إلى حماية البيئة، بما في ذلك

تدعيم الجمعيات التي تعمل في هـذه الاتجـاه (نشر الثقافـة البيئيـة)، سـواء كـان هـذا الدعم (ماديا أو معنويـا) حتـى تسـهم هـذه الأخـيرة (الجمعيـات) في تحقيـق أهـدافها عمليـا. كـما أن هـذا التنسـيق يمتـد ـــ حسـب إجابـات المبحـوثين (30,55 %) ـــ إلى مؤسسات الضبط الاجتماعي مثل << شرطة حماية البيئة والعمـران>>، المخولـة قانونـا بمراقبة ومتابعة وضبط السلوكات والممارسـات المخلـة بالبيئـة، وتـتجلى صـور التنسـيق هناك (على سبيل المثال)، في إبلاغ الجمعيـة هـذه الهيئـة أو المؤسسـة عـن التجـاوزات المخلة بالنظام البيئي (مثل نهب رمال الشواطئ). كما أكـدت إجابـات بعـض المبحـوثين من جهة أخرى بأن هذه التنسيق يشمل أيضا بعـض المؤسسـات الاجتماعيـة مثـل << المرصـد الـوطني لحمايـة البيئـة>> (بنسـبة13,88 %) و<< مديريـة الدراسـات البيئـة والنشـاط الـدولي>> (بنسـبة 13,88 %) أيضـا، حيـث تقـوم كلاهـما بـإجراء البحـوث والدراسات المتعلقة ببعض المشكلات البيئية وتقديم البدائل والحلـول الممكنـة الكفيلـة بمواجهتها.

وفي تقدير الباحث فإن الجمعية من شأنها أن تستفيد من نتائج هذه البحوث في تفعيـل نشـاطاتها العمليـة (عـلى أرض الواقـع) والراميـة إلى توعيـة أفـراد المجتمـع، وتحسيسهم بضرورة حماية البيئة، وعدم التسبب في الإضرار بها. كـما أن بعـض إجابـات المبحوثين ذهب إلى أن الجمعيـة تنسـق عملهـا أيضـا مـع << المرصـد الـوطني لحقـوق الإنسان>> (بنسبة 02,77 %) والتـي تقـوم فلسـفته عـلى عـدة مبـادئ إنسـانية كحـق الإنسان في أن يعيش في بيئة سليمة خالية مـن التلـوث، وكـذا حـق الأجيـال الحاليـة في التمتـع ببيئـة طبيعيـة نظيفـة ومـوارد طبيعيـة مصـانة، دون إغفـال متطلبـات أجيـال المستقبل في الاستفادة مـن هـذا الحـق، وهـذا في إطـار المفهـوم الجديـد للتنميـة وهـو (التنمية المستدامة) الذي سبقت الإشارة إليه في هذا البحث. ويتمثل تنسـيق الجمعيـة مع هذه الهيئة في التأكيـد عـلى تطبيـق هـذه المبـادئ الإنسـانية في المجتمـع، ومحاولـة إدراجها ضمن محتويات نشاطاتها الرامية إلى ترسيخ ثقافة بيئية.

فضلا عن ذلك فإن الجمعية برأي (02,77 %) من المبحوثين تنسق أيضا مع المؤسسات الاقتصادية التي تحمل عملية الإنتاج فيها مضاعفات خطيرة على المحيط البيئي (الطبيعي والاجتماعي)، وهذا من أجل إدخال الاعتبارات البيئية في إستراتيجيات عملها. ففي هذا الصدد << سعت الجمعية إلى التنسيق مع كل من <<مؤسسة أسميدال>> و <<المؤسسة الوطنية للحديد والصلب>> لاتخاذ الإجراءات المستعجلة لوضع حد لمشكلة التلوث الصناعي من خلال احترام القواعد البيئية في التصنيع وإدراج الاعتبارات البيئية عند الإنتاج حتى لا تؤثر سلبا على المحيط>>[1]. ولا شك أن <<المنظور الاقتصادي المحافظ>> ـ الذي سبق التطرق إليه في هذا البحث ـ قد أشار إلى هذه الفكرة بشكل واضح، حينما أكد على أن التنمية المستدامة تتحدد من خلال تحقيق التوازن بين كل من النظام الاقتصادي والنظام البيئي، والنظام الاجتماعي.

ولمزيد من التفاصيل أكثر يمكن الإشارة أيضا إلى أن هؤلاء المبحوثين الذين صرحوا بوجود تنسيق بين الجمعية والهيئات والمؤسسات الرسمية، يؤكدون بأن هذا التنسيق عالج المواضيع البيئة التالية، والتي أصبحت تشكل (كمشكلات) مخاطر أكيدة على صحة الإنسان وسلامة المحيط، مما استوجب ذلك التوعية والتحسيس بهذه المخاطر بإشراك هذه المؤسسات في حلها، والتقليل منها، وهو ما يبنيه الجدول التالي (رقم 09):

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- عبدة، سليمة وآخرون: <<أسمدال واحترام التزاماتها الخاصة بالبيئة.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 05، ماي 2002، ص 04.
- عبدة، سليمة وآخرون: << نحو إزالة التلوث من الشواطئ.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 04، مارس 2001، ص 05.

جدول رقم (09)

يبين المواضيع البيئية التي تم التنسيق فيها مع الهيئات الرسمية.

المكاتب الولائية / المواضيع البيئية التي تم التنسيق فيها	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
التلوث البيئي	02	09,52	00	00	01	04,76	01	04,76	03	14,28	03	14,28	10	47,61
النفايات والقاذورات	03	14,28	01	04,76	02	09,52	00	00	00	00	01	04,76	07	33,33
تسيير المياه المستعملة	02	09,52	00	00	01	04,76	00	00	01	04,76	00	00	04	19,04
المجموع	07	33,33	01	04,76	04	19,04	01	04,76	04	19,04	04	19,04	21	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 08).

فالبيانات المشار إليها في هذا الجدول تشير إلى أن معظم إجابات المبحوثين (47,61 %) تذهب للتأكيد بأن موضوع <<التلوث البيئي>> يعتبر من أكثر المواضيع البيئية التي تم التركيز عليها في هذا التنسيق، لأنه أصبح في يومنا الحالي أحد قضايا الساعة، خاصة في ظل المد الصناعي الذي ترك آثار سلبية على المحيط من خلال تلويث الهواء بالغازات والدخان، والمياه بالمواد الكيمياوية والفضلات الضارة، حيث يعتبر الإنسان المتسبب الأول في هذا التلوث، نتيجة أساليبه المنتهجة في التصنيع، والتي لا تحترم القواعد البيئية، مثلما هو الحال بولاية عنابة وسكيكدة الصناعيتين واللتين أثرت أساليب التصنيع فيهما حتى على الولايات المجاورة من الناحية البيئية كولاية الطارف وسوق أهراس [وهو ما يستشف من تأكيدات المبحوثين عبر مكاتب الجمعية بكل من ولاية عنابة(09,52 %) وولاية سكيكدة (04,76 %) وولاية الطارف (04,76 %) وولاية باتنة (14,28 %) وولاية سوق أهراس (14,28 %)].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الموضوع دفع بالجمعية إلى تنسيق جهودها مع جهود <<وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة>> من خلال مشاركتها في

المؤتمر الذي أشرفت عليه هذه الأخيرة (الوزارة) حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر بتاريخ 08 ماي 2001، حيث تم التركيز في هذا الإطار على الوضع البيئي المتردي الذي تعرفه البلاد جراء ظاهرة التلوث، وكذا على بعض الحلول الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة، وهو الاهتمام نفسه الذي حمله الملتقى الدولي حول التلوث الصناعي المنعقد بالجزائر بين 20ــ21 ماي 2001 تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة والذي كان للجمعية حضور فيه من خلال تطرقها إلى المعطيات البيئية الراهنة في المجتمع الجزائري والتحديات الحقيقية المنتظرة من المجتمع المدني في هذا السياق لاسيما على صعيد ترسيخ ثقافة بيئية تعيد للسلوك الإنساني البيئي توازنه[1].

فضلا عن هذا، وضمن السياق نفسه، فقد قامت الجمعية بالمشاركة في إعداد بعض الملفات المتعلقة بالبيئة على مستوى بعض الولايات، أهمها ذلك الملف الموسوم بــ <<ملف البيئة>> في ولاية عنابة في شهر مارس 2003 والذي أعد بالتنسيق مع مفتشية البيئة ومديريات الفلاحة والصيد البحري والري والغابات بالولاية فضلا عن البلديات وهو في الواقع عبارة عن تقرير شامل يوضح الوضع البيئي المتردي الذي تعرفه بلديات عنابة جراء ظاهرة التلوث الصناعي الناتج عن المركبات الصناعة الضخمة مثل <<إسبات وأسميدال>>، كما يقدم بعض التوصيات للتقليل من هذه الظاهرة[2] على رأسها مشاركة جميع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني (خاصة الجمعيات البيئية) في عمليات التحسيس والتوعية بمخاطر هذه الظاهرة (التلوث البيئي).

---

(1) أنظر: عمايدية (س)، وآخرون: <<أخبار الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 05، ماي 2002، ص 08.

(2) حمدود، عبد الله وآخرون: <<ملف البيئة.>>، تقرير حول حالة البيئة بولاية عنابة، المجلس الشعبي الولائي (عنابة)، الجزائر، مارس 2003، ص ص 05-10.

هذا عـن الموضـوع البيئـي الأول الـذي شـكل حسـب إجابـات المبحـوثين محـور التنسيق بين الجمعية والهيئات أو المؤسسات الرسمية، أما عن الموضوع الثاني فهـو كـما يتبدى من خلال إجابات هؤلاء دائما (33,33 %) في <<النفايات والقاذورات>> الناتجـة عن سلوكات مخلة بالبيئة تؤدي إلى إفساد الجمال الطبيعي للمدن والشوارع، من خلال رمي القمامات والفضلات في غير أماكنها، أو إلقائها في المساحات الخضراء [كما هو الحال ــ على الخصوص ــ في ولاية عنابة مثلما يستشف من تأكيدات المبحوثين عبر المكتب الولائي للجمعيـة (14,28 %) أو ولايـة سكيكدة (09,52 %) وبدرجة أقل في كل من ولاية قسنطينة (04,76%) وسوق أهراس (04,76 %)].

وفي هذا الإطار، فقد نظمت الجمعية بالتنسيق مع مفتشية البيئـة لولايـة عنابـة يـوم 06 جـوان 1999 ملتقـى وطنـي حـول <<معالجـة النفايـات>> ركـزت فيـه عـلى تحسيس المؤسسات الاقتصادية (الصناعية) بأهمية استرجاع النفايات للاستفادة منها في إنتاج مواد بديلة تتلاءم مع البيئة الطبيعيـة[1]، كـما نظمـت ـــ بالتنسـيق مـع مفتشـية البيئة بولاية عنابة وبلديات (عنابة، البوني، الحجار، سيدي عـمار) ـــ حملـة تطوعيـة في 09 سبتمبر 1999 لفتح مسالك مركز القمامة<<البركـة الزرقـاء>> التـابع لبلديـة البـوني، حيث كان الهدف من وراء ذلك بالأساس هـو تحسـيس أفـراد المجتمـع بضرورة القضـاء على الرمي الفوضوي للنفايات المنزلية والصناعية المنتشرة عبر أحياء وشوارع المدينة، أي ترسيخ ثقافة بيئية معينة ضمن الفضاء السكني[2].

أما فيما يخص الموضـوع البيئـي الثالـث الـذي شـكل حسـب إجابـات المبحـوثين (19,04 %) محـور التنسـيق بـين الجمعيـة والهيئـات أو المؤسسـات الرسـمية، فهـو

---

(1) سليمة، عبدة وآخرون: <<أخبار الجمعيـة.>>، مجلـة البيئـة والإنسـان، الصـادر بعنابـة عـن الجمعيـة الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 02، أفريل 2000، ص 08.

(2) سليمة، عبدة وآخرون: <<حملة تطوعية لتنظيم القمامة العمومية.>>، المرجع نفسه، ص 06.

<<تسيير المياه المستعملة>> من منطلق تأكيدات بعض مبحوثي كل مـن ولايـات عنابـة (09,52 %) وسكيكدة (04,76 %) وباتنة (04,76 %) بأن هذه المسألة أصبحت إحـدى المشكلات الحقيقية التي تهدد سلامة المحيط، مـما حـدى بالجمعيـة في هـذا الإطـار إلى التنسيق مـع وزارة تهيئـة الإقلـيم وحمايـة البيئـة (عـن طريـق مفتشـية البيئـة بولايـة سكيكدة) من أجل عقد ملتقـى وطنـي في 14 أكتـوبر 2003 حـول <<معالجـة وتسـيير المياه المستعملة>>[1] يستضيف كل الشركاء المعنيين بهذه القضية (مؤسسات وجمعيات وأفراد) بهدف التوعية والتحسيس بخطورة انتشار المياه المستعملة في الوسط الطبيعـي وتأثيراتها السلبية على المحيط.

ويمكن القول في هذا الصدد بـأن <<المنظـور المبنـي عـلى المشـاركة>> ـــ والـذي سبقت الإشارة إليه في هذا البحث ــ قد أكد على هذه الفكرة بشكل واضح، حينما ربط قضية التحسيس والتوعية بمشكلات البيئـة في المجتمـع (نشر الثقافـة البيئيـة) بمشـاركة فعلية وفعالة للجمعيات البيئية مع السلطات الرسمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تضع في أولوياتها تحسين الوضع البيئي وترشيد السلوك الإنساني في هذا المجال.

ولا شك أنه من الأساليب المثلى أيضا لتغيير الممارسات والسـلوكات السـلبية التـي تصـدر عـن الأفـراد تجـاه البيئـة، هـو تـوعيتهم عـن طريـق وسـائل الإعـلام (المقـروءة والمسموعة والمكتوبة). وفي هذا الإطار يمكن القول أن أغلـب المبحـوثين (12 عضـو مـن بين 18 عضو دائم مستجوب، أي ما نسبة 66,66%) أكدوا بأن الجمعية تشارك في إعداد البرامج الإعلامية الخاصة بالثقافة البيئيـة والموجهـة لمختلـف شرائـح المجتمـع، وتتمثـل هذه البرامج ــ بحسب إجابات هؤلاء ــ فيما يلي:

(1) عزوز، أمال وآخرون: <<نشاطات الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسـان، الصـادرة بعنابـة عـن الجمعيـة الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 07، ديسمبر 2003، ص05.

1ـ حصص إذاعية منتظمة بنسبة تقدر بـ (33,33 %) من الإجابات، ومتخذة الصور التالية:

جدول رقم (10)

يبين طبيعة الحصص الإداعية المنتظمة الموجهة لمختلف شرائح المجتمع.

المكاتب الولائية / طبيعة الحصص الإداعية المنتظمة	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		التكرار الكلي المجموع	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
شريط وثائقي	00	00	00	00	01	14,28	00	00	00	00	00	00	01	14,28
ندوة	01	14,28	00	00	01	14,28	01	14,28	02	28,57	00	00	05	71,42
الإشهار	01	14,28	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	14,28
المجموع	02	28,57	00	00	02	28,57	01	14,28	02	28,57	00	00	07	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12).

وفي هذا الصدد من المهم الإشارة إلى أن معظم الإجابات المتعلقة بالحصص الإذاعية المنتظمة (71,42 %) يؤكد بأن أكثر الوسائل إتباعا في هذه الحصص هي الندوات [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من ولاية باتنة (28,57 %) وولاية الطارف (14,28 %) وولاية سكيكدة (14,28 %)] لنشر الوعي البيئي وتحسيس الأفراد بأهمية حماية البيئة، على اعتبار أن هذه الندوات تستقطب عدة شرائح من المجتمع من خلال إبداء آرائها وانشغالاتها بخصوص المشكلات البيئية التي تواجهها يوميا، بمعنى أنها (الندوات الإذاعية) تمثل همزة وصل بين الجمعية والمواطن. وفي مقابل الندوات هذه تؤكد أيضا الإجابات المتعلقة بالحصص الإذاعية المنتظمة (14,28 %) بان الوسيلة الأخرى المدعمة المتبعة في هذه الحصص هي الشريط الوثائقي [كما الحال بالنسبة لمستجوبي مكتب ولاية سكيكدة]، حيث يقرب ذلك المواطن من البيئة وينمي فيه حبها ويحسسه

بأهمية المحافظة عليها. والحال نفسها أيضا بالنسبة للوسيلة الأخرى الثالثة والمتمثلـة في الإشهار [بحسب إجابات مستجوبي مكتب ولاية عنابة].

أما فيما يخص المواضـيع التـي أثارتهـا هـذه الحصـص الإذاعيـة المنتظمـة، فهـي متنوعة كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (11)

يبين المواضيع الحصص الإذاعية المنتظمة.

المكاتب الولائية / طبيعة الحصص الإداعية المنتظمة	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي التكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الصرف الصحي	01	02,94	00	00	00	00	01	02,94	01	02,94	00	00	03	08,82
نفايات المصانع	01	02,94	00	00	01	02,94	01	02,94	03	08,82	00	00	06	17,64
القاذورات (رمي، القمامة والنفايات المنزلية)	01	02,94	00	00	01	02,94	01	02,94	03	08,82	00	00	06	17.64
نهب الرمال	01	02,94	00	00	01	02,94	01	02,94	02	05,88	00	00	05	14,76
أنعدام المساحات الخضراء والإضرار بها	01	02,94	00	00	01	02,94	01	02,94	03	08,82	00	00	06	17,64
زحف الإسمنت على حساب الأراضي الزراعية	00	00	00	00	01	02,94	00	00	03	08,82	00	00	04	11,76
التصحر	01	02,94	00	00	01	02,94	00	00	02	05,88	00	00	04	11,76
المجموع	06	17,64	00	00	06	17,64	05	14,70	17	50	00	00	34	100 ≈

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12ـ أ).

إذ هناك إجماع من خلال إجابات المستجوبين بنسبة (17,64 %) ـ بـأن موضـوع <<نفايات المصانع>> هو أحد المواضيع الرئيسية التي أثارتها هـذه الحصـص [كـما هـو الحال بالنسبة لمستجوبي مكاتب كل من ولاية باتنة(08,82 %) وولاية عنابة (02,94 %) وولاية سكيكدة (02,94 %) وولاية الطارف (02,94 %)].

ولا شـك أن ذلـك مـرتبط بضـعف السياسـات البيئيـة المتبعـة مـن طـرف المؤسسات للحد مـن التلـوث والمخلفـات السـامة التـي تمثـل خطـر أكيـدا عـلى سـلامة

المحيط وصحة الأجيال الحالية والمقبلة. كما أن موضوع <<القاذورات>> شكل أيضا أحد المواضيع الرئيسية التي تناولتها هذه الحصص بحسب إجابات المبحوثين (17,64 %) [كما هو الحال أيضا بالنسبة لمستجوبي مكاتب كل من ولاية باتنة (08,82 %) وولاية عنابة (02,94 %) وولاية سكيكدة (02,94 %) وولاية الطارف (02,94 %)]. وبنفس نسب الإجابات أيضا بالنسبة لموضوع<<انعدام المساحات الخضراء والإضرار بها>>، وهو واقع اجتماعي بيئي متدهور غدى يعيشه المواطن يوميا. ولعل من المهم جدا ــ ونحن في الوقت الذي نعالج فيه موضوع هذه الدراسة ميدانيا ــ نقف على تحذير من رئيس الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث يطلب من خلاله السلطات المحلية لولاية عنابة (مديرية البيئة) يفتح تحقيق لكشف الأطراف التي رخصت لإعادة فتح (مثلا) شاطئ <<سيدي سالم>> ببلدية البوني للسباحة والصيد، بحيث اعتمدت هذه المصالح ــ حسبه ــ على تقارير خاطئة بشأن سلامة مياه شاطئ سيدي سالم رغم علمهم بالخطر الذي تشكله المياه القدرة الآتية من واد سيبوس لهذا الشاطئ الذي شوهت رماله وتحولت إلى برك للمياه الراكدة[1]، فضلا عن تجفيف المساحات الخضراء، وكل ذلك مرتبط بنقص الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسسات، وهو ما حاولت ــ على سبيل المثال ــ الندوات التي سعت الجمعية ــ في إطار انفتاحها على المحيط بصفة عامة ــ تنظيمها بالتنسيق مع <<إذاعة عنابة الجهوية>>[*] بغية تجاوز هذه المشكلة (نقص الوعي البيئي) بتحديث المعارف والسلوكات والممارسات إزاء البيئة.

---

(1) نبيل (ش): جمعية البيئة تطالب بغلق شاطئ <<سيدي سالم>>، صحيفة الخبر (صحيفة وطنية جزائرية)، العدد 4395، 16 ماي 2005، ص 08.

(*) تجدر الإشارة في هذا الصدد، أن هذه الحصة تبثها إذاعة عنابة الجهوية كل يوم أحد من خلال برنامج <<من أجل بيئة سليمة>>، من إعداد الآنسة <<زراري سليمة>> حيث يتخلله تسجيلات (حوار مع الجمعية) وتدخلات من طرف المواطنين على خطوط الهاتف. [مقابلة أجريت مع الآنسة <<زراري سليمة>> بتاريخ 13 مارس 2005 بمقر إذاعة عنابة الجهوية].

فضلا عن هذا، فإن الجمعية نظمت أيضا بحسب الإجابات المتعلقة بالحصص الإذاعية المنتظمة (14,76 %) مواضيع حول نهب الرمال [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من ولاية باتنة (05,88 %) وولاية عنابة (02,94%) وولاية سكيكدة (02,94 %) وولاية الطارف (02,94 %)]، وكذا مواضيع حول <<زحف الإسمنت على حساب الأراضي الزراعية>> بنسبة إجابات تقدر بـ (11,76 %) [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من ولاية باتنة (05,88%) وولاية عنابة (02,94 %) وولاية سكيكدة (02,94 %)]، وكل هذه المواضيع تعتبر ــ من جانب آخرــ امتداد للتحقيقات الميدانية التي أجرتها الجمعية حول الآثار السلبية الناجمة عن السلوكات والممارسات المخلة بالتوازن البيئي، سواء على مستوى الأراضي الفلاحية أو على مستوى المناطق السكنية المحادية للساحل[1].

وجدير بالذكر في هذا السياق أن الحصص الإذاعية المنتظمة هي، بحسب تأكيدات كل المستجوبين الذين قالوا بوجودها (100 %)، تعتبر حديثة البرمجة. إذ شرع في تقديمها ابتداء من سنة 1998 وهي السنة التي تلت ـــ على الخصوص ـــ بداية الشروع في البث الإذاعي لإذاعة عنابة الجهوية، مما سمح للجمعية بأن تشارك ــ ابتداء من هذا التاريخ ــ أكثر في إعداد البرامج الإذاعية المتعلقة بالبيئة، وتوجيه نشاطاتها إلى مختلف شرائح المجتمع من أجل تثقيفها بيئيا وتحسيسها بأهمية المحافظة على البيئة.

فضلا عن هذا، فقد أكد في المقابل أيضا أغلب المستجوبين (12 عضو من بين 18 عضو دائم مستجوب، أي ما نسبته 66,66 %) بأن الجمعية تشارك في:

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

- عبدة، سليمة وآخرون: <<الإسمنت يهدد المساحات الخضراء.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 04، مارس 2001, ص 06.
- عزوز، أمال وآخرون: <<نهب الرمال بالشرق الجزائري.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 07، ديسمبر 2003, ص 09.

2ـ إعداد حصص إذاعية غير منتظمة (أي حصص إذاعية مناسباتية)، حيث تتخذ الصور التالية:

جدول رقم (12)

يبين طبيعة الحصص الإذاعية الغير منتظمة (المناسباتية).

المكاتب الولائية / الحصص الإذاعية الغير منتظمة	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي التكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
شريط وثائقي	00	00	00	00	01	05,26	01	05,26	00	00	02	10,52	04	21,05
ندوة	01	05,26	00	00	02	10,52	03	15,78	03	15,78	03	15,78	12	63,15
الإشهار	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	03	15,78	03	15,78
المجمــوع	01	05,26	00	00	03	15,78	04	21,05	03	15,78	08	42,10	19	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12ـ ب).

إنه من المهم الإشارة في هذا السياق ـــ بناء على المعطيات الواردة في الجدول أعلاه ـ إلى أن معظم الإجابات المتعلقة بالحصص الإذاعية الغير منتظمة(63,15%) يؤكد ــأيضاًــ بأن أكثر الوسائل تبنيا في هذه الحصص هي الندوات [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية الطارف (15,78 %) وولاية باتنة (15,78 %) وولاية سوق أهراس (15,78 %) وولاية سكيكدة(10,52 %) وولاية عنابة (05,26 %)] لأهميتها المحورية في إثارة انشغالات أفراد المجتمع المتعلقة بالوضع البيئي ومشكلاته. وفي مقابل الندوات هذه تؤكد أيضا الإجابات المتعلقة بالحصص الإذاعية الغير منتظمة (21,05 %) بأن الوسيلة الأخرى المكملة والمتبعة في هذه الحصص هي الشريط الوثائقي [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية سوق أهراس (10,52 %) وولاية سكيكدة (05,26 %) وولاية الطارف (05,26 %)]، باعتبار أن هذه الوسيلة مهمة جدا في المعرفة وإيصال الرسالة البيئية (أهمية البيئة في المجتمع) لمختلف

شرائح المجتمع لكي تعي ضرورة الاهتمام بالقضايا البيئية، كواقع لا بد من التعاطي معه بكثير من الإيجابية في النظرة والسلوك.

في المقابل أيضا تم ــ بحسب الإجابات (15,28 %)ــ اعتماد وسيلة أخرى في مثل هذه الحصص وتتمثل بالإشهار الخاص بالمناسبات البيئية من حين إلى آخر [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي ولاية سوق أهراس (15,78 %)].

أما فيما يخص المواضيع التي أثارتها هذه الحصص الإذاعية الغير منتظمة، فهي متنوعة كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (13)

يبين مواضيع الحصص الإذاعية الغير منتظمة

المكاتب الولائية / طبيعة الحصص الإداعية المنتظمة	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الصرف الصحي	01	01,44	00	00	01	01,44	03	04,34	01	01,44	02	02,89	08	11,59
نفايات المصانع	01	01,44	00	00	02	02,89	02	02,89	02	02,89	03	04,34	10	14,49
القاذورات (رمي، القمامة والنفايات المنزلية)	01	01,44	01	01,44	02	02,89	02	02,89	03	04,34	03	04,34	12	17,39
نهب الرمال	03	04,34	00	00	03	04,34	02	02,89	01	01,44	02	02,89	11	15,94
أنعدام المساحات الخضراء والإضرار بها	01	01,44	00	00	02	02,89	03	04,34	02	02,89	02	02,89	10	14,49
زحف الإسمنت على حساب الأراضي الزراعية	01	01,44	00	00	02	02,89	01	01,44	03	04,34	01	01,44	08	11,59
التصحر	01	01,44	00	00	02	02,89	02	02,89	03	04,34	02	02,89	10	14,49
المجموع	09	13,04	01	01,44	14	20,28	15	21,73	15	21,73	15	21,73	69	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12ــ ب).

إذ هناك إتفاق ــ من خلال إجابات المستجوبين بنسبة (17,39 %)ــ بأن موضوع <<القاذورات>> هو أحد المواضيع الأساسية التي أثارتها هذه الحصص [كما هـو الحـال بالنسبة لمستجوبي مكاتب كل من ولاية سوق أهراس(04,34%) وولاية باتنة (04,34%) وولايـة سـكيكدة (02,89 %) وولايـة الطـارف (02,889 %) وولايـة عنابـة (01,44 %) وولاية قسنطينة (01,44 %)].

فضلا عن هذا، فإن الجمعية عالجت أيضا ضـمن هـذه الحصـص الإذاعيـة الغـير منتظمة مواضيع أخرى هامة ذات علاقة بالسلوك البيئي للإنسـان الجزائـري، مـن بينهـا موضوع <<نهب الرمال>> بنسبة إجابات تقدر بـ (15,94 %) [كما هو الحـال بالنسـبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية عنابـة (04,34 %) وولاية سـكيكدة (04,34 %) وولايــة الطـارف (02,89 %)[*] وولاية سوق أهراس(02,89 %) وولاية باتنة (01,44 %)].

هـذا زيـادة عـن موضـوع <<التصـحر>> بنسـبة إجابـات تقـدر بــ (14,49 %) [كــما هــو الحــال بالنسـبة لمسـتجوبي كــل مــن مكاتــب ولايــة باتنــة (04,34 %) وولايـة سـكيكدة (02,89 %) وولايـــة الطــارف (02,89 %) وولايــة ســوق أهــراس (02,89 %) وولايــة عنابــة (01,44 %)]. وفي هــذا الإطــار مــن المهــم الإشــارة إلى أن الجمعية نبهت إلى أن مسـاحة التصـحر قـد اتسـعت ـــ عـلى سـبيل المثـال لا الحصرـــ

(*) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مستجوبي المكتب الولائي للجمعية بالطارف قد أكدوا على أن هـذه الظاهرة (نهب الرمال) أصبحت تشكل خطرا حقيقيا بالولايـة، لاسـيما عـلى مسـتوى المنـاطق الفلاحيـة المجاورة لها، جراء نقص الرمال مما يؤدي ذلك إلى سـقوط الحـواجز الرمليـة الفاصـلة بـين البحـر والـبر، ونتيجة لذلك فقد نظمت الجمعية حصة حول <<نهب الرمال ببلدية الشط.>> بإذاعة عنابة الجهويـة، حيث نبهت إلى الخطر المترتب عن مثل هذا السـلوك الإنسـاني المخـل بـالتوازن البيئـي وحركـة التنميـة واستقرار المواطنين، وطالبت باتخاذ الإجراءات القانونية لوضع حد له.

أنظر في هذا الصدد:

سليمة، عبدة وآخرون: <<نهب الرمال ببلدية الشط.>>، مجلـة البيئـة والإنسـان، الصـادرة بعنابـة عـن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 02، أفريل 2000، ص 14.

جنوب ولاية سوق أهراس متسببة في اختلال بيئي كبير كان وراء النزوح الريفـي باتجـاه مناطق الشمال من جهة، وضياع الأراضي الفلاحية والرعوية من جهة أخرى، زيـادة عـن تراجع الغطاء الغابي لاسيما على مستوى الشريـط الحـدودي ببلديـة <<سـيدي فـرج>> الأمر الذي أدى إلى تقلص الموارد الطبيعية المتمثلة في الينابيع والأودية، وانخفاض نشاط الرعي وتربية المواشي[1].

فضلا عن ذلك فإن الموضوعين الآخرين اللـذين عـالجتهما الجمعيـة ضـمن هـذه الحصص الإذاعية الغير منتظمة وذلك بنسبة إجابات تقدر بــ (11,49 %) لكلـيهما هـما موضوع <<الصرف الصحي>> [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتـب ولايـة الطارف (04,34 %) وولاية سوق أهـراس (02,89 %) وولايـة عنابـة (01,44 %) وولايـة سكيكدة (01,44%) وولاية باتنة (01,44%)]، وكذلك موضوع <<زحف الإسـمنت عـلى حساب الأراضي الزراعية>> [كما هو الحال بالنسـبة لمسـتجوبي كـل مـن مكاتـب ولايـة باتنة (04,34 %) وولاية سكيكدة (02,89 %) وولاية عنابة (01,44 %) وولاية الطارف (01,44 %) وولاية الطارف (01,44 %) وولاية سوق أهراس (01,44 %)]، وهذا البحـث سبل معالجة مثل هذه المشكلات البيئية المهددة للإنسان ومحيطه البيئي في الجزائر[2].

هذا وقد أكد كل المسـتجوبين (100 %) في المقابـل بـأن بدايـة الشروع في تقـديم هذه الحصـص الإذاعيـة هـو نسـبة 2002، حيـث عرفـت نشـاطات الجمعيـة في مجـال التثقيف البيئي انتشارا أكثر من خلال تناولها للمواضيع البيئيـة بإسـناد إعلامـي إذاعـي خاص.

---

(1) قـدور (ع): <<التصـحر يـقضي عـلى الأراضي الفلاحيـة والرعويـة بسـوق أهـراس.>>، صـحيفة الخـبر (صحيفة وطنية جزائرية)، العدد 4430، 25 جوان 2005، ص 09.

(2) عبدة، سليمة وآخرون: <<أخبار الجمعية.>>، مجلة البيئـة والإنسـان، الصـادرة بعنابـة عـن الجمعيـة الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد04، مارس 2001، ص 08.

وإذا كان هذا كل ما يتعلق بالحصص الإذاعية (المنتظمـة والغـير منتظمـة) التـي اعتمدتها الجمعية في مجال نشر الثقافة البيئية في الوسط الاجتماعي الذي تتحـرك فيـه، فإنه في المقابل يلاحظ من خلال إجابات كل المسـتجوبين (100 %) بـأن الجمعيـة التـي ينشطون ضمنها لم تشارك في إعداد حصص تلفزيونيـة منتظمـة، لكـن هنـاك في المقابـل بعض المستجوبين [4 أعضاء من بـين 18 عضـو دائـم مسـتجوب، وهـو مـا يمثـل بنسـبة 22,22 %] ممن أكدوا بأن الجمعيـة تشـارك في بعـض الأحيـان في الحصـص التلفزيونيـة الغير منتظمة المتعلقة بالبيئـة وسـلوك الإنسـان تجاههـا، وهـذا مـن خـلال عـدة صـيغ يوضحها الجدول التالي بأكثر تفاصيل:

جدول رقم (14)

يبين طبيعة الحصص التلفزيونية الغير منتظمة التي شاركت فيها الجمعية.

المكاتب الولائية / الحصص التلفزيونية الغير منتظمة	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
أشرطة وثائقية	00	00	00	00	02	28,57	02	28,57	00	00	00	00	04	57,14
ندوة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	14,28	01	28,57
ملتقيات	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	14,28	01	14,28
المجموع	00	00	00	00	02	28,57	02	28,57	00	00	02	28,56	06	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12ــ ب).

يتبـين مـن خـلال الجـدول أعـلاه بـأن أغلـب إجابـات هـؤلاء المسـتجوبين (04 مسـتجوبين) تـذهب إلى التأكيـد عـلى صـيغة <<الأشرطـة الوثائقيـة>> (57,14 %) كإحـدى الآليـات المعتمـدة والمسـاهم بهـا مـن قبـل الجمعيـة في نشر الثقافـة البيئيـة عـلى أوسـع نطـاق ممكـن ضـمن بعـض الحصـص التلفزيونيـة الغـير منتظمـة [كـما هـو الحـال بالنسـبة لمسـتجوبي كـل مـن مكتبـي ولايتـي سـكيكدة (28,57 %) وولايـة الطارف (28,57 %)]. ولعـل مـن المهـم الإشـارة في هـذا الصـدد إلى مـدى أهميـة مثـل

هذه الصيغة في تكوين الوعي البيئي لدى فئة عريضة من أفراد المجتمع من خلال لفت إنتباهها إلى الممارسات المخلة بالبيئة بعرض مواقف مؤثرة عـن الضرر المحـدق بهـا مـن قبل الإنسان والانعكاسات الناجمة عن كل ذلك عليه، فضلا عن تقديم البيئـة الطبيعيـة في أحسن صورها وألونها مما ينمي ذلك داخل شـعور الأفـراد الرغبـة والسـعي للحفـاظ عليها والتمتع ببيئة نظيفة خالية من مظاهر التلوث.

هذا وقد عملت أيضا الجمعيـة ــــ بحسـب إجابـات هـؤلاء المسـتجوبين ــــ عـلى المسـاهمة في الحصـص التلفزيونيـة الغـير منتظمـة مـن خـلال صـيغة <<النـدوات>> (28,57 %) [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكتبـي ولايتـي سـكيكدة (14,28 %) وسوق أهراس (14,28 %)]، وكذا صيغة<<الملتقيات>> المغطاة تلفوزيونيا [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي مكتب ولاية سوق أهراس (14,28 %)].

فضلا عن هذا، فقد أكد جميع هؤلاء المستجوبين (4 مستجوبين) بـأن عـدد هـذه الحصص التلفزيونية الغير منتظمة يقدر بـ 10 حصص، تناولت أساسا المواضيع التالية:

جدول رقم (15)

يبين مواضيع الحصص التلفزيونية الغير منتظمة التي شاركت فيها الجمعية.

المكاتب الولائية / مواضيع الحصص التلفزيونية غير منتظمة	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الصرف الصحي	00	00	00	00	01	03,44	01	03,44	00	00	00	00	02	06,89
نفايات المصانع	02	06,89	00	00	02	06,89	00	00	01	03,44	01	03,44	06	20,68
القاذورات (رمي القمامة والنفايات المنزلية)	00	00	00	00	01	03,44	01	03,44	00	00	00	00	02	06,89
نهب رمال الشواطئ	00	00	00	00	02	06,89	01	03,44	00	00	00	00	03	10,34
إنعدام المساحات الخضراء والإضرار بها	00	00	01	03,44	02	06,89	01	03,44	01	03,44	01	03,44	06	20,68
زحف الإسمنت على حساب الأراضي الزراعية	00	00	00	00	02	06,89	02	06,89	02	06,89	01	03,44	07	24,13
التصحر	00	00	00	00	01	03,44	00	00	01	03,44	01	03,44	03	10,34
المجموع	02	06,89	01	03,44	11	37,93	06	20,68	05	17,24	04	13,79	29	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 12ــ د).

فالموضوع الأول تعلق بــ <<زحف الإسمنت على حساب الأراضي الزراعية>> وهذا بنسبة إجابات تقدر بـ (24,13 %) [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية سكيكدة (06,89 %) وولاية الطارف (06,89 %) وولاية باتنة (06,89 %) وولاية سوق أهراس (03,44 %)]. وتظهر أهمية إثارة هذا الموضوع في كون أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الأراضي الزراعية ــ في ظل سياسات تنموية غير ملائمة بيئيا ــ تتغاضى عن قطع الأشجار وتقليص الأراضي الفلاحية بحجة ضرورة التوسع العمراني.

يأتي بعد هذا الموضوع موضوعين آخرين بنسبة إجابات تقدر بــ (20,68 %) وهما موضوع <<نفايات المصانع>> [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من

مكاتــب ولايــة عنابــة (06,89 %) وولايــة ســكيكدة (06,89 %) وولايــة باتنــة (03,44 %) وولاية سـوق أهـراس (03,44 %)]، وكـذلك موضـوع <<إنعـدام المسـاحات الـخضراء والاضرار بهـا>> [كـما هـو الحـال بالنسـبة لمسـتجوبي كـل مـن مكاتـب ولايـة سكيكدة (06,89 %) وولاية قسـنطينة (03,44 %) وولايـة الطـارف (03,44 %) وولايـة باتنة (03,44 %) وولاية سوق أهراس (03,44 %)] ويمكن تفسـير الاهـتمام بمثـل هـذه المواضيع بالانعكاسات الخطيرة لهذه الظواهر على البيئة وصحة الإنسان ذاته الذي يعـد في وجه من الوجوه الطرف الأساس في حدوثها (الدخان، المخلفات الصـناعية السـامة...). ولا شك أن إثارة مثل هذه المواضيع إعلاميا (لاسيما على مستوى التلفزيـون) مـن شـأنه أن يرقى من الثقافة البيئية للإنسـان الجزائـري عـلى اخـتلاف مسـتويات مسـؤولياته في المجتمع، [كأن يدفعه ذلك لاستغلال نفايات المصانع في إعادة إنتاجها (رسكلتها) حتى لا تـؤدي إلى تلويـث البيئـة، أو الاهـتمام بالمسـاحات الـخضراء مـن خـلال عـدم تلويثهـا والمحافظة على جمالها ...].

هذا ومن المواضـيع الأخـرى المشـارة في إطـار الحصـص الإعلاميـة الغـير منتظمـة موضوع <<نهب رمال الشواطئ>> بنسبة إجابات تقدر بـ (10,34 %) [كما هـو الحـال بالنسبة لمستجوبي كل من مكتبـي ولايـة سـكيكدة (06,89 %) وولايـة الطـارف (03,44 %)]، وكذلك موضوع <<التصحر>> بنسبة إجابات تقدر بـ(10,34 %) [كما هـو الحـال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتـب ولايـة سـكيكدة (03,44%) وولايـة باتنـة (03,44%) وولاية سوق أهراس (03,44%)]، وكل هذه المواضيع تمثل في الواقع ـــ عـلى الـرغم مـن اخـتلاف مسبباتهاـــ مظـاهر لتلـوث البيئـة والإخـلال بهـا نتيجـة ممارسـات وسـلوكات إنسانية غير عقلانية، تأتي هذه الحصص الإعلامية من أجـل المسـاهمة في التقلـيص منهـا عن طريق مثلا:

- الحث على استخدام الأكياس البلاستيكية في جمـع القمامـة، حتـى يسـهل عـلى عمال النظافة حملها ونقلها وترك المكان نظيفا.

- التوعية بخطورة نهب رمال الشواطئ بما يترتب على ذلك من تـأثير سـلبي عـلى المناطق السكنية المحاذية للبحر، وكذا على جمالية المحيط.
- تشجيع أفراد المجتمـع عـلى غـرس الأشـجار، وتأسـيس ثقافـة العمـل التطـوعي لمحاربة التصحر.
- الحث على تصفية قنوات صرف المياه حتى لا تنعكس سلبا على صحة الأفراد.

عـلاوة عـلى هـذا، فقـد أجمـع كـل المسـتجوبين (100 %) ـــ الـذين أكـدوا بـأن الجمعية التي ينشطون ضمنها تشارك في الحصص التلفزيونيـة الغـير منتظمـة المتعلقـة بالبيئة والإنسانــ بأن بداية الشروع في تقدم هذه الحصص هو سنة 2002.

فضلا عما سبق ــ فإنه في سياق البحـث عـن واقـع نشـاطات الجمعيـة في مجـال التثقيف البيئي في إطار الوسط التربوي وبالتحديد المؤسسة التعليمية ــ فقد أكد أغلب المستجوبين (14 عضو من بين 18 عضو دائم مسـتجوب أي مـا نسـبته 77,77 %)، بأنـه يوجد تنسيق بين الجمعية وقطاع التربيـة والتعلـيم، لاسـيما في المجـالات التـي يوضـحها الجدول التالي:

جدوا رقم (16)

يبين مجالات التنسيق بين الجمعية وقطاع التربية والتعليم.

المكاتب الولائية / مجال التنسيق مع قطاع التربية	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
تطوير المناهج والبرامج التربوية وتكييفها مع الواقع البيئي	00	00	02	08,69	02	08,69	02	08,69	03	13,04	03	13,04	12	52,17
القيام بحملات تطوعية تحسيسية داخل المؤسسات التعليمية	02	08,69	01	04,34	02	08,69	01	04,34	03	13,04	02	08,69	11	47,82
المجموع	02	08,69	03	13,04	04	17,34	03	13,04	06	26,08	05	21,73	23	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 14).

فالمجال الأول الذي حظي بهذا التنسيق وبنسبة إجابات تقدر بـ (52,17 %) هـو مساهمة الجمعية بآرائها في <<تطوير المناهج والـبرامج التربويـة وتكييفهـا مـع الواقـع البيئي>> في الجزائر [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل مـن ولايـة باتنـة (13,04 %) وولاية سوق أهراس (13,04 %) وولاية قسـنطينة (08,69 %) وولايـة سـكيكدة (08,69 %)]. أم المجال الثاني والذي تقدر نسبة الإجابات بشأنه (47,82 %) فيتعلق بـ <<القيام بحملات تطوعيـة تحسيسـية داخـل المؤسسـات التعليميـة>> مـن أجـل ربـط التلميـذ بمعطيات محيطه البيئي الصغير وغـرس قـيم واتجاهـات إيجابيـة إزاءه، ليتسـنى لـه في المستقبل التفاعل إيجابيا وحضاريا مع المحيط البيئي العام الذي يتواجد فيه.

وفيما يتعلق بالمواضيع البيئيـة المركـز عليهـا في الحمـلات التطوعيـة التحسيسـية هذه التي تقوم بهـا الجمعيـة في المؤسسـات التعليميـة، فتتمثـل ـــ بحسـب معطيـات الجدول التالي فيما يلي:

جدول رقم (17)

يبين مواضيع الحملات التطوعية التحسيسية

التي تقوم بها الجمعية في المؤسسات التعليمية.

المكاتب الولائية / مواضيع الحملات التطوعية	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
غرس الأشجار وتزيين المحيط	02	03,38	01	01,69	02	03,38	03	05,08	03	05,08	03	05,08	14	23,72
تنظيف المساحات الخضراء	02	03,38	01	01,69	02	03,38	01	01,69	03	05,08	03	05,08	12	20,33
مسابقة حول احسن فوج تربوي نظيف	00	00	00	00	00	00	03	05,08	03	05,08	01	01,69	07	11,86
معارف عامة حول البيئة وكيفية حمايتها	02	03,38	01	01,69	02	03,38	02	03,38	03	05,08	03	05,08	13	22,03
إحياء التظاهرات المتعلقة بالبيئة	02	03,38	01	01,69	02	03,38	01	01,69	03	05,08	03	05,08	12	20,33
مسابقة لاختيار أحسن مدرسة من حيث الإخضرار	01	01,69	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	01,69
المجموع	09	15,25	04	06,77	08	13,55	10	16,94	15	25,42	13	22,03	59	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 14).

فالموضوع الأول المركز عليه من قبل الجمعية بحسب إجابات الأعضاء المستجوبين (23,72 %) هو <<غرس الأشجار وتزيين المحيط>> [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية الطارف (05,08 %) وولاية باتنة(05,08 %) وولاية سوق أهراس (05,08 %) وولاية عنابة (03,08 %) وولاية سكيكدة (03,38 %) وولاية قسنطينة (01,69 %)]. ولمزيد من التعمق أكثر في هذه النقطة تجدر الإشارة أيضا إلى أن هؤلاء المستجوبين أكدوا أيضا بأن الحملات التحسيسية المكثفة التي قامت بها الجمعية بالمؤسسات التعليمية في إطار ترسيخ ثقافة العمل التطوعي انطلاقا من المدارس إلى المحيط ككل قد

تمت بمشاركة تلاميذ المؤسسات التربوية، وفرق الكشافة الإسلامية ورجال الغابات والحماية المدنية، حيث تم في هذا الإطار غرس 25 ألف شجرة مختلفة الأنواع في كل من ولايات: سكيكدة، عنابة، قسنطينة، سوق أهراس، الأغواط، بهدف توسيع رقعة الغطاء النباتي وحماية التربة من الانجراف ومكافحة التصحر[1].

فضلا عن ذلك، فإنه من المواضيع المركز عليها أيضا في الحملات التطوعية للجمعية بالمؤسسات التعليمية، هو تقديم دروس تتضمن <<معارف عامة حول البيئة وكيفية حمايتها>> بنسبة إجابات تقدر بـ (22,03 %)، من جميع مظاهر التلوث ومنها: عدم رمي الورق والمخلفات في الشوارع والطرقات [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية باتنة (05,08 %) وولاية سوق أهراس (05,08 %) وولاية عنابة (03,38 %) وولاية سكيكدة (03,38 %) وولاية الطارف (03,38 %) وولاية قسنطينة (01,69 %)].

في المقابل، تؤكد أيضا إجابات الأعضاء المستجوبين (20,33 %)، بأن الجمعية تعرضت أيضا، في إطار حملاتها التطوعية التحسيسية بالمؤسسات التربوية، إلى موضوع <<تنظيف المساحات الخضراء>> [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية باتنة (05,08 %) وولاية سوق أهراس(05,08%) وولاية عنابة (03,38%) وولاية سكيكدة (03,38 %) وولاية قسنطينة (01,69 %) وولاية الطارف (01,69 %)]. ولا شك أن ذلك يدخل في إطار التوعية منذ الصغر بضرورة الحفاظ على سلامة المحيط ونظافته.

ومن باب التوسع أكثر في هذه النقطة من المهم الإشارة إلى مسالة ذات علاقة بهذا الموضوع أثارتها الجمعية في جويلية 2005 في إطار بيان موجه لكل

---

(1) أنظر أيضا:

- سليمة، عبدة وآخرون: <<أخبار الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد05، ماي 2002، ص 07.

من والي عنابة ومدير تهيئة الإقليم والبيئة بعنابة، تلفت من خلاله الانتباه إلى خطر التلوث الذي تتعرض له مساحات بيئية سياحية، حدائق عمومية وغيرها ... لتطالب بذلك بضرورة مواجهة هذه المظاهر المشوهة للمحيط والمضر بالصحة العمومية، ذلك أنه بعد قيام الجمعية بتحقيقات ميدانية لمعاينة طريق عنابة ــ سرايدي السياحي تبين أن هذا الطريق يتعرض لعملية تفريغ للنفايات الصلبة وانتشار واسع للقاذورات الزجاجية والمشروبات الكحولية. كما أثارت الجمعية أيضا إلى غياب الرقابة بعد أن غزت الأسواق الفوضوية الكثير من الأماكن كالحدائق العمومية والطرقات وشوهت المدينة كالحديقة العمومية <<ساحة مارس>> التي تحولت إلى سوق فوضوي مما أدى بطبيعة الحال إلى إتلاف النباتات المتواجدة وتكديس الفضلات التجارية وتشويه منظرها الجميل الذي صرفت من أجله أموال باهظة بغية تحقيق راحة سكان المدينة. واليوم يلاحظ العام والخاص أن هذه الحديقة أصبحت مهددة بالزوال[1]، ويستدعي الأمر تكاثف جهود الجميع من أجل تجاوز هذا الوضع وغرس ثقافة الاعتناء بالمساحات الخضراء ابتداء من الطفل الصغير في سن مبكرة (بالمدارس) إلى الشخص الراشد.

هذا، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الجمعية تحاول دائما بحسب إجابات الأعضاء المستجوبين (20,33 %) أن تغتنم كل مناسبة بيئية لتحي بالمؤسسات التربوية تظاهرة معينة مثل: اليوم العالمي للشجرة (21 مارس)، اليوم العالمي للمياه (22 مارس)، واليوم العالمي للأرصاد الجوية (23 مارس)، وغيرها [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي لكل من مكاتب ولاية باتنة (05,08 %) وولاية سوق أهراس (05,08%) وولاية عنابة (03,38 %) وولاية سكيكدة (03,38 %)

---

(1) فيروز، دريدي: <<عنابة ... جمعية حماية البيئة تدق ناقوس الخطر: حدائق مهددة بالزوال، معالم مهملة وأشياء أخرى ...>>، صحيفة الشروق (صحيفة وطنية جزائرية)، العدد 1435، 20 جويلية 2005، ص07.

وولاية قسنطينة (01,69 %)]، ويدخل ذلك في إطار الحفاظ على اليقظة المستمرة للناشئة بأهمية الاعتناء بالبيئة.

فضلا عن هذا فإن الجمعية تشارك أيضا ــ بحسب إجابات المستجوبين المقدر بـ (11,86 %)ــ في ترسيخ الثقافة البيئية في الوسط المدرسي من خلال تنظيم مسابقات ثقافية للتلاميذ تدور حول النظافة داخل المدرسة مثل: مسابقة <<أحسن فوج تربوي نظيف>> [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي لكل من مكاتب ولاية الطارف (05,08 %) وولاية باتنة (05,08 %) وولاية سوق أهراس (01,69%)]، ليتعلم التلميذ أن النظافة هي قيمة أخلاقية اجتماعية انطلاقا من مبدأ <<نظافة المدرسة من نظافة التلميذ>>.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الجمعية شاركت ــ فضلا على المستوى الولائي ــ في تنظيم المسابقة الوطنية لاختيار أحسن مدرسة من حيث الاخضرار، وهذا بحسب تأكيدات بعض المستجوبين [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي مكتب ولاية عنابة (01,69 %)]. وقد تم ذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لوزارة التربية[1].

وفي هذا الإطار من المهم الإشارة إلى أن تنسيق الجمعية مع قطاع التربية في سبيل نشر ثقافة بيئية فعلية في المجتمع يعتبر ــ كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل ــ تجسيدا لندوة <<بلغراد>> حول التربية البيئية (سنة 1975)، حيث تم التأكيد في هذه الأخيرة على ضرورة الاستعانة بأساليب شتى لتزويد الأفراد بطرائق عملية تسمح لهم بإجراء أنشطة رشيدة في البيئة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التعاون بين المؤسسات التربوية وباقي مؤسسات المجتمع المدني (مثل الجمعيات البيئية) حتى يكتسب التلاميذ معارف واتجاهات إيجابية نحو البيئة.

---

(1) عبدة، سليمة وآخرون: <<أخبار الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، مصدر سابق، ص 07.

إلى جانب هذا، وضمن السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن استمرار الجمعية في تفعيل نشاطاتها يتطلب بناء نسق من العلاقات الخارجية (المفتوحة) مع منظمات وجمعيات عاملة في حقل الثقافة البيئية نفسه، يمكن أن يصل إلى حد الشراكة، وفي هذا الصدد اعتبر أغلب المستجوبين (12 عضو من بين 18 عضو مستجوب، أي ما نسبته 66,66 %) أن الجمعية تعمل على التنسيق مع جمعيات أخرى عاملة بالحقل البيئي والثقافي. ويتركز هذا التنسيق أساسا في المجالات التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (18)

يبين مجالات تنسيق الجمعية مع جمعيات أخرى عاملة في الحقل البيئي والثقافي.

المكاتب الولائية / مجالات التنسيق	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
تبادل المعلومات حول الوضع البيئي الحالي في الجزائر	02	07,69	01	03,84	02	07,69	02	07,69	01	03,84	02	07,69	10	38,46
نقل الخبرات والتجارب في مجال التثقيف البيئي	02	07,69	00	00	01	03,84	01	03,84	01	03,84	02	07,69	07	26,92
إعتماد إستراتيجية عمل متكامل	01	03,84	01	03,84	01	03,84	02	07,69	01	07,69	02	07,69	09	34,61
المجموع	05	19,23	02	07,69	04	15,38	05	19,23	04	15,38	06	23,07	26	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 16).

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن هناك اتفاقا عاما بنسبة (38,46 %) من إجابات الأعضاء المستجوبين الذين أكدوا بوجود تنسيق بين الجمعية التي ينشطون ضمنها والجمعيات الأخرى العاملة في الحقل البيئي والثقافي، وأن مجال التنسيق يتعلق أساسا بتبادل المعلومات حول الوضع

البيئي الحالي في الجزائر [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية عنابة (07,69%) وولاية سكيكدة (07,69%) وولاية الطارف (07,69%) وولاية سوق أهراس (07,69 %) وولاية قسنطينة (03,84 %) وولاية باتنة(03,84 %)].

وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة إلى أن هذا المجال من التنسيق قد فرضته الخطورة الكبرى للوضع البيئي الحالي نتيجة العوامل الإنسانية (بدرجة أولى)، حيث برزت ظواهر بيئية غير سوية، كتلوث المياه الصالحة للشرب، استنفاد الموارد الطبيعية، انبعاث الغازات السامة المفسدة للهواء، التلوث الصناعي وغيرها. ومن هذا المنطلق يعتبر تنسيق الجمعية مع جمعيات أخرى في هذا المجال خطورة هامة وضرورية في سبيل المساهمة في حل مثل هذه المشكلات البيئية.

علاوة عن هذا، فإن المجال الأخر الذي كان محل تنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى (المحلية والدولية) العاملة في الحقل البيئي والثقافي، هو ــ بحسب إجابات هؤلاء المستجوبين (34,61 %) ــ يتمثل في <<اعتماد إستراتيجية عمل متكاملة>> من أجل المساهمة في إيجاد حلول للمشكلات البيئية التي تشهدها البلاد، خاصة من جانب مشكلة التلوث البيئي [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية الطارف (07,69 %) وولاية باتنة (07,69 %) وولاية سوق أهراس (07,69 %) وولاية عنابة (03,84 %) وولاية قسنطينة(03,84 %) وولاية سكيكدة (03,84 %)]، وهذا عن طريق القيام بأبحاث ودراسات في هذا الشأن ومحاولة الضغط الجماعي على المؤسسات والأطراف التي تقف وراء مثل هذه المشكلات البيئية من أجل العدول عن تصرفاتها المضرة بالبيئة والإنسان. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد أيضا أن الجمعية نسقت جهودها على سبيل المثال، مع عدة تنظيمات وهيئات دولية مهتمة بالبيئة والإنسان، وشاركت بدراسات حول التلوث البيئي بالجزائر في إطار طرح دولي لقضية البيئة على شاكلة الورشة الدولية المتعلقة بتنمية المشاريع البيئية في الرباط

من 23ــ26 سبتمبر 1996، وكذا الملتقى المغـاربي للحركـة الجمعويـة المهتمـة بالبيئـة في تونس مـن 29 أفريـل إلى 02 مـاي 1998، فضـلا عـن انضـمامها ومشـاركتها في الشـبكة العربية للبيئة والتنمية للجامعة العربية والتي يوجد مقرها بالقاهرة[1].

وجدير بالذكر هنا أيضا أن تنسيق الجمعية مع عدد من الجمعيات والتنظـيمات (سواء على الصعيد المحلي أو الدولي) إنما يهـدف زيـادة عـلى ذلـك ـــ بحسـب إجابـات بعض المستجوبين (26,92 %)ــ إلى نقل الخبرات والتعاون في مجال التثقيف البيئي مـن أجل مواجهة المشكلات البيئية التي تعرفها الجزائـر في الآونـة الأخـيرة [كـما هـو الحـال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية عنابـة(07,69%) وولايـة سـوق أهـراس (07,69 %) وولاية سكيكدة (03,84 %) وولاية الطارف (03,84 %) وولاية باتنة (03,84 %)].

هذا وقد أكدت في المقابل أيضا إجابات أغلب المستجوبين (11 عضو مـن بـين 18 عضو دائم مستجوب، أي ما نسبته 61,11 %) بأن الجمعية قامـت ـــ في إطـار رسـالتها المتعلقة بالتثقيف البيئي للمجتمع ــ بتنظيم مسابقات ثقافية منتظمة فتزامن مـع كـل المناسبات ذات العلاقة بالوضع البيئي المحلي والدولي، كما هو موضح في الجدول التالي:

---

(1) عزوز، آمال وآخرون: <<ثمانية سنوات من النشاط المستمر.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابـة من الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، مرجع سابق، ص 17.

جدول رقم (19)

يبين طبيعة المسابقات المتعلقة بالثقافة البيئية.

المكاتب الولائية / المسابقات الثقافية	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
مسابقة من أجل رسم صورة معبرة عن البيئة الجميلة	00	00	02	03,50	01	01.75	01	01,75	03	05,26	02	03,50	09	15,78
مسابقة التشجير بمناسبة اليوم العالمي للشجرة (21 مارس)	00	00	00	00	01	01,75	03	05,26	03	05,26	01	01,75	08	14,03
مسابقة ثقافية بمناسبة يوم المياه العالمي (22 مارس)	00	00	00	00	01	01,75	00	00	01	01,75	03	05,26	05	08,77
مسابقة ثقافية بمناسبة يوم الصحة العالي (07 أفريل)	00	00	00	00	01	01,75	00	00	01	01,75	01	01,75	03	05,26
مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي للبيئة (05 جوان)	00	00	02	03,50	01	01,75	03	05,26	03	05,26	02	03,50	11	19,29
مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي لطبقة الأوزون (16 سبتمبر)	00	00	01	01,75	00	00	00	00	03	05,26	01	01,75	05	08,77
مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي للتغدية (17 سبتمبر)	00	00	00	00	01	01,75	00	00	01	01,75	01	01,75	03	05,26
مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العربي للبيئة (14 أكتوبر)	01	01,75	00	00	00	00	00	00	01	01,75	01	01,75	03	05,26
مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم الوطني الجزائري للشجرة (25 أكتوبر)	00	00	00	00	01	01,75	00	00	02	03,50	01	01,75	04	07,01
مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي للتنوع البيولوجي (29 ديسمبر)	00	00	01	01,75	00	00	01	01,75	02	03,50	01	01,75	05	08,77
تظاهرة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي للسياحة (27 سبتمبر)	00	00	00	00	00	00	00	00	01	01,75	00	00	01	01,75
المجموع	01	01,75	06	10,52	07	12,28	08	14,03	21	36,84	14	24,56	57	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 18).

فمن بين هذه المناسبات الثقافية ما يتعلق بمناسبات <<اليوم العالمي للبيئة>> (05 جوان) بنسبة إجابات عامة تقدر بـ (19,29 %) [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية الطارف (05,26 %) وولاية باتنة (03,50 %) وولاية قسنطينة (03,50 %) وولاية سوق أهراس (03,50 %) وولاية سكيكدة (01,75 %)]، ويعتبر هذا اليوم رمزا لأكبر تظاهرة ثقافية بيئية على المستوى العالمي، تستقطب اهتمام الكثير من الجمعيات والتنظيمات والمؤسسات المجتمعية، قصد توعية أفراد المجتمع وتحسيسهم بأهمية حماية البيئة، وفي هذا الإطار فالجمعية تستغل الفرصة لتنظيم مسابقة لأحسن بحث حول المخاطر البيئية[1] وبالضبط فيما يتعلق بحماية الموارد المائية.

فضلا عن ذلك، فهي تنظم أيضا ــ بحسب إجابات المستجوبين (15,78 %)ــ مسابقة سنوية من أجل <<رسم صورة معبرة عن البيئة الجميلة>> لتدخل هذه الصورة بدورها في إطار مسابقة دولية خاصة بالغرض نفسه [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية باتنة (05,26 %) وولاية قسنطينة (03,50 %) وولاية سوق أهراس (03,50 %) وولاية سكيكدة (01,75 %) وولاية الطارف (01,75 %)]. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجمعية رشحت رسما لأحد الأطفال الجزائريين في إطار اختيار أحسن رسم دولي معبر عن البيئة في الهند، فكان أن نال الجائزة الأولى حول رسمه الذي يبرز <<أثر التلوث والحروب على نفسية الطفل>>[2].

فضلا عن ذلك، فإن الجمعية تنظم كل سنة ــ بحسب إجابات المستجوبين (14,03 %) ــ مسابقة ثقافية بمناسبة <<اليوم العالمي للشجرة>>

---

(1) عبدة، سليمة وآخرون: <<مسابقة أحسن بحث حول المخاطر البيئية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 04، مارس 2001، ص 17.

(2) عبدة، سليمة وآخرون: <<الطفل الفنان أمين.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 05، ماي 2002، ص 18.

(21 مارس) [كما هو الحال بالنسبة لإجابات كل من مستجوبي مكاتب ولاية الطارف (05,26 %) وولاية باتنة (05,26 %) وولاية سكيكدة (01,75 %) وولاية سوق أهراس (01,75 %)]، وتركز اهتمامات هذه المسابقة الثقافية في التحسيس بأهمية العمل التطوعي فيما يتعلق بغرس الأشجار والمحافظة على المساحات الخضراء، باعتباره (العمل التطوعي) يعزز قيم التعاون والتضامن لحماية البيئة[1].

هذا ومن المسابقات الثقافية الأخرى التي تجتهد الجمعية في تنظيمها بحسب إجابات المستجوبين (08,77 %) ما يتعلق بمناسبة <<اليوم العالمي للمياه (22 مارس)>>، حيث تنظم في هذا السياق عبر بعض الولايات يوم دراسي حول التسيير العقلاني للمياه [كما هو الحال بالنسبة لإجابات مستجوبي كل من مكاتب ولاية سوق أهراس (05,26 %) وولاية سكيكدة (01,75 %) وولاية باتنة (01,75 %)].

والحال نفسها أيضا بالنسبة للمسابقة الثقافية المتعلقة بـ <<اليوم العالمي لطبقة الأوزون>>، حيث أكدت إجابات المستجوبين (08,77 %) بأن الجمعية تحي هذه المناسبة بيوم دراسي، عبر بعض الولايات، يركز أساسا على ضرورة حماية التنوع البيولوجي، والاهتمام بالمحميات الطبيعية والمحافظة عليها [كما هو الحال بالنسبة لإجابات كل من مكاتب ولاية باتنة (05,26 %) وولاية قسنطينة (01,75 %) وولاية سوق أهراس (01,75 %)].

كما أكدت بعض إجابات المستجوبين أيضا (07,01 %) مشاركة الجمعية في تنظيم تظاهرة ثقافية بمناسبة <<اليوم الوطني الجزائري للشجرة (25 أكتوبر)>> وذلك عبر بعض الولايات [مثلما أكد ذلك لكل من مستجوبي

---

(1) أنظر في هذا الصدد:

عبدة، سليمة وآخرون: <<في اليوم العالمي للشجرة.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد05، ماي 2002, ص 18.

مكاتــب ولايــة باتنــة (03,50 %) وولايــة سـكيكدة (01,75 %) وولايــة ســوق أهــراس (01,75 %)]، فضلا عن المشـاركة في التظـاهرات البيئيـة الأخـرى، مـن خـلال مسـابقات ثقافية منسجمة مع مواضيعها كـ<<اليـوم العـربي للبيئـة>> [بنسـبة إجابـات تقـدر بــ (05,26 %) موزعة على مستجوبي كل من ولايات عنابة وباتنة وسوق أهراس بالتسـاوي (01,75 %)]، وأيضا <<يوم الصحة العـالمي (07أفريـل)>> و<<اليـوم العـالمي للتغديـة (17 سـبتمبر)>> [بـنفس نسـبة الإجابـات(05,26 %) موزعـة عـلى مسـتجوبي كـل مـن ولايات سكيكدة وباتنة وسوق أهراس بالتساوي (01,75 %)].

في مقابل ذلك، تؤكد أيضا نسـبة ضـئيلة مـن إجابـات المسـتجوبين (01,75%) ـــ لاسيما من جانب مستجوبي مكتب ولاية سوق أهراس ـــ بـأن الجمعيـة تـنظم تظـاهرة ثقافية سنوية بمناسبة <<اليوم العالمي للسياحة>>، تتمثل في عرض صور وأشرطة فيديو عن مختلف المناطق السياحية بالجزائر[1].

هذا فيما يخص طبيعة المسـابقات الثقافيـة المتعلقـة بالثقافـة البيئيـة، أمـا فـيما يخص أهمية هذه المسابقات في ترسيخ الثقافة البيئية ضـمن المحـيط الاجتماعـي الـذي تنشط في الجمعية، فقد أكد أغلب المستجوبين تقريبا (10 أعضاء من بين 18 عضو دائم مستجوب، أي ما نسبة 55,55 %) بأن هذه المسابقات ساهمت في بلورة الـوعي البيئـي لدى الأفراد، وقد تجلى ذلك من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

---

(1) أنظر في هذا الصدد أيضا:

عبدة، سليمة وآخرون: <<أخبار الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنيـة لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 04، مارس 2001, ص 08.

جدول رقم (20)

يبين تجليات مساهمة المسابقات الثقافية في ترسيخ الثقافة البيئية.

المكاتب الولائية / مساهمة المسابقات الثقافية في ترسيخ البيئة	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الحضور والمشاركة المتزايدة للأفراد في هذه المسابقات	00	00	00	00	01	03,33	03	10	03	10	03	10	10	33,33
تردد بعض الأفراد على مقر الجمعية للإستفسار عن بعض القضايا البيئية	00	00	00	00	01	03,33	03	10	03	10	03	10	10	33,33
طلب الإنخراط في الجمعية	00	00	00	00	01	03,33	03	10	03	10	03	10	10	33,33
المجموع	00	00	00	00	03	10	09	30	09	30	09	30	30	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 20).

يتبين من خلال معطيات هذا الجدول، بأن هناك إتفاقا بين المستجوبين بنسبة إجابات تقدر بـ (33,33 %) [موزعة عبر مكاتب، الجمعية بكل من ولاية الطارف (10 %) وولاية باتنة (10 %) وولاية سوق أهراس (10 %) وولاية سكيكدة (03,33 %)]. في كون أن تجليات مساهمة المسابقات الثقافية ــ الآنفة الذكر ــ في ترسيخ الثقافة البيئية تتمثل فيما يلي:

ــ الحضور والمشاركة المتزايدة للأفراد في هذه المسابقات: خاصة تلاميذ المدارس الذين ساهمو بروسوماتهم ــ كما بينا سابقا ــ في إنجاح هذه التظاهرات بالتركيز على عدة مشاهد بيئية (النفايات، التلوث البيئي، المسابقات) وغيرها، بهدف بعث الحس البيئي لدى الطفل الجزائري وتوعيته بمشاكل البيئة وضرورة حمايتها وغرس قيم حب البيئة في أدهانهم، كما أن حضور الأطفال ساهم ــ في تقدير الباحث ــ في ترقية الثقافة والفنون التشكيلية ومنحهم فرصة للتعبير عن ملاكاتهم وصقل مواهبهم.

ـ تردد بعض الأفراد على مقر الجمعية للإستفسار عن بعض القضايا البيئية: (طرح الإنشغالات البيئية لديهم): حيث يمكن أن تسهم هذه الإنشغالات والإقتراحات في حل بعض المشكلات البيئية (خاصة في الأوساط الإجتماعية التي تعايش هذه المشكلات) من خلال إشراك أفراد المجتمع في عمليات التحسيس والتوعية وترسيخ ثقافة حماية البيئة بينهم.

ـ طلب الإنخراط في الجمعية من أجل المساهمة في عملها التطوعي التوعوي في مجال الحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث: فكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الرابع من البحث فإنه هناك زيادة في عدد المنخرطين في الجمعية، حيث وصل عددهم إلى 11800 منخرط في 12 مكتب ولائي، وهذا من شأنه أن يدعم العمل التطوعي الذي تقوم به الجمعية كحملات التشجير التي غرست فيها 3700 شجيرة في الفاتح جانفي (سنة 2000)، وهذا بمشاركة أساتذة، طلبة، وفرق من الكشافة الإسلامية[1].

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أن هذه المسابقات ـ في تقدير الباحث ـ تسهم في ترسيخ الثقافة البيئية في المجتمع، وتدعيم فكرة العمل التطوعي بإعتباره مسلكا إجتماعيا مهما في تنمية قيم التعاون والتكافل بين فئات المجتمع.

إلى جانب هذا، وضمن السياق ذاته، فإن نشر الثقافة البيئية وخلق مجتمع واع بقضايا البيئة، يتطلب إقامة العديد من المتلقيات والندوات والمحاضرات التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع، وتعمل على تلقينهم قيم ومبادئ أساسية في التعامل مع البيئة الطبيعية. وفي هذا الصدد أعتبر أغلب المستجوبين (16 عضو من بين 18 عضو دائم مستجوب، أي ما نسبته 88,88%) أن الجمعية تعمل على تقديم محاضرات تهدف إلى تزويد ـــ قدر الإمكان ـــ مختلف شرائح المجتمع

(1) سليمة، عبدة وآخرون: <<حملات تشجير غرس 3700 شجيرة.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 02، أفريل 2000، ص 07.

بالمعارف الضرورية حول الوضع البيئي وترشيد سلوكات الأفراد اتجاه البيئة عموما، حيث تبحث هذه المحاضرات في عدة مواضيع، كما هو مبين بالتفصيل في الجدول التالي:

جدول رقم (21)

يبين المواضيع البيئية المقدمة في المحاضرات التي تنظمها الجمعية.

المكاتب الولائية / المواضيع البيئية المقدمة في هذه المحاضرات	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الإنتشار غير المنظم والواسع للنفايات عبر الأحياء	03	08,82	02	05,88	03	08,82	03	08,82	03	08,82	03	08,82	17	50
المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات	02	05,88	01	02,94	03	08,82	03	08,82	03	08,82	02	05,88	14	41,17
التلوث الصناعي	01	02,94	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	02,94
الأخطار التي تهدد الشواطئ	01	02,94	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	02,94
نظافة وترقية الإطار المعيشي الحضري	00	00	00	00	00	00	01	02,94	00	00	00	00	01	02,94
المجموع	07	20,58	03	08,82	06	17,64	07	20,58	06	17,64	05	14,70	34	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 22).

يتبين من معطيات هذا الجدول، أن (50 %) من إجابات أعضاء المكاتب الولائية تركز على موضوع <<الإنتشار غير المنظم والواسع للنفايات عبر الأحياء>> باعتباره أكثر المواضيع البيئية التي نالت فحوى المحاضرات التي قدمتها الجمعية [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية عنابة (08,82 %) وولاية سكيكدة (08,82 %) وولاية الطارف (08,82 %) وولاية باتنة (08,82 %) وولاية سوق أهراس (08,82 %) وولاية قسنطينة (05,88 %)].

ويرجع ذلك ــ في تقدير الباحث إلى إستفحال هذه الظاهرة (التي أصبحت واقعا إجتماعيا نعيشه يوميا) في كثير من شوارعنا وأحياءنا، حيث أدت إلى تلويث المدن، وتشويه الجمال الطبيعي للحدائق والمتنزهات العمومية، وهي راجعة ـــ في الواقع ـــ إلى السلوكات الغير حضارية التي يتسم بها الكثير من أفراد المجتمع، وفي هذا الصدد سعت الجمعية إلى تنظيم محاضرات (في إطار ملتقيات وطنية) لتحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة، وترشيد سلوكاتهم وممارساتهم من خلال تنظيم رمي القمامات والنفايات المنزلية، نذكر منها على سبيل المثال<<ملتقى وطني حول تسيير إسترجاع النفايات الصلبة في الجزائر>> وذلك يوم 30 جوان 2003 بفندق ميموزا بلاص (بولاية عنابة)، حيث حضر هذا الملتقى عدد من الأساتذة والباحثين الذين قدموا محاضرات تمحورت حول[1]:

- توعية أفراد المجتمع، وتحسيسهم بالأضرار الناتجة عن إنتشار النفايات والقمامات في الشوارع والمدن.
- أهمية إشراك الأفراد في الحملات التطوعية التي تقوم بها الجمعية قصد تجميع القمامات، وتنظيف الأحياء والشوارع من النفايات المنزلية.
- التنويه بدور الحركة الجمعوية (خاصة البيئية منها) ووسائل الإعلام في التوعية والتحسيس بفوائد عملية تسيير وإسترجاع النفايات الصلبة.

من جهة آخرى، فقد إعتبر المستجوبون من خلال إجاباتهم المقدرة بنسبة(41,17 %) أن الصرف العشوائي للمياه المستعملة له إنعكاسات بيئية سلبية على صحة الأفراد وسلامة المحيط، ولذلك عملت الجمعية على تقدم محاضرات تهدف إلى توعية أفراد المجتمع بأهمية <<المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات>> [مثلما أكد ذلك مستجوبي كل من ولاية سكيكدة (08,82 %)

(1) عزوز، أمال وآخرون: <<نشاطات الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 07, ديسمبر 2003, ص 04.

وولاية الطارف (08,82 %) وولايـة باتنـة (08,82 %) وولايـة عنابـة (05,88 %) وولايـة سوق أهراس (05,88 %) وولاية قسنطينة (02,94 %)]. ويدخل هذا في إطـار تحسـيس السلطات المحلية بضرورة تصفية المياه القذرة وقنوات الصرف الصحي، ومحطات إنتقاء ومعالجة القمامات، وفي هذا السياق فقد نظمت الجمعية ملتقى وطني حول <<تسيير ومعالجة المياه المستعملة في الجزائر>> وذلـك يـوم 14 أكتـوبر 2003 بولايـة سـكيكدة، حيث حضر الملتقى أساتذة جـامعيين وخـبراء في علـم البيئـة، وجمعيـات بيئيـة، قـدموا خلاله محاضرات تمحورت حول [1]:

- أهمية معالجة المياه المستعملة في الجزائر.
- مشكلة المياه المستعملة وتأثيرها على الصحة العمومية.
- دور الحركة الجمعوية (لاسيما البيئية) ووسائل الإعلام في توعيـة وإرشـاد أفـراد المجتمع بخطورة انتشـار الميـاه المسـتعملة في الوسـط الطبيعـي وتأثيرهـا عـلى صحة الأفراد وسلامة المحيط.
- الإهتمام الفعلي بصيانة شبكة تصريف المياه القذرة، ومعالجة النفايـات الحضريـة (السائلة والصلبة)، حتى لا تؤدي إلى تلويث البيئة والإضرار بصحة الأفراد.

إلى جانب هذا كله، وضمن السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن هذه المحاضرات إهتمت أيضا ــ حسب إجابات أعضاء المكتب الولائي لعنابةــ بموضوع التلـوث الصـناعي (أي مـا نسـبته 02,94 %)، والذي يعد ــ كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل ــ مـن بـين أكـبر المشـكلات البيئيـة التي تعاني منها الجزائر (لا سيما الولايات الصناعية كولاية عنابة)، لأنه إقترن بسياسة التصـنيع ــ والتي سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول من البحـث ـــ والمنتهجـة في بدايـة السـبعينات، حيث لم تراعي الإعتبارات البيئيـة، مـما أدى إلى تفـاقم معـدلات التلـوث، وإنتشـار النفايـات

---

(1) المرجع نفسه، ص ص 05 و06.

والقاذورات، وكل هذا كان لـه إنعكاسـات سـلبية عـلى البيئـة (الإجتماعيـة والطبيعيـة) للأفراد، وعلى هذا الأساس شعرت الجمعية ــ حسب إجابات المستجوبينــ بخطورة هـذا الوضع، فنظمت محاضرة <<حول التلوث الصناعي يوم 12 جـوان 2000 بمركـب الحديـد والصلب بعنابة، أين أبرزت من خلالهـا أهـم مشـاكل التلـوث النـاتج عـن هـذا المركـب وإنعكاساته على صحة الأفراد، وكيفية وضع إستراتيجية (وطنية) ناجعة لتسيير وحـدات الإنتاج بطريقة سليمة لا تنعكس سلبا على المحيط>>[1].

هـذا، وقـد نظمت الجمعيـة أيضا ــ بحسب إجابـات أعضــاء المكتــب الولائــي لعنابـة (02,94 %)ــ سلسلة محاضرات عبر مختلـف شـواطئ السـاحل الشرقـي مركـزة فيها على أهميـة المحافظـة عـلى نظافـة الشـواطئ، وكـذا الأخطـار التـي تهـدد المحـيط البحري، وكيفية التوصل إلى حلول لمواجهتها، وقد إختتمت بتبني مشروع (قافلة نظفـوا الشواطئ) الذي دام طيلـة موسـم الإصـطياف (خـلال سـنة 2002)، وهـدف إلى توعيـة وتحسيس الرأي العام بضرورة حماية الشواطئ من جميع مظاهر التلوث[2].

وبـالنظر إلى أهميـة النظافـة في الحيـاة الإجتماعيـة للأفـراد (بمـا في ذلـك نظافـة الوسط المعيشي)، قامت الجمعيـة ـــ حسـب إجابـات أعضـاء المكتـب الـولائي للطـارف (أي مـا نسـبته 02,94 %)ـــ بتنظـيم محــاضرة حــول <<نظافــة الوســط المعــيشي الــحضري>>، تركــزت حــول توعيــة الأفــراد بتنظيــف الوســط الــحضري الــذي يعيشون فيه، وهذا من منطلـق أن <<نظافـة الوسـط الـحضري مـن نظافـة الأفـراد>>

---

(1) عبدة، سليمة وآخرون: <<التلوث الصناعي.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصـادرة بعنابـة عـن الجمعيـة الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 03، سبتمبر 2000، ص 09.

(2) عزوز، آمال وآخرون: <<نشاطات الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسـان، الصـادرة بعنابـة عـن الجمعيـة الوطنية لحماية ومكافحة التلوث، العدد06, مارس 2003, ص 14.

وقد تم تنظيم هذه المحاضر يوم 25 أوت 2003, حيث ركزت على عدة نقاط يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- التعريف بالعوامل المرتبطة بتدهور النظافة بالوسط الحضري.
- توضيح أهمية الإعلام والتربية في تحسيس الأفراد من أجل المحافظة على الوسط الحضري والمعيشي.

هذا، عن المواضيع البيئية التي تناولتها هذه المحاضرات، أما عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في نشر ثقافة حماية البيئة، فقد أكد (12 عضو من بين 18 عضو دائم مستجوب، أي ما نسبته 66,66 %) أن هذه المحاضرات ساهمت في تحريك الفعل الثقافي البيئي في الوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه الجمعية، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (22)

يبين تجليات مساهمة المحاضرات في تحريك الفعل الثقافي البيئي

في الوسط الاجتماعي.

المكاتب الولائية / مدى تجليات مساهمة المحاضرات	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
تردد وحضور الأفراد لمتابعة هذه المحاضرات	02	08	02	08	02	08	02	08	02	08	02	08	12	48
زيادة عدد المنخرطين في الجمعية	03	12	01	04	02	08	02	08	01	04	01	04	10	40
نمو الوعي البيئي لدى الأفراد	01	04	00	00	01	04	01	04	00	00	00	00	03	12
المجموع	06	24	03	12	05	20	05	20	03	12	03	12	25	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 24).

(1) عزوز، آمال وآخرون: <<نشاطات الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية لبيئة ومكافحة التلوث، العدد07، ديسمبر 2003، ص 05.

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن (48 %) من إجابات أعضاء المكاتب الولائية [(08%) لكل منها]، تؤكد أن من تجليات مساهمة المحاضرات التي تقدمها في تحريك الفعل الثقافي البيئي في الوسط الذي تنشط فيه <<تردد وحضور الأفراد لمتابعة هذه المحاضرات>>، أو حيث يتم الإستفسار عن بعض الأوضاع البيئية التي يعيشونها يوميا، وطرح إنشغالاتهم بشأنها مثل (القمامات المنزلية، التلوث الصناعي، تدهور الوسط الحضري ... إلخ) ومن ثمة المشاركة في حل هذه المشكلات.

هذا، وقد أكدت إجابات المستجوبون في ذات السياق أيضا (40 %) أن من التجليات الأخرى لهذه المحاضرات في تحريك الفعل الثقافي البيئي <<زيادة عدد المنخرطين في الجمعية>> [مثلما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية سكيكدة (8 %) وولاية الطارف (08 %) وولاية عنابة (12 %) وولاية باتنة (04 %) وولاية قسنطينة (04 %) وولاية سوق أهراس (04 %)]. وهذا كله في النشاطات التي تقوم بها الجمعية في حماية البيئة، خاصة الحملات التطوعية.

فضلا عن هذا، فإن هذه المحاضرات أدت (بحسب إجابات المستجوبين 12%) إلى نمو الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع [مثلما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية عنابة (04 %) وولاية سكيكدة (04 %) وولاية الطارف (04 %)]. وهذا من خلال إبلاغهم الجمعية عن بعض المشكلات البيئية، وإلتماس الحلول الناجعة لها، وكذا المبادرة إلى غرس الأشجار وتزيين المحيط، وهو ما من شأنه أن يحقق مشاركة إيجابية وفعالة في حماية البيئة من قبل أفراد المجتمع.

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الجمعية تعمل على تنظيم ندوات لتوعية مختلف شرائح المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة، وهذا ما أكده أغلب المستجوبين (13 عضو من بين 18 عضو دائم مستجوب، أي ما نسبته 72,22%)،

حيث إعتبروا أن هذه الندوات تطرقت عموما إلى العديد من المواضيع البيئية، مثلما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (23)

يبين المواضيع البيئية التي تطرقت إليها الندوات التي نظمتها الجمعية.

المكاتب الولائية / المواضيع البيئية للندوات	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الإنتشار غير المنظم والواسع للنفايات عبر الأحياء	02	07,14	01	03,57	03	10,71	03	10,71	02	07,14	02	04,14	13	46,41
المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات	02	07,14	01	03,57	03	10,71	03	10,71	02	07,14	02	04,14	13	46,41
صيانة وترقية العمارة الجزائرية	01	03,57	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	03,57
مشاركة المرأة في التوعية وتسيير النفايات الصلبة	01	03,57	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	03,57
المجموع	06	21,42	02	07,14	06	21,42	06	21,42	04	14,28	04	14,28	28	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 26).

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن هناك إتفاقا بين إجابات أعضاء المكاتب الولائية (بنسبة 46,42 %) بأن هذه الندوات تطرقت أساسا إلى مشكلتي <<إنتشار غير المنظم للنفايات عبر الأحياء>> و<<المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات>> [مثلما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية سكيكدة (10,71 %) وولاية الطارف (10,71 %) وولاية عنابة (07,14 %) وولاية باتنة (07,14 %) وولاية سوق أهراس (07,14 %) وولاية قسنطينة (03,57 %)]، نظرا لنقص الوعي البيئي وكذا السلوكات أو الممارسات (السلبية) لبعض أفراد المجتمع، والتي أدت إلى

إنتشار النفايات والأوساخ والقاذورات في الشوارع والمدن، مما عمق من مشكلة التلوث الحضري، وأدى إلى إفساد الطابع الجمالي للمدن الجزائرية، من جهة. ومن جهة أخرى، فإن اللامبلاة وعدم الإهتمام بصيانة وتجديد قنوات تصريف المياه والقاذورات، نتج عنها أيضا إنتشار الأمراض (في الوسط الحضري) وإستفحال ظاهرة تكاثر (الباعوض) خاصة في فصل الصيف وما تسببه من إزعاج للأفراد. وهذه الندوات من شأنها أن تساعد على تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، وتنبيه السلطات المحلية إلى الاهتمام أكثر بنظافة المحيط.

هذا، وقد أكد أعضاء المكتب الولائي لعنابة (أي ما نسبته 03,57 %) أن الجمعية نظمت ندوة وطنية حول صيانة وترقية العمارة الجزائرية، وذلك يومي 6 و7 نوفمبر 2001 بولاية عنابة، حيث حضر الندوة منسقي المكاتب الولائية لكل من (باتنة، قسنطينة، سكيكدة، سوق أهراس) وعدد من الأساتذة الجامعيين، وتطرقت إلى أهم المشكلات البيئية التي يعاني منها الوسط الحضري الجزائري (إنتشار القمامات والأوساخ، عدم إكتراث الأفراد بالنظافة...) كما خرجت بعدة توصيات يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- ضرورة الحفاظ على النمط العمراني والجانب الجمالي للمدينة.
2- ضرورة وضع حد للقمامات الفوضوية المنتشرة داخل العمارات لإنعكاساتها السلبية على الصحة العمومية للأفراد.
3- تحسيس أفراد المجتمع بالمحافظة على المساحات الخضراء من خلال عدم تلويثها أو الإضرار بها.
4- إشراك الجمعيات البيئية عند إتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع التي لها علاقة بالتنمية الحضرية المستدامة.

---

(1) عبدة، سليمة وآخرون: <<أخبار الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد05، ماي 2002، ص 09.

وجدير بالذكر في هذا السياق، أن هذه الفكرة قد سبقت الإشارة إليها في هذا البحث من خلال مؤتمر التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستديمة (سنة 2000)، الذي أكد على أهمية تعاون الجمعيات والبلديات في مجال التنمية الحضرية والبيئية من أجل التصدي لمشكلات (تلوث الهواء وتراكم النفايات الصلبة، وإنتشار السكنات العشوائية).

هذا، وبالنظر إلى دور المرأة في إدارة البيئة وتوعية أجيال المستقبل بالمحافظة عليها، فقد أكد أعضاء المكتب الولائي لعنابة (أي ما نسبته03,57%) أن الجمعية نظمت ندوة حول مشاركة المرأة في التوعية وتسيير التفايات الصلبة يومي 15ـــ16 أفريل (2003) بولاية عنابة، حيث أكد الحاضرون على العلاقة الوثيقة التي تربط المرأة بالبيئة، من خلال دورها في التقليل من نسبة النفايات المنزلية عن طريق إقتناء حاجيات الأسرة المختلفة بقدر الحاجة، وكذلك فصل النفايات العضوية وغير العضوية (البطريات والمبيدات والمواد البلاستيكية وغيرها)، وكذلك الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والبيئية (ترشيد إستهلاك الماء) وحفظ القمامة بأساليب صحية. ومن خلال كل هذا فإن المرأة تلعب أيضا دورا هاما في تربية أجيال المستقبل وتطوير قيهم تجاه البيئة، وكذا تكريسها لمفهوم التربية البيئية لدى الزوج والإبن وكل أفراد الأسرة بحسب رؤية الجمعية[1].

وبهذا يمكن القول أن هذه الندوات ساهمت ـــ بحسب ما أكده أغلب المستجوبين ـــ (12 عضو دائم مستجوب، وهو ما يمثل نسبة 66,66 %) في ترقية الفعل الثقافي البيئي، والجدول التالي يوضح بتفاصيل أكثر تجليات هذه المساهمة في الوسط الإجتماعي الذي تنشط فيه الجمعية:

---

(1) أنظر: عزوز، آمال وآخرون: <<نشاطات الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية لبيئة ومكافحة التلوث، العدد 06، مارس 2003، ص 15.

جدول رقم (24)

يبين تجليات مساهمة الندوات في ترقية الفعل الثقافي البيئي.

المكاتب الولائية / مدى إسهام الندوات في ترقية الفعل الثقافي البيئي	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
إقبال المواطنين على هذه الندوات	01	08,33	00	00	00	00	01	08,33	01	08,33	01	08,33	04	33,33
نمو الوعي البيئي لدى الأفراد	02	16,66	00	00	01	08,33	00	00	01	08,33	01	08,33	05	41,66
مشاركة المجتمع المدني في هذه الندوات	00	00	00	00	00	00	01	08,33	01	08,33	00	00	02	16,66
إستقطاب إهتمام الوسط المثقف بالقضايا البيئية	00	00	00	00	01	08,33	00	00	00	00	00	00	01	08,33
المجموع	03	25	00	00	02	16,66	02	16,66	03	25	02	16,66	12	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 28).

يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول أن نسبة (41,66 %) من إجابات أعضاء المكاتب الولائية تذهب للتأكيد بأن من تجليات مساهمة الندوات في ترقية الفعل الثقافي البيئي لدى أفراد المجتمع <<نمو الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع>> من خلال تغير بعض السلوكات السلبية المضرة بالبيئة إلى سلوكات إيجابية تكمن مثلا في تجميع القمامات والنفايات المنزلية في أماكن خاصة، بدلا من رميها بصفة عشوائية في الأحياء والمدن، إضافة إلى مشاركة أفراد المجتمع في الحملات التطوعية (التحسيسية) التي نظمتها الجمعية قصد تنظيف المجمعات السكنية والمساهمة في حماية البيئة [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية عنابة (16,66 %) وولاية سكيكدة (08,33%) وولاية باتنة (08,33 %) وولاية سوق أهراس (08,33 %)].

علاوة على هذا، فقد أكد المستجوبون أيضا (33,33 %) أن من هذه التجليات <<إقبال المواطنين على هذه الندوات>>، حيث يطرحون في هذا الإطار إنشغالاتهم فيما يتعلق بالبيئة (كالنفايات الحضرية والصناعية) وإلتماس الحلول الناجعة لها، إضافة إلى الرغبة في الإنخراط والعضوية في الجمعية، وهذا لتدعيم العمل التطوعي الذي تقوم به الجمعية.

هذا، وقد تمكنت الجمعية أيضا في هذه الندوات ــ حسب إجابات المستجوبين (16,66%)ــ من جلب مشاركة المجتمع المدني (كالجمعيات الثقافية والبيئية) فيها وهذا لتدعيم نشاطات الجمعية، وتفعيل دورها في ترسيخ ثقافة حماية البيئة في المجتمع.

فضلا عن ذلك فقد أكدت إجابات مستجوبي مكتب الجمعية بولاية سكيكدة (08,33 %) بأن من تجليات مساهمة هذه الندوات في ترقية الفعل الثقافي البيئي هو <<إستقطاب إهتمام الوسط المثقف بالقضايا البيئية>> وذلك من خلال مشاركة الأساتذة والطلبة في تنشيط هذه الندوات وإثراءها عبر التساؤلات والمناقشات التي تعمل على بلورة الوعي البيئي لدى فئات المجتمع، وتحسيسهم بضرورة الإهتمام الفعلي بالبيئة.

هذا ومن الأهمية بمكان أو بلورة الوعي البيئي لدى مختلف شرائح المجتمع، يتدعم أيضا بتنظيم معارض (صور فوتوغرافية ولوحات معبرة عن البيئة الجميلة) قد يكون لها الأثر الإيجابي في نفسية الأفراد من خلال تحريك مشاعرهم وأحاسيسهم نحو الإهتمام بالبيئة. وفي هذا الإطار أكد أغلب المستجوبين (15 عضو من بين 18 عضو دائم مستجوب، أي ما نسبته 83,33%)، أن الجمعية تنظم معارض تحسيسية حول الوضع الحالي للبيئة وأهمية المحافظة عليها، وذلك لمختلف شرائح المجتمع، كما أكدوا في نفس السياق أن تنظيم هذه المعارض يخضع للإعتبارات التالية:

جدول رقم (25)

يبين الإعتبارات التي تنظم على أساسها المعارض

المكاتب الولائية / الإعتبارات	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
مناسبات معينة متعلقة بالبيئة	03	11,53	01	03,84	02	07,69	03	11,53	03	11,53	03	11,53	15	57,69
برنامج يراعي المناسبات المتعلقة بالبيئة والأوقات التي تساعد الأفراد على الإقبال عليها (أوقات العطل المدرسية، العطل الأسبوعية)	02	07,69	01	03,84	02	07,69	03	11,53	02	07,69	01	03,84	11	42,30
المجموع	05	19,23	02	07,69	04	15,38	06	23,07	05	19,23	04	15,38	26	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 30).

يتبين من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن أغلب إجابات أعضاء المكاتب الولائية (أي ما نسبته 57,69 %) تعتبر تنظيم المعارض يخضع إلى مناسبات معينة متعلقة بالبيئة، كاليوم العالمي للشجرة (21 مارس) واليوم العالمي للمياه (22 مارس) وغيرها من المناسبات التي قد تسهم في رفع الوعي البيئي لدى الأفراد، وتحسسهم بأهمية المحافظة على البيئة والمشاركة في تنميتها (كغرس الأشجار والإستغلال العقلاني للمياه) [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية عنابة (11,53 %) وولاية الطارف (11,53 %) وولاية باتنة (11,53 %) وولاية سكيكدة (07,69 %) وولاية قسنطينة (03,84 %)]. وفي هذا الصدد شاركت الجمعية في عدة معارض وطنية منها <<معرض بقصر الثقافة (بولاية عنابة) بمناسبة اليوم العالمي للشجرة (21 مارس) واليوم العالمي للتنوع البيبولوجي

(29 ديسمبر)، تضمن عرض مجسم التشجير وتوعية الأفراد بالمحافظة على الموارد الطبيعية>>[1].

فضلا عن معارض متعلقة بمناسبات بيئية، كاليوم العالمي للسياحة (27 سبتمبر)، حيث تم عرض صور وأشرطة فيديو لمختلف المناطق السياحية في الجزائر[2]، وهو ما يسمح بتحسيس أفراد المجتمع بالمحافظة على المناطق السياحية (كالغابات والمنتزهات الخضراء والجبال والشواطئ)، وتكوين (ثقافة سياحة بيئية) لدى الأفراد بالنظر إلى أهمية السياحة في عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

هذا، وقد أكد المستجوبون أيضا أن الجمعية نظمت معارض بمناسبة اليوم العالمي للمياه (22 مارس) واليوم العالمي للأرصاد الجوية (23 مارس) بالتنسيق مع جميع الهيئات المهتمة بالبيئة، حيث تم عرض صور تبرز أهمية الأرصاد الجوية في حماية البيئة، وكذلك صورة تتعلق بالثروة المائية وما تتعرض له من مخاطر التلوث[3].

من جهة أخرى، فقد أكدت إجابات أعضاء المكاتب الولائية أيضا (أي بما نسبته 42,30 %) أن تنظيم هذه المعارض قد خضع لبرنامج يراعي المناسبات المتعلقة بالبيئة والأوقات التي تساعد الأفراد على الإقبال عليها (أوقات العطل المدرسية، العطل الأسبوعية) [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية الطارف (11,53 %) وولاية عنابة (07,69 %) وولاية سكيكدة

(1) عبدة، سليمة وآخرون: <<أخبار الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 03، سبتمبر 2000، ص05.

(2) عبدة، سليمة وآخرون: <<اخبار الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادر بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 04، مارس 2001، ص08.

(3) عبدة، سليمة وآخرون: <<اخبار الجمعية.>>، مجلة البيئة والإنسان، الصادر بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 05، ماي 2002، ص07.

(07,69 %) وولايـة باتنـــة (07,69 %) وولايـــة قسنطينـــة (03,84 %) وولايـة سـوق أهـراس (03,84 %)]. ولا شـك أن ذلـك مـن شـأنه أن يعمـم الفائـدة لجميـع الشرائـح الاجتماعية (طلبة، أساتذة، تلاميذ مدارس، عـمال)، ويمكـنهم مـن زيـارة هـذه المعـارض ولفت إنتباههم من خلال الصور واللوحات المعروضةـ إلى بعـض القضـايا البيئيـة مثـل: الإقتصاد في إستخدام المياه، المحافظة على الشجرة، وغيرها من القضايا البيئية.

ومن جانب فعالية هذه المعارض، فقد اكد أغلب المستجوبين (14 عضو مـن بـين 18 عضو دائم مسـتجوب، أي مـا نسـبته 77,77 %) بأنهـا وجـدت صـدى إيجـابي لـدى مرتاديها (زوارها)، ويتجلى ذلك، بحسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (26)

يبين مظاهر الصدى الإيجابي الذي تركته المعارض التحسيسية

التي نظمتها الجمعية لدى زوارها.

المكاتب الولائية / الصدى الإيجابي للمعارض	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
إقبال الأفراد على هذه المعارض	02	10	00	00	01	05	03	15	03	15	03	15	12	60
نمو الوعي البيئي لدى الأفراد	01	05	01	05	01	05	00	00	00	00	00	00	03	15
طلب الإستفسار عن بعض القضايا البيئية	00	00	00	00	01	05	01	05	01	05	01	05	04	20
تقديم الاقتراحات	00	00	00	00	00	00	00	00	01	05	00	00	01	05
المجموع	03	15	01	05	03	15	04	20	05	25	04	20	20	100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 32).

فمـن خـلال البيانـات الـواردة في الجـدول أعـلاه يتبـين أن أكـثر إجابـات أعضـاء المكاتــب الولائيــة (أي مــا نســبته 60 %) تــذهب للتأكيــد بــأن الصــدى الإيجــابي الـذي تركتـه هـذه المعـارض لـدى زوارهـا تمثـل في الإقبـال المكثـف للأفـراد عـلى هـذه

المعــارض [كــما هــو الحــال بالنســبة لمســتجوبي كــل مــن مكاتــب ولايــة الطــارف (15 %) وولاية باتنة (15 %) وولاية سوق أهراس (15 %) وولاية عنابة (10 %) وولايـة سكيكدة (05 %)]. ويرجع ذلك إلى الرغبة في التعرف على الأوضـاع البيئيـة عـن طريـق الصور واللوحات، مما قد ينمي عندهم الرغبة والسعي إلى التمتع بتلك البيئة النظيفـة، والمحافظة عليها، وحمايتها من جميع مظاهر التلوث.

علاوة على هذا، فقد أكدت إجابات أعضاء المكاتب الولائيـة أن الصـدى الإيجـابي للمعارض تمثل أيضا في <<طلب الإستفسار عن بعض القضايا البيئية>> من قبـل الأفـراد [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كـل مـن مكاتـب ولايـات سـكيكدة والطـارف وباتنـة وسوق أهراس بنسب متساوي (05 %)]. ويرجع ذلك إلى كـون المعـارض تـدفع بـالأفراد إلى المشاركة في التعبير عن إنشغالاتهم البيئية.

هذا، وقد تبين أيضا من خلال إجابات المسـتجوبين (وبمـا نسـبته 15 %) أن هـذه المعارض ساهمت في <<نمو الـوعي البيئـي لـدى الأفـراد>> مـن خـلال تحسـيس أفـراد المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة، والمشاركة (الفعلية) في الحمـلات التطوعيـة التـي تقوم بها الجمعية (كغرس الأشجار، تنظيف الشوارع والأحياء وغيرهـا) [كـما هـو الحـال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولايات عنابة وقسنطينة وسـكيكدة بنسـب متسـاوية (05 %)].

وهكذا يمكن القول ــ بناء على ما سبقــ أن مشاركة الجمعية في البرامج الإعلاميـة (عبر الإذاعة والتلفزيون) والمحاضرات والندوات والمعارض التحسيسية الموجهة لمختلـف شرائح المجتمع، يدخل في إطار ترسيخ مفهوم الثقافة البيئيةــ والذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من البحثــ باعتباره شكلا من أشكال التعليم غير النظامي (غير المدرسي) الذي يستهدف تنمية الوعي البيئي، وخلق مجتمع واع بقضايا البيئة.

وجــدير بالــذكر في ســياق آخــر، أن نشر الثقافــة البيئيــة في المجتمــع، يحتــاج ــ مهما يكن ــ إلى وسائل تربوية وآليـات تعمـل عـلى ترسـيخ الـوعي البيئـي لـدى فئـة

عريضة من المجتمع، وتعريفهم بالنشاطات التي تقوم بها الجمعية (عـلى أرض الواقـع).

وفي هذا الصدد اعتبر أغلب المستجوبين (15 عضو من بين 18 عضو دائم مسـتجوب، أي ما نسـبته 83,33 %) أن الجمعيـة تسـتخدم وسـائل تربويـة معينـة في ترسـيخ الثقافـة البيئية لدى فئات عريضة من المجتمع، ويتضح ذلك بالتفصيل من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (27)

يبين الوسائل التربوية التي تستخدمها الجمعية في ترسيخ الثقافة البيئية.

المكاتب الولائية / الوسائل التربوية	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
مجلـة تعنـى بالبيـئة والإنسان	03	04,34	01	01,44	02	02,89	03	04,34	03	04,34	03	04,34	15	21,73
مطويات للتوعية البيئية	03	04,34	01	01,44	02	02,89	03	04,34	03	04,34	03	04,34	15	21,73
كتيبات تعنى بمواضيع البيئة والمحاضر التي تهددها وتهدد مستقبل الإنسان الجزائري	00	00	01	01,44	02	02,89	02	02,89	02	02,89	02	02,89	09	13,04
دلائل توضح كيفية التعامل الحضاري والسليم مع المحيط البيئي	03	04,34	01	01,44	02	02,89	02	02,89	01	01,44	00	00	06	08,69
نشرات تعنى بالبيئة، مفاهيمها ومستجداتها معلقة في لوحات جدارية	03	04,34	01	01,44	02	02,89	02	02,89	02	02,89	02	02,89	12	17,39
أشرطة فيديو تهتم بالوضع البيئي الحقيقي في الولايات التي تنشط فيها الجمعية	03	04,34	01	01,44	02	02,89	02	02,89	02	02,89	02	02,89	12	17,39
موقع على الأنترنات يعرف بالوضع البيئي	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المجموع	12	07,39	06	08,69	11	15,94	14	20,28	13	18,84	13	18,84	69	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات إستمارة البحث (السؤال رقم 34).

فالبيانات الواردة في الجدول أعلاه تؤكد أن هناك تنوع في الوسائل التربوية التي تستخدمها الجمعية في ترسيخ الثقافة البيئية في المجتمع، حيث تذهب (نسبة 21,73 %) من إجابات أعضاء المكاتب الولائية إلى التأكيد بأن أهم هذه الوسائل هي <<مجلة تعنى بالبيئة والإنسان>> و<<مطويات للتوعية البيئية>> [كما هو الحال على السواء بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية عنابة(04,34 %) وولاية الطارف (04,34 %) وولاية باتنة (04,34 %) وولاية سوق أهراس (04,34%) وولاية سكيكدة (02,89%) وولاية قسنطينة (01,44%)]، ولا شك أن هذين الوسيلتين (المحلية والمطبوعات) تعتبران من الوسائل التربوية الهامة في مجال التوعية بالمشكلات البيئية المختلفة التي يعيشها الفرد الجزائري (في حياته الإجتماعية واليومية).

فالمجلة مثلا (مجلة البيئة والإنسان التي تصدر عن الجمعية)، وعلى الرغم من قلة الإمكانيات المادية في طبعها ـ حسب إجابات المستجوبين ـ إلا أنها تعتبر وسيلة تربوية هامة في التعريف بمهام ونشاطات الجمعية المختلفة (ملتقيات، ندوات، محاضرات، معارض، تحقيقات ميدانية وغيرها من النشاطات) في مجال حماية البيئة ونشر الوعي البيئي في المجتمع، فضلا عن إثارتها لبعض المشكلات البيئية ـ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ـ التلوث الحضري والصناعي، التصحر، النفايات الصلبة ... إلخ وجدير بالذكر هنا، أنه صدر منها (08 أعداد) منذ شهر (سبتمبر 1999) إلى غاية (ماي 2004).

إضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أهمية التوعية ونشر الثقافة البيئية لدى فئات المجتمع المحلي بصفة خاصة، تستخدم الجمعية أيضا مطبوعات تتضمن عدة مواضيع بيئية مثل: التلوث الصناعي، أخطار التفايات الصلبة على صحة الإنسان، الأخطار التي تهدد المحيط (الشواطئ) ... إلخ، حيث يمكن أن تسهم في الإرتقاء بالوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

إلى جانب هذا، وضمن السياق نفسه، فقد ذهبت إجابات الأعضاء المستجوبين (17,39 %) إلى التأكيد على أن الجمعية تستخدم أشرطة فيديو تهتم بالوضع البيئي الحقيقي في الجزائر عموما، وفي الولايات التي تنشط فيها الجمعية أكثر، مثل: إنجاز أشرطة حول أثار التلوث يمكن أن تسهم في تثقيف الأفراد بيئيا وجعلهم يهتمون أكثر بحماية البيئة (كعرض أشرطة عن الحملات التطوعية التي تقوم بها الجمعية أيضا).

علاوة على ذلك، فإن هذه الأشرطة تهتم [كما هو الحال بالنسبة لمستجوبي كل من مكاتب ولاية عنابة (04,34 %) وولاية سوق اهراس (04,34 %) وولاية الطارف (02,89 %) وولاية باتنة (02,89 %) وولاية قسنطينة (01,44 %) وولاية سكيكدة (01,44 %)]. ببعض التحقيقات الميدانية التي تقوم بها الجمعية حول عدد من المواضيع مثل: نهب رمال الشواطئ، التلوث الصناعي، التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، حيث تقدمها إلى الجهات المعنية (كشرطة حماية البيئة والعمران) من أجل إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المعتدين على البيئة.

كما أكد المستجوبين أيضا في نفس السياق (وبنفس النسب السابقة)، أن الجمعية تستخدم نشرات تعنى بالبيئة (مفاهيمها ومستجداتها) مثل: التلوث الصناعي، المياه المستعملة، النفايات الصلبة، التصحر، حيث تعلق في لوحات جدارية ليطلع عليها المشاهد، في محاولة لإثارة إنتباهه وتحسيسه أكثر.

علاوة على هذا، فقد أكدت إجابات أعضاء المكاتب الولائية أيضا (بما نسبته 13,04 %) أن الجمعية تستخدم <<كتيبات>> تعنى بالبيئة والمخاطر التي تهددها، مثل مشكلة التلوث الصناعي الناتج عن المركبات الصناعية الضخمة (أسميدال، أسبات عنابة، أرزيو) وإنعكاساتها على البيئة الطبيعية (كتدمير المساحات الخضراء، والإضرار بالموارد الطبيعية ... إلخ)، وكذا المخاطر التي تهدد الإنسان الجزائري كمرض الربو— كما سبقت الإشارة إلى ذلك في هذا

البحث والذي أصبح يهدد الكثير من الأفراد، كما تقدم هذه الكتيبات بعض الحلول الكفيلة بمواجهة هذه المشكلات البيئية الخطيرة [كما هو الحال في إجابة كل من مستجوبي مكاتب ولاية سكيكدة (02,89 %) وولاية الطارف (02,89 %) وولاية باتنة (02,89 %) وولاية سوق أهراس (02,89 %) وولاية قسنطينة (01,44 %)].

هذا، وقد أكدت إجابات المستجوبين أيضا (بما نسبته 08,69 %) أن الجمعية تستخدم دلائل توضح كيفية التعامل السليم والحضاري مع المحيط البيئي، وتفادي المخاطر البيئية أيا كانت طبيعتها [كما هو الحال في إجابات كل من مستجوبي مكاتب ولاية عنابة (04,34 %) وولاية سكيكدة(02,89 %) وولاية الطارف (02,89 %) وولاية قسنطينة (01,44 %) وولاية باتنة (01,44 %)]. ويدخل ذلك في إطار تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، وتحسيسهم بأهمية الحفاظ على البيئة وترشيد سلوكاتهم وممارساتهم اليومية في التعامل مع البيئة مثل: الإقتصاد في إستخدام المياه، التقليل من وقود السيارات، عدم رمي القمامات والنفايات المنزلية في الشوارع والطرقات، الإهتمام بالمساحات الخضراء، التشجير وغيرها.

في مقابل كل ذلك فإن جميع أعضاء المكاتب الولائية المستجوبين (100 %) أكدوا عدم توفر الجمعية على موقع للأنترنات يسمح بإبراز نشاطاتها المذكورة آنفا أكثر، وتوسيع دائرة الإستقطاب الكبير بالحجم الذي تطمح إليه الجمعية محليا ودوليا وهو رهان تسعى الجمعية لكسبه في القريب العاجل.

وعلى كل فإنه على الرغم من توفر بعض الوسائل التربوية المعتمدة من قبل الجمعية في سبيل نشر الثقافة البيئية، إلا أن أغلب المستجوبين (11 عضو من بين 18 عضو دائم مستجوب، أي ما نسبته 61,11 %) أكدو بأن هذه الوسائل غير كافية بالنظر لحجم الرسالة التوعوية التي عهدت بها الجمعية إلى نفسها مع عدم

إقتراحهم بما يمكن أن يسجل كإضافة نوعية أخرى لنشاطات الجمعية في هذا الصدد.

ثانياً- الصعوبات التي تواجهها الجمعية عند أداء دورها في نشر الثقافة البيئية:

لقد أجمع كل أعضاء المكاتب الولائية المستجوبين (100 %) بأن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث تواجه صعوبات تحول دون أدائها للدور الفعال والمنتظر منها كما ينبغي في نشر الثقافة البيئية في المجتمع، وتتمثل هذه الصعوبات (بالدرجة الأولى) في القضايا المادية، حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (28)

يبين الصعوبات المادية التي تواجهها الجمعية.

المكاتب الولائية / الصعوبات المادية	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
عدم وجود مقرات كافية للجمعية عبر الولايات التي تنشط فيها الجمعية	02	03,77	03	05,66	02	03,77	02	03,77	02	03,77	03	05,66	15	28,30
نقص الإعتمادات المالية المخصصة للجمعية ...	03	05,66	03	05,66	03	05,66	03	05,66	03	05,66	03	05,66	18	33,96
عدم إستفادة الجمعية من قاعات/أماكن ...	02	03,77	03	05,66	01	01.88	00	00	02	03,77	01	01,88	09	16,98
عدم توفر إمكانات سحب الوسائل التربوية المساعدة على نشر الثقافة البيئية	00	00	03	05,66	01	01,88	00	00	03	05,66	02	03,77	11	20,73
المجموع	07	13,20	12	22,64	10	18,86	05	09,43	10	18,86	09	16,98	53	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات استمارة البحث (السؤال رقم 38).

فمـن خـلال البيانـات الـواردة في الجـدول أعـلاه، يظهـر أن أغلـب الإجابـات (33,96%) تذهب للتأكيد بأن أكثر الصعوبات المادية التي تواجهها الجمعيـة تتمثـل في نقص الإعتمادات المالية المخصصة للجمعية، والتي قـد تقلـص مـن نشـاطاتها في المجـال البيئي التوعوي، وهذا من قبل مديرية التمويل والشؤون العامة، إضـافة إلى ذلـك، فـإن هناك نقص في تقـديم التـبرع والهبـات والمسـاعدات الماديـة مـن قبـل القطـاع الخـاص، والمؤسسات العمومية الاقتصادية والمتطوعين [كما هو الحال في إجابـات كـل مسـتجوبي مكاتب الولايات بنسب متساوية(05,66 %)].

هذا، وقد أكدت إجابات أعضاء المكاتب الولائية أيضـا (بمـا نسـبته 28,30 %) أن الجمعية لا تتوفر على مقرات كافية عـبر الولايـات والـدوائر الكـبرى التـي تنشـط فيهـا، وهذا ما يؤثر سلبا على نشاطات الجمعيـة سـواء عـلى مسـتوى الإجتماعـات واللقـاءات التـي يجريهـا أعضـاء الجمعيـة لبحـث المشـكلات البيئيـة، أو تنظـيم الملتقيـات والأيـام الدراسية المتعلقة بالتحسيس والتوعية [كما هـو الحـال في إجابـات كـل مـن مسـتجوبي مكاتب ولاية قسنطينة (05,66 %) وسـكيكدة (05,66 %) وسـوق أهـراس (05,66 %) وعنابة (03,77 %) والطارف (03,77 %)] وهـو مـا تمكنـا مـن ملاحظتـه خـلال زيارتنـا الميدانية إلى الولايات التي شملتها الدراسة، بحيث لاحظنا أن بعـض المكاتـب الولائيـة لا تتوفر على مقرات واسعة مثل (الطارف، سوق أهراس، قسنطينة)، مـما يجعـل الأعضـاء يجدون صعوبة في عقد إجتماعاتهم.

عـلاوة عـلى ذلـك، فقـد أكـدت إجابـات أعضـاء المكاتـب الولائيـة (بمـا نسـبته 20,75 %) أن الجمعيـة لا تتـوفر عـلى الإمكانـات الماديـة الكافيـة لسـحب الوسـائل التربويـة المسـاعدة عـلى ترسـيخ الثقافـة البيئـة في المجتمـع (المجـلات، المطويـات، الكتيبـات، الـدلائل ...)، حيـث يـرتبط هـذا الإشـكال بعـدم تـوفر تجهيـزات خاصـة بـنقص التمويـل والاعـتمادات الماليـة المخصصـة للجمعيـة مـن قبـل الجهـات المختصـة.

فمن خلال دراستنا الميدانية تبين أن الجمعية تعتمد في سحب الوسائل التربوية على بعض الهبات المقدمة والقليلة جدا من طرف بعض المؤسسات الاقتصادية مثل (مؤسسة الحديد والفوسفات، مؤسسة سوناطراك، مؤسسة المشروبات الغازية...)، كما تعتمد أيضا على المصادر الذاتية والمتمثلة في إشتراكات الأعضاء والمنخرطين في الجمعية [كما هو الحال في إجابات كل من مستجوبي مكاتب ولاية قسنطينة (05,66 %) وباتنة (05,66 %) وسوق أهراس(03,77%) وسكيكدة (01,88 %)].

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الجمعية لا تستفيد ـــ حسب إجابات المستجوبين (بما نسبته 16,68 %)ــ من قاعات/أماكن خاصة تستوعب مختلف شرائح المجتمع عند تقديم المحاضرات وتنظيم الندوات والمعارض، حيث تضطر في هذا الإطار إلى كراء بعض الأماكن مثل (قاعات المحاضرات)، أو إلتماس المساعدة من قبل مديرية الثقافة لإستغلال دور الثقافة في تنظيم النشاطات المتعلقة بنشر الثقافة البيئية في المجتمع [كما هو مؤكد من خلال إجابات كل من مستجوبي مكاتب ولاية قسنطينة (05,66 %) وعنابة (03,77 %) وباتنة(03,77 %) وسكيكدة (01,88 %) وسوق أهراس (01,88 %)].

وعلى كل يمكن القول أن هذه الإجاباتــ على الرغم من إختلاف النسب المسجلة فيهاــ تؤكد أن هناك صعوبات مادية تواجهها الجمعية تحول دون تفعيل دورها في نشر الثقافة البيئية، فماذا إذا عن الصعوبات غير المادية ؟

جدول رقم (29)

يبين الصعوبات غير المادية التي تواجهها الجمعية.

المكاتب الولائية / الصعوبات غير المادية	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
التوقيت غير المناسب للحصص الخاصة بالبرامج الإعلامية	01	02,56	03	07,69	01	02,56	00	00	01	02,56	01	02,56	07	17,94
عدم تجاوب القائمين على المؤسسات التربوية مع الجمعية	01	02,56	02	05,12	03	07,69	00	00	00	00	01	02,56	07	17,94
عدم إستفادة المنخرطين في الجمعية من تكوين خاص	02	05,12	01	02,56	03	07,69	03	07,69	03	07,69	03	07,69	15	38,46
تدخل أطراف خارجية في تسيير شؤون الجمعية	00	00	02	05,12	00	00	00	00	00	00	01	02,56	03	07,69
نقص الإتصال بين المكاتب الولائية والمكتب الوطني للجمعية	01	02,56	02	05,12	01	02,56	01	02,56	01	02,56	01	02,56	07	17,94
المجموع	05	12,82	10	25,64	08	20,51	04	10,25	05	12,82	07	17,94	39	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات إستمارة البحث (السؤال رقم 38).

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن معظم إجابات أعضاء المكاتب الولائية (بما نسبته 38,46 %) تؤكد عدم إستفادة المنخرطين في الجمعية من تكوين خاص يساعدهم في عملهم التطوعي، لاسيما في مجال نشر الثقافة البيئية، وهو ما ينعكس سلبا ـــ بشكل أو بآخر ــ على دور الأعضاء التوعوي، لأن نقص التكوين يؤدي على نقص المهارات والخبرات، خاصة في مجال توعية الأفراد بالحفاظ على البيئة، وتغيير سلوكاتهم وممارساتهم المضرة بالبيئة [مثلما هو مؤكد في إجابات كل من مستجوبي مكاتب ولاية سكيكدة

(07,69 %) وولاية الطارف (07,69 %) وولاية باتنة (07,69 %) وولاية سوق أهراس (07,69 %) وولاية عنابة (05,12 %) وولاية قسنطينة (02,56 %)].

كما نلاحظ أيضا في ذات الصدد، أن (نسبة 17,94 %) من إجابات أعضاء المكاتب الولائية تذهب للتأكيد على أن الصعوبات غير المادية الأخرى التي تواجهها الجمعية تتمثل في ما يلي:

- التوقيت غير المناسب للحصص الخاصة بالبرامج الإعلامية المرتبط بالبيئة في الإذاعة والتلفزيون، حيث لا يخضع ذلك إلى تنظيم يساعد الأفراد على تتبعها، خاصة في أوقات العطل المدرسية والعطل الأسبوعية حتى يكون لها الأثر الإيجابي في إيصال الرسالة البيئية [مثلما هو مؤكد في إجابات كل من مستجوبي ولاية قسنطينة (07,69 %) وولاية عنابة (02,56 %) وولاية سكيكدة (02.56 %) وولاية باتنة (02,56 %) وولاية سوق أهراس (02,56 %)].
- عدم تجاوب القائمين على المؤسسات التعليمية مع الجمعية، لعدم تفهمهم لحساسية الوضع البيئي الحالي في الجزائر وخطورته على الأجيال الحالية واللاحقة، وكذا دور الجمعية في التوعية بكل ذلك، ويرجع ذلك أساسا إلى نقص الوعي لدى بعض مدراء المؤسسات التربوية بأهمية الدور (التربوي والثقافي) الذي يمكن أن تلعبه الجمعية في نشر الثقافة البيئية خاصة لدى تلاميذ المدارس [مثلما هو مؤكد في إجابات كل من مستجوبي مكاتب ولا ية سكيكدة (07,69 %) وولاية قسنطينة (05,12 %) وولاية عنابة (02,56 %) وولاية سوق أهراس (02,56 %)]
- نقص الإتصال بين المكاتب الولائية والمكتب الوطني للجمعية، وهذا ما قد يؤثر سلبا على مشاركة الأعضاء في تحديد أهداف ونشاطات الجمعية بكل دقة، وكذلك قد يقلص نوعا ما من التعاون والتضامن والتنظيم بين أعضاء الجمعية، وهذا من شأنه أن يحدث إختلالا وظيفيا

في عمل الجمعية التوعوي والتحسيسي [مثلما هو مؤكد في إجابات كل من مستجوبي مكاتب ولاية قسنطينة (05,12 %) وولاية عنابة (02,56 %) وولاية سكيكدة (02,56 %) وولاية الطارف (02,56 %) وولاية باتنة (02,56 %) وولاية سوق أهراس (02,56 %)].

هذا، وجدير بالملاحظة في السياق ذاته أيضا، أن هناك نسبة قليلة (07,69%) من إجابات المستجوبين تؤكد على أن تدخل أطراف خارجية في تسيير شؤون الجمعية وإعداد برامجها التنشيطية يمثل صعوبة تواجه الجمعية في أداء دورها التوعوي [مثلما هو مؤكد في إجابات كل من مستجوبي مكتبي ولاية قسنطينة (05,12 %) وولاية سوق أهراس (02,56 %)].

وعلى كل فإن هذه الصعوبات ــ وإن إختلفت إجابات المستجوبين حولها ــ تبقي تمثل معوقات وظيفية تواجهها الجمعية عندأداء دورها المنتظر في نشر الثقافة البيئية.

وفي هذا الإطار يقترح المستجوبون جملة من الحلول الكفيلة ــ حسب رأيهم ــ بتجاوز هذه الصعوبات، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (30)

يبين الاقتراحات المقدمة لتجاوز هذه الصعوبات.

المكاتب الولائية / الاقتراحات المقدمة بتجاوز الصعوبات	عنابة		قسنطينة		سكيكدة		الطارف		باتنة		سوق أهراس		المجموع الكلي للتكرارات	%
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
زيادة الدعم المالي من قبل السلطات المحلية	03	11,11	03	11,11	01	03,70	03	11,11	01	03,70	00	00	11	40,74
تفعيل التنسيق بين المكتب الوطني والمكاتب الولائية	01	03,70	00	00	00	00	00	00	01	03,70	02	07,40	04	14,81
تنسيق الجمعية مع جمعيات أخرى عاملة في الحقل البيئي	00	00	00	00	00	00	01	03,70	02	07,40	00	00	03	11,11
تكوين أعضاء مختصين في مجال البيئة	00	00	00	00	00	00	00	00	01	03,70	01	03,70	02	07,40
توعية المواطنين للمشاركة في أنشطة الجمعية	00	00	00	00	00	00	01	03,70	01	03,70	00	00	02	07,40
تنسيق الجمعية مع وسائل الإعلام	01	03,70	02	07,40	01	03,70	01	03,70	00	00	00	00	02	07,40
المجموع	05	18,81	05	18,81	02	07,40	06	22,22	06	22,22	03	11,11	27	≈ 100

ملاحظة: تجدر الإشارة في هذا الصدد أن هناك من المبحوثين من أجاب بأكثر من إجابة واحدة.

المصدر: بيانات إستمارة البحث (السؤال رقم 39).

يتبين من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن نسبته (40,74 %) أن إجابات أعضاء المكاتب الولائية تذهب للتأكيد بأن أهم حل مقترح لمجابهة الصعوبات التي تعترض عمل الجمعية، يتمثل في زيادة الدعم المالي من قبل السلطات المحلية، خاصة (مديرية التنظيم والشؤون العامة) بوصفها المديرية المسؤولة عن تمويل الجمعيات [مثلما هو مؤكد في إجابات كل من مكاتب ولاية عنابة (11,11%) وولاية قسنطينة (11,11 %) وولاية الطارف (11,11 %) وولاية سكيكدة (03,70 %) وولايو باتنة (03,70 %)].

كما أكدت إجابات المستجوبين أيضا (بما نسبته 18,51 %) على ضرورة تفعيل التنسيق أكثر بين الجمعية ووسائل الإعلام، حتى تتمكن من إيصال

رسالتها البيئية إلى جميع الأفراد، على إختلاف مستوياتهم الثقافية والعلمية [مـثلما هـو مؤكد في إجابات كل مستجوبي مكاتب ولاية قسنطينة (07,40 %) وولاية عنابة (03,70 %) وولاية سكيكدة (03,70 %) وولاية الطارف(03,70 %)].

إضافة إلى ذلك، فقد أكدت إجابات المستجوبين (بما نسبته 14,81 %) أنـه يجـب تفعيل التنسيق بين المكتب الوطني والمكاتـب الولائيـة للجمعيـة [مـثلما هـو مؤكـد في إجابات كل من مستجوبي مكاتب ولاية سوق أهراس (07,40 %) وولايـة عنابـة (03,70 %) وولاية باتنة (03,70 %)] حتى يتحقـق التسـاند الـوظيفي بـين الأعضـاء في سـبيل تحقيق أهداف الجمعية، وكذا توطيد قيم التعاون والتضامن بينهم، مما ينعكس إيجابـا على دور الجمعية في مجال نشر الثقافة البيئية على أرض الواقع.

هــذا، وقــد أكــدت إجابــات المســتجوبين مــن ناحيــة أخــرى (بمــا نســبته 11,11 %) على ضرورة تنسيق الجمعية مع جمعيات أخرى عاملة في الحقل البيئي، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات الكفيلة برفع الـوعي البيئـي لـدى فئـات عريضـة مـن أفراد المجتمع، وكذا إعتماد إستراتيجية عمل متكامل ومتبادل لمواجهة المشكلات البيئيـة التي تعرفها بلادنا [مثلما هو مؤكد في إجابات كـل مـن مكتبـي ولايتـي باتنـة (07,40) والطارف (03,70 %)].

والجدير بالذكر في السياق ذاته، أن بعض إجابات المستجوبين تتفـق حـول حلـول أخرى تتمثل في زيادة توعية المواطنين للمشاركة في أنشطة الجمعية (بمـا نسـبته 07,40 %) من خلال تقديم الدعم (المادي والمعنـوي) للجمعيـة، وكـذا مسـاعدتها في الحمـلات التطوعية التي تقوم بها الجمعية من أجل نشر الثقافة البيئية (كتنظيف الأحيـاء، غـرس الأشجار وغيرها)، وكذا المشاركة في الندوات والمحاضرات التي تنظمها [مـثلما هـو مؤكـد في إجابات كل من مستجوبي مكتبي ولايتي الطارف وباتنة على السواء (03,70 %)].

كـما أكـدت نفـس نسـبة الإجابـات (أي 07,40 %) عـلى ضرورة تكـوين أعضـاء مختصين في مجال البيئة حتى يسهموا في ترقيـة نشـاطات الجمعيـة مـن خـلال إعـتماد أساليب علمية تسهم في تفعيل دورها في الإرتقاء بالوعي البيئي في المجتمع [مـثلما هـو مؤكد في إجابات كل من مكتبي ولايتي باتنة وسوق أهراس على السواء (03,70 %)].

النتائج العامة:

في ترابط تام مع ما تم التعرض إليه في هذا البحث مـن ملاحظـات سـابقة، ومـن تساؤلات رئيسية وفرعية، سنعمد إلى إستخلاص عـدد مـن الإسـتنتاجات الهامـة في شـأن أهم القضايا المثارة في هذا الموضوع، على أنه مع ذلك قد يكون من المناسب، أولا، تأكيد عدد من الملاحظات المرتبطـة بالفصـول السـابقة، وثانيـا تقـديم بعـض النتـائج الخاصـة بالإطار الميداني للبحث على النحو التالي:

- لقد مرت علاقة الإنسان بالبيئة بعدد من المراحل ــ والتي سبقت الإشـارة إليهـا من قبلــ حاول خلالها السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته، غير أن التطور المستمر الـذي أحدثـه الإنسـان ومـا تبعـه مـن إبـداعات في شـتى المجـالات قـد تسـبب نتيجـة للنشاطات المرتبطة بهذا التطور ــ لاسيما الصـناعية منها ــ في إضـعاف العلاقـة القائمـة بينه وبين محيطه، وما تمخض عن ذلك من مشـكلات وأخطـار بيئيـة (كـالتلوث البيئـي، إستنزاف الموارد الطبيعية، تآكل طبقـة الأوزون وغيرهـا) لم يقـتصر تأثيرهـا عـلى تـوازن البيئة الطبيعية فحسب، بل أصـبحت تهـدد المحـيط (الاجتماعـي والـحضري) للإنسـان، ونتيجة لذلك إتجهـت العديـد مـن الـدول والهيئـات الرسـمية والعالميـة ـــ مـن خـلال النـدوات والمـؤتمرات المنعقـدة لهـذا الشـأن ـــ إلى الإهـتمام بالبيئـة وتحقيـق التنميـة المستدامة التي تضع في أولوياتها تلبيـة إحتياجـات الحـاضرون إغفـال متطلبـات أجيـال المستقبل في التمتع بهذه الإحتياجات.

ولا ريب أن تحقيق هذ التنمية، يتطلب مشاركة كافة الفاعلين الإجتماعيـين، مـن أفراد وتنظيمات المجتمع المدنيــ من خلال العمل التطوعي الـذي تقـوم بـه الجمعيـات البيئيةـــ التـي أصـبح لهـا دورا هامـا في تنميـة الـوعي البيئـي لـدى أفـراد المجتمـع، وتحسيسهم بأهمية المحافظة على البيئـة، وتعـديل سـلوكاتهم وممارسـاتهم في التعامـل معها، كما هو ملاحظ في الفصل الثالث من هذا البحث.

- لقد شهدت الحركة الجمعوية في الجزائر خلال المراحل التي مرت بها ــ والتي تمت الإشارة إليها من قبل ــ عدة تطورات ــ إتسمت بنزوع الدولة نحو المزيد من السيطرة والإحتواء من جهة، وإرادة المجتمع في توسيع هامش الحرية والإستقلالية من جهة أخرى ــ كان أهمها تبني قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات، والذي شدد الخطاب الرسمي الجزائري من خلاله على أن تحقيق التنمية المجتمعية، ينبغي أن يسير نحو تشجيع الحركة الجمعوية ــ لا سيما العاملة في الحقل البيئي ــ حتى تضطلع بدورها في جميع المجالات الحياتية خاصة البيئية منها.

ولا شك من هذا المنظور أن للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ــ كتنظيم إجتماعي عامل في الحقل البيئي ونسق مفتوح على المجتمع ككل في مختلف مجالاته ــ دور هام في ترسيخ الثقافة البيئية لدى فئات عديدة من أفراد المجتمع، من خلال إهتمامها بعدة قضايا بيئية يعيشها المواطن الجزائري في حياته اليومية، ومحاولة تلمس إيجاد حلول ناجعة لها، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. فوجودها إنبنى أساسا على سعيها ــ من جانب الأهداف المرسومة لها ــ إلى دمج قضايا البيئة بالتنمية، وإكساب أفراد المجتمع المعرفة والقيم والمهارات الضرورية لحماية البيئة، وكذا تعبئة الجهود المختلفة ــ سواء على المستوى المحلي (الجزائري) أو الدولي ــ قصد حل المشكلات البيئية والإسهام في حماية البيئة والمحافظة عليها، إضافة إلى ترسيخ مبادئ التربية البيئية في المجتمع بوصفها عملية حياتية متواصلة ــ تمتد عبر مراحل مختلفة من العمرــ تعمل على تنمية المهارات البئية لدى أفراد المجتمع ومن ثمة المشاركة في حماية البيئة من جميع مظاهر التلوث والتدهور.

- يمكن أن نلاحظ، من خلال النتائج المستقاة من الميدان، بأن الأهداف النظرية التي رسمتها الجمعية لنفسها ــ لا سيما في مجال الثقافة البيئية ــ قد عرفت محاولات لتجسيدها عمليا، لم تخل طبعا من جهة أخرى من بعض التعثر ــ ونسب مختلفة ــ في بعض النواحي والنشاطات المنتظر القيام بها، مما يحد ذلك

منطقيا ــ في ظل الأجواء التي تشتغل فيها الجمعية ــ من تجسيد الدور الفعلي الكامل لها في المجتمع، ومع ذلك يمكن القول بأن دورها الفعلي تجسد في جملة من النشاطات ــ بنسب معينة ــ تتمثل في التنسيق مع السلطات المحلية والهيئات الرسمية في مجال نشر الثقافة البيئية. إذ أن أغلب الأعضاء المستجوبين (أي ما نسبته 72,22 %) أكدوا على وجود تكامل في الجهود من أجل الحفاظ على البيئة، تجسد هذا التكامل على المشهد الاجتماعي بدرجة أولى ـــ حسب إجابات المبحوثين (36,11 %). مع <<وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة>> بوصفها الوزارة المسؤولة عن تفعيل النشاطات التي تهدف إلى حماية البيئة، وتقديم الدعم (المادي والمعنوي) للجمعية، ثم يمتد هذا التنسيق ثانيا ـــ حسب إجابات المبحوثين(30,55 %) ـــ إلى <<شرطة حماية البيئة والعمران>> المخولة قانونا بضبط السلوكات المخلة بالبيئة، ثم يلي ذلك كل من <<المرصد الوطني لحماية البيئة>> و<<مديرية الدراسات البيئية والنشاط الدولي>> بنسب متساوية لكل منهما يقدر بـ (13,88 %). كما أن هناك من إعتبر أن هذا التنسيق يمتد إلى المؤسسات الإقتصادية ـــ ولو بنسبة ضئيلة من إجابات المبحوثين (02,77 %)ــ التي تمثل عملية الإنتاج فيها خطورة على المحيط البيئي (الطبيعي والإجتماعي).

ومن المهم الإشارة أيضا، إلى أن هذا التنسيق يعالج ــ حسب إجابات المبحوثين ـــ عدة قضايا بيئية مثل: التلوث البيئي (47,61 %) والنفايات والقاذورات (33,33 %) وتسيير المياه المستعملة (19,04 %). وعموما يمكن القول أن أغلب إجابات المبحوثين عبر المكاتب الولائية [لكل من ولاية عنابة (09,52 %) وولاية سكيكدة (04,76 %) وولاية الطارف (04,76 %) وولاية باتنة (14,28 %) وولاية سوق أهراس (14,28 %)] تذهب للتأكيد بأن موضوع التلوث البيئي يعتبر من أكثر المواضيع البيئية التي تم التركيز عليها في هذا التنسيق.

فضلا عما سبق، فقد تبين من خلال النتائج المستقاة من الميدان، أن الجمعية تشارك ـ حسب إجابات المستجوبين (66,66 %) ـ في البرامج الإعلامية، الخاصة بالبيئة والإنسان عبر مختلف وسائل الإعلام.

وتتمثل هذه البرامج ـ حسب إجابات المستجوبين (66,66 %) ـ بالدرجة الأولى، في حصص إذاعية منتظمة، (مناسباتية)، حيث تستخدم فيها عدة وسائل لإيصال الرسالة البيئية لكافة أفراد المجتمع، تتمثل على الترتيب في الندوات(63,15 %) ثم الأشرطة الوثائقية (21,05 %)، فالإشهار (15,78 %) كما عالجت عذه الحصص ـــ بحسب إجابات المستجوبين ـ عدة مواضيع بيئية تتمثل بالخصوص في موضوع <القاذورات>> (17,39 %) الذي يعتبر احد المواضيع الأساسية المثارة في هذه الحصص، ثم يليه موضوع <<نهب الرمال>> (15,94%)، ثم بنسب متساوية تقدر بـ (14,49 %) لكل من مواضيع <<نفايات المصانع>>و<<إنعدام المساحات الخضراء والإضرار بها>> و<<التصحر>>، وأخيرا موضوع كل من <<الصرف الصحي>> و <<زحف الإسمنت على حساب الأراضي الزراعية>> بنسب متساوية كذلك تقدر بـ (11,59 %).

علاوة على هذا، تأتي الحصص الإذاعية المنتظمة ـــ بحسب إجابات المستجوبين (33,33 %) ـ في الدرجة الثانية من حيث الأهمية، حيث تستخدم فيها كذلك عدة وسائل لنشر الوعي البيئي، تتمثل في الندوات (71,42 %)، ثم الأشرطة الوثائقية والإشهار بنسب متساوية لكل منهما (14,28 %). وعموما يمكن القول أن الندوات سواء في الحصص الإذاعية المنتظمة وغير المنتظمة تعتبر من أكثر الوسائل التي تستخدمها الجمعية قصد تحسيس الأفراد بأهمية حماية البيئة.

ومن المهم الإشارة أيضا، أن هذه الحصص تناولت عدة مواضيع بيئية، إذ هناك إجماع من قبل المستجوبين بنسبة (17,64 %) بأن مواضيع <<نفايات المصانع>> و<<القاذورات>> و<<إنعدام المساحات الخضراء والإضرار بها>> تعتبر

مــن أهــم المواضــيع التــي أثارتهــا هــذه الحصــص، إضــافة إلى موضــوع <<نهــب الرمــال>> بنسـبة (14,76 %) مـن إجابـات المسـتجوبين، ثـم بنسـب متسـاوية تقـدر بـ (11,76 %) لكل من مواضيع <<زحـف الإسـمنت عـلى حسـاب الأراضي الزراعيـة>> و<<التصحر>>، وأخيرا موضـوع <<الصرف الصـحي>> بنسـبة(08,82 %) مـن إجابـات المستجوبين.

فضلا عما سبق، فقد أجمع كل المستجوبين (100 %) أن هـذه الحصـص الإذاعيـة (المنتظمة وغير المنتظمة) تعتبر حديثة البرمجة، حيث شرع في تقديمها بين سـنتي 1998 و2002.

وجدير بالذكر في سياق آخر، أن هناك إجماع (100 %) من قبل كـل المسـتجوبين بأن الجمعية لم تشارك في إعداد حصص تلفزيونية منتظمة، في مقابـل 04 أعضـاء فقـط، أي مـا نسـبته (22,22 %) أكـدوا بـأن الجمعيـة تشـارك في بعـض الأحيـان في الحصـص التلفزيونية غير المنتظمة، حيث تستخدم عدة وسـائل أهمهـا <<الأشرطـة الوثائقيـة>> (57,14 %) باعتبارها أهم وسيلة لنشر الثقافـة البيئيـة عـلى أوسـع نطـاق ممكـن، ثـم الندوات (28,57 %)، وكذلك <<الملتقيات>>(14,28 %) المغطاة تلفزيونيا.

علاوة على هذا، فقد تناولت هذه الحصص عدة مواضيع بيئيـة حسـب مـا أكـده هؤلاء المستجوبين (04 مستجوبين) تمثلت أساسـا في موضـوع <<زحـف الإسـمنت عـلى حساب الأراضي الزراعيـة>> بنسـبة إجابـات تقـدر بــ (24,13 %)، ثـم يـأتي بعـد هـذا موضوعين آخرين وهما <<نفايات المصانع>> و<<إنعـدام المسـاحات الـخضراء والإضرار بها>> بنسـب إجابـات متسـاوية لكـل مـنهما تقـدر بــ (20,68%) إضـافة إلى كـل مـن موضوعي <<نهب رمال الشواطئ>> و<<التصحر>> بنسب إجابات متساوية تقـدر بــ (10,34 %)، وفي الأخير موضوعــي <<الصــرف الصحــي>> و<<القـاذورات>> بنسـبة ضئيلة لكل منهما تقدر بـ(06,89 %).

ومن المهم الإشارة، فضلا عما سبق، أن هذه المواضيع المثارة في كافة البرامج الإعلامية، وعلى الرغم من إختلاف مسبابتها، إلا أنها تمثل في الواقع مظهرا من مظاهر التلوث البئي نتيجة ممارسات وسلوكات إنسانية غير عقلانية.

هذا، ومن المهم الإلماع في سياق آخر إلى أن الجمعية تنسق مع قطاع التعليم ــ لاسيما الأساسي ــ حسب ما أكده أغلب المستجوبين (77,77 %)، وتمحور هذا التنسيق بالأساس في تطوير المناهج والبرامج التربوية وتكييفها مع الواقع البيئي (52,17 %) وكذا القيام بالحملات التطوعية التحسيسية داخل المؤسسات التعليمية (47,82 %)، والتي تتخذ عدة صور يمكن إيجازها على الترتيب كما يلي:

1. غرس الأشجار وتزيين المحيط (23,72 %).
2. معارف عامة حول البيئة وكيفية حمايتها (22,03 %).
3. تنظيف المساحات الخضراء وإحياء التظاهرات المتعلقة بالبيئة بنسب متساوية لكل منهما (20,33 %).
4. مسابقة حول أحسن فوج تربوي نظيف (11,86 %).
5. مسابقة لإختيار أحسن مدرسة من حيث الإخضرار (01,69 %).

فضلا عما سبق، فقد إعتبر أغلب المستجوبين (أي ما نسبته 66,66 %) أن الجمعية تعمل على التنسيق مع جمعيات أخرى عاملة بالحقل البيئي والثقافي، ويرتكز هذا التنسيق ــ بحسب إجابات المستجوبين ــ أساسا في ما يلي:

1. تبادل المعلومات حول الوضع البيئي الحالي في الجزائر (38,46 %).
2. إعتماد إستراتيجية عمل متكاملة من أجل المساهمة في إيجاد حلول للمشكلات البيئية التي تشهدها البلاد (34,61 %).
3. نقل الخبرات والتجارب في مجال التثقيف البيئي (26,92 %).

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الجمعية قامت ــ بحسب إجابات المستجوبين (61,11 %) ــ بتنظيم مسابقات ثقافية منتظمة تتزامن مع كل المناسبات ذات العلاقة بالوضع البيئي المحلي والدولي، ويمكن إيجازها على الترتيب بحسب إجابات المستجوبين كما يلي:

1. مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي للبيئة (05 جوان) بنسبة إجابات عامة تقدر بـ(19,29 %).
2. مسابقة من أجل رسم صورة معبرة عن البيئة الجميلة (15,78 %).
3. مسابقة في التشجير بمناسبة اليوم العالمي للشجرة (21 مارس) بنسبة إجابات تقدر بـ (14,03 %).
4. مسابقة ثقافية بمناسبة يوم المياه العالمي (22 مارس) وكذا مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي لطبقة الأوزون (16 سبتمبر)، إضافة إلى مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي للتنوع البيولوجي (29 ديسمبر) بنسب متساوية من إجابات المستجوبين تقدر بـ (08,77 %).
5. مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم الوطني الجزائري للشجرة (25 أكتوبر) بنسبة إجابات تقدر بـ (07,01 %).
6. مسابقة ثقافية بمناسبة يوم الصحة العالمي (07 أفريل) ومسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي للتغذية (17 ديسمبر)، إضافة إلى مسابقة ثقافية بمناسبة اليوم العربي للبيئة (14 أكتوبر) بنسب متساوية كذلك من إجابات المستجوبين تقدر بـ (05,26 %).
7. تظاهرة ثقافية بمناسبة اليوم العالمي للسياحة (27 سبتمبر) بنسبة إجابات ضئيلة تقدر بـ (01,75 %).

هـذا، وقـد اكـد أغلـب المسـتجوبين (55,55 %) أن هـذه المسـابقات الثقافيـة ساهمت في بلـورة الوعـي البيئـي لـدى الأفـراد، وقـد تجـلى ذلـك بحسبهـم بنسبـة إجابـات عامـة تقـدر بـ (33,33 %) فيما يلي:

- الحضور والمشاركة المتزايدة للأفراد في هذه المسابقات.
- تردد بعض الأفراد على مقر الجمعية للإستفسار عن بعض القضايا البيئية.
- طلب الإنخراط في الجمعية.

فضلا عما سبق، يظهر، وبخاصة من النتائج المستقاة مـن الميـدان، بـأن الجمعيـة تعمل ـ بحسب إجابات المستجوبين (88,88 %) ـــ عـلى تقـديم محـاضرات تهـدف إلى تزويد مختلف شرائح المجتمع بالمعارف الضرورية حول الوضع البيئي، كما تبحـث هـذه المحاضرات في عدة مواضيع يمكن غيجازها على الترتيب كما يلي:

- الإنتشار غير المنظم والواسع للنفايات عبر الأحياء (50 %).
- المحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات (41,17 %).

إضافة إلى تسليطها الضوء على مواضيع التلـوث الصـناعي والأخطـار التـي تهـدد الشـواطئ ونظافـة وترقيـة الإطـار المعـيشي الـحضري بنسـب إجابـات متسـاوية تقـدر بـ(02,94 %).

هذا، وقد أكد أغلـب المسـتجوبين (أي مانسـبته 66,66 %) أن هـذه المحـاضرات سـاهمت في تحريـك الفعـل الثقـافي البيئـي في الوسـط الاجتماعـي الـذي تنشـط فيـه الجمعية، كما يتبين ذلك بناء على ما يلي:

1- تردد وحضور الأفراد لمتابعة هذه المحاضرات (48 %).
2- زيادة عدد المنخرطين في الجمعية (40 %).
3- نمو الوعي البيئي لدى الأفراد (12 %).

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن الجمعية تعمل كذلك ـــ حسب إجابات الأعضاء المستجوبين (أي ما نسبته 72,22 %) ـــ على تنظيم ندوات لتوعية مختلف شرائح المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة، حيث تطرقت هذه الندوات ـــ بحسب إجابات المستجوبين ــ إلى ما يلي:

- الإنتشار غير المنظم والواسع للنفايات عبر الأحياء والمحافظة على سلامة شبكة تصريف المياه والقاذورات بنسب متساوية لكل منها تقدر بـ (46,42 %).
- صيانة وترقية العمارة الجزائرية ومشاركة المرأة في التوعية وتسيير النفايات الصلبة بنسب متساوية كذلك تقدر بـ (03,57 %).

وعموما يمكن القول أن عددا معتبرا من المستجوبين (66,66 %) يؤكدون بأن هذه الندوات ساهمت في ترقية الفعل الثقافي البيئي في الوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه الجمعية كما يلي:

1- نمو الوعي البيئي لدى الأفراد بنسبة إجابات تقدر بـ (41,66 %).
2- إقبال المواطنين على هذه الندوات بنسبة إجابات تقدر بـ (33,33 %).
3- مشاركة المجتمع المدني في هذه الندوات بنسبة إجابات تقدر بـ(16,66%).
4- إستقطاب إهتمام الوسط المثقف بالقضايا البيئية بنسبة إجابات تقدر بـ (08,33 %).

علاوة على ما تقدم، فقد إعتبر أغلب المستجوبين (83,33 %) أن الجمعية تنظم معارض تحسيسية حول الوضع البيئي الحالي وأهمية المحافظة عليه، وذلك لمختلف شرائح المجتمع، كما أكدوا أيضا أن تنظيم هذه المعارض يخضع للإعتبارات التالية:

1. مناسبات معينة متعلقة بالبيئة، حسبما أكده أغلب المستجوبين (أي ما نسبته 57,69 %).
2. برنامج يراعي المناسبات المتعلقة بالبيئة والأوقات التي تساعد الأفراد على الإقبال عليها (أوقات العطل المدرسية، العطل الأسبوعية) بنسبة إجابات تقدر بـ (42,30 %).

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن هناك نسبة معتبرة من المستجوبين (77,77 %) أكدوا أن هذه المعارض وجدت صدى إيجابي لدى مرتاديها (زوارها)، ويتجلى ذلك ــ حسب إجابات المستجوبين ــ فيما يلي:

1. إقبال الأفراد على هذه المعارض (بما نسبته 60 %)
2. طلب الإستفسار عن بعض القضايا البيئية (بما نسبته 20 %).
3. نمو الوعي البيئي لدى الأفراد (بما نسبته 15 %).
4. تقديم الإقتراحات (بما نسبته 05 %).

ومن المهم الإشارة أيضا، فضلا عما سبق، أن أغلب المستجوبين (أي ما نسبته 83,33 %) أكدوا أن الجمعية تستخدم عدة وسائل تربوية في ترسيخ الثقافة البيئية لدى فئات عريضة من المجتمع، وتتمثل في <<مجلة تعنى بالبيئة والإنسان>> و <<مطويات للتوعية البيئية>> بنسب متساوية لكل منها تقدر بـ(21,73 %)، ونشرات تعنى بالبيئة، مفاهيمها ومستجداتها معلقة في لوحات جدارية، وكذا أشرطة فيديو تهتم بالوضع البيئي الحقيقي في الولايات التي تنشط فيها الجمعية بنسب متساوية أيضا لكل منها تقدر بـ (17,39 %)، إضافة إلى كتيبات تعنى بمواضيع البيئة والمخاطر التي تهددها وتهدد مستقبل الإنسان الجزائري بنسبة إجابات تقدر بـ (13,04 %)، ودلائل توضح كيفية التعامل الحضاري والسليم مع المحيط البيئي بنسبة إجابات تقدر بـ (08,69 %)، أما فيما يخص موقع على الأنترنات يعرف بالوضع البيئي، فجميع الأعضاء المستجوبين

(100 %) أكـدوا عـدم تـوفر الجمعيـة عـلى هـذه الوسـيلة رغـم أهميتهـا في التعريـف بنشاطات الجمعية والتثقيف البيئي.

وعلى الرغم من توفر الجمعية على عدة وسـائل تربويـة معتمـدة في سـبيل نشر الثقافة البيئية، إلا أن أغلب المستجوبين (61,11 %) أكدوا بأن هذه الوسائل غـير كافيـة لنشر الوعي البيئي، كما لم يقترحوا الوسائل الأخرى التي يمكن أن تسجل كإضافة نوعيـة أخرى لنشاطات الجمعية في هذا الصدد.

ـ فضلا عما سبق، يظهر، وبخاصـة مـن خـلال النتـائج المسـتقاة مـن الميـدان، أن هناك إجماع من قبل أعضاء المكاتـب الولائيـة (100 %) أن الجمعيـة تواجـه صـعوبات تحول دون أدائهـا للـدور الفعـال والمنتظـر منهـا بشـكل كـاف في نشر الثقافـة البيئيـة، وتتمثل هذه الصعوبات ـ بحسـب إجابـات الأعضـاء المسـتجوبين ـــ بالدرجـة الأولى في القضايا المادية، كما يتضح ذلك بالترتيب كما يلي:

1. نقص الاعتمادات المالية المخصصة للجمعية والتي قد تقلص من نشـاطاتها في المجال التوعوي البيئي، بنسبة إجابات تقدر بـ (33,96%).
2. عدم وجود مقرات كافية للجمعيـة عـبر الولايـات التـي تنشـط فيهـا، بنسـبة إجابات تقدر بـ (28,30 %).
3. عـدم تـوفر إمكانـات سـحب الوسـائل التربويـة المسـاعدة عـلى نشر الثقافـة البيئية، بنسبة إجابات تقدر بـ (20,73 %).
4. عدم إستفادة الجمعية من قاعات/ أماكن خاصـة تسـتوعب مختلـف شرائـح المجتمع، عند تقديم المحاضرات، وتنظيم الندوات والمعارض، بنسـبة إجابـات تقدر بـ (16,98 %).

هذا، وقد تبين أيضا ـــ بنـاء عـلى المعطيـات المسـتقاة مـن الميـدان ـــ أن هنـاك صعوبات غير ماديـة تواجههـا الجمعيـة تحـول أيضـا دون تفعيـل دورهـا بشـكل كـاف

في نشر الثقافة البيئية، وتتمثل ــ بحسب إجابات الأعضاء المستجوبين ــ على الترتيب فيما يلي:

1. عدم إستفادة المنخرطين في الجمعية من تكوين خاص يساعدهم في عملهم التطوعي، لاسيما في مجال الثقافة البيئية، بنسبة إجابات تقدر بـ (38,46 %).
2. التوقيت غير المناسب للحصص الخاصة بالبرامج الإعلامية، وكذا عدم تجاوب القائمين على المؤسسات التربوية مع الجمعية لعدم تفهمهم لحساسية الوضع البيئي الحالي في الجزائر وخطورته على الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، وكذا لدور الجمعية في التوعية بكل ذلك، إضافة إلى نقص الإتصال بين المكاتب الولائية والمكتب الوطني للجمعية، بنسب إجابات متساوية لكل منها تقدر بـ (17,69 %).
3. تدخل أطراف خارجية في تسيير شؤون الجمعية، وإعداد برامجها التنشيطية، بنسبة إجابات ضئيلة تقدر بـ (07,69 %).

ولا شك أن لهذه المعطيات الميدانية، دلالات تفسيرية في عملية التحليل، إذ أوضحت بشكل أو بآخر، بأن الصعوبات المادية وغير المادية التي تواجهها الجمعية ــ كتنظيم ونسق ــ تشكل معوقات وظيفية تحول دون تفعيل دورها في مجال ترسيخ الثقافة البيئية بالوسط الإجتماعي الذي تتحرك فيه.

خاتمـة :

شكلت هذه الدراسة محاولة للوقوف على الدور الفعلي (ولـيس النظـري فقـط) للجمعية الوطنية لحماية البيئـة ومكافحـة التلـوث في نشر الثقافـة البيئيـة، وكـذا عـلى الصعوبات أو المعوقات الوظيفية التي تحول دون أداتهـا للـدور الفعـال والمنــوط بهــا فـي المجتمـع، وهـذا ــ طبعاــ في حدود متطلبات إشكالية البحث.

على أنه من المهم الإشارة في خاتمة هذه الدراسة إلى مسـالة جـد هامـة في تقـدير الباحـث، وتكمـن في أن قضـية حمايـة البيئـة تبقـى في الواقـع ليسـت مسـؤولية هـذه الجمعية أو الجمعيات البيئية الأخرى فحسب، بـل هـي قضـية مجتمـع ككـل، تتطلـب تعبئـة جهـود جميـع الفـاعلين الإجتماعيـين مـن مؤسسـات المجتمـع المـدني والهيئـات الرسمية، والمؤسسات الإقتصادية وغيرهـا، قصـد تغيـير سـلوكات الأفـراد تجـاه الإهـتمام بالبيئة والمساهمة في حمايتها من جميع مظاهر التلوث والإخلال البيئي.

ومن هذا المنطلق، فإنه من المفيد التأكيد على ما يلي:

1. ضرورة الوصول إلى مفهـوم واضـح للتنميـة المسـتدامة، يقـوم عـلى المشـاركة الحقيقية والفاعلة لكافة أفـراد المجتمـع في حمايـة البيئـة، ومـن ثمـة يحمـل مضمونا تعبويا يرتبط بتعظيم قدرات الأفراد وتثمين دورهم في تفعيل عملية التنمية الحقيقية والسليمة، والتي ترتكز على الإعـتماد المتبـادل بـين الإنسـان والطبيعة.
2. العمل على ترقية الحركة الجمعويـة – لاسـيما البيئيـة منهـا ـــ ودفعهـا نحـو المساهمة في التنمية المستدامة، وكذا دعمهاــ ماديا ومعنوياــ حتـى تضـطلع بدورها الفعلي في حماية البيئة.
3. العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور الجمعيات البيئية، وذلك بتسهيل إجراءات التأسيس، ومصادر التمويل.

وعلى كل، فإن البحث واسع، والإجتهادات تتفاوت فيه، كل حسب مقدرته وإمكاناته. ولهذا فمهما تكن النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، فإننا لا نزعم أن الباب قد سد في وجه الدارسين، خاصة وأن هذا الموضوع مازال خاما، ولم يعالج ـــ في حدود علمنا ــ بالدراسة والإهتمام في علم الإجتماع بالجزائر بشكل كاف، وهي مهمة يمكن أن يقوم بها الباحثون في المستقبل بكثير من التركيز والإهتمام والإضافة.

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم:

1. سورة يونس: الآية 87.

ثانيا: الكتب:

2. إيزابيل، بياجيوتي وآخرون: العولمة والتنمية المستدامة، أي هيئات للضبط ؟ (12 بطاقة للفهم، للتوقع، للنقاش). ترجمة محمد غانم وآخرون، وهران، المركز الوطني للبحوث الأنتربولوجية، الاجتماعية والثقافية، 1998.
3. أحمد شكري، الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
4. أحمد مصطفى، خاطر: تنمية المجتمع المحلي - الاتجاهات المعاصرة، نماذج الممارسات الإستراتيجيات. الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000.
5. أحمد حسين، اللقاني وفارعة، حسن محمد: التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل. القاهرة، عالم الكتب، 1999.
6. تركي، رابح: أصول التربية والتعليم. ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
7. جوناثان، تيرنر: بناء نظرية في علم الاجتماع. ترجمة سعد فرح، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999.
8. جورج، قرم: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي. حالة العالم العربي، نيويورك، طبع الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 1997.
9. حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: الاقتصاد والمجتمع « دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي». الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث، 2002.
10. رشيد، الحمد ومحمد سعيد، صباريني: البيئة ومشكلاتها. ط3، الكويت، مكتبة الفلاح، 1986.

11. السيد عبد الفتاح، عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر. القاهرة، دار الفكر العربي، 1996.
12. سوزان، أحمد أبورية: الإنسان والبيئة والمجتمع. مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999.
13. سلمى، محمود جمعة: ديناميكية العمل مع الجماعات. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية)، 1997.
14. طلعت إبراهيم، لطفي وكمال عبد الحميد، الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
15. عبد الفتاح، عبد النبي: الإعلام وجرائم البيئة الريفية. دراسة في الإعلام البيئي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 1992.
16. عامر، محمود طراف: أخطار البيئة والنظام الدولي. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
17. عبد الحميد، عبد العال: نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع. مصر، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، 1989.
18. عبد الله محمد، عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسيولوجية المعاصرة. الجزء الثاني، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2003.
19. عبد الله محمد، عبد الرحمان: مناهج وطرق البحث الاجتماعي. بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2000.
20. عبد الله محمد، عبد الرحمان: إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية. بيروت، دار المعرفة الجامعية، 2001.
21. عنصر، العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر. القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
22. فهمي، هويدي: الإسلام والديمقراطية. القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
23. ف. دوجلاس، موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

24. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: دور المنظمات الأهلية العربيـة في تنميـة المجتمعات المحلية. طبع نيويورك، الأمم المتحدة، 1998.

25. مروان، يوسف صباغ: البيئة وحقوق الإنسان. بيروت، كمبيو نشر (للدراسات والنشر والتوزيع)، 1992.

26. محمد، منير حجاب: التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظـور إسـلامي. مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999.

27. محمد علي، سيد أمبالي: الاقتصاد والبيئة (مدخل بيئي). القاهرة، المكتبـة الأكاديميـة الدقي، 1998.

28. محمد السعيد، أرناؤوط: التلوث البيئي وأثره عـلى صـحة الإنسـان. القـاهرة، أوراق شرقية، 1997.

29. محمد، منير حجاب: الإعـلام والتنميـة الشـاملة. مصر، دار الفجـر للـنشر والتوزيـع، 1998.

30. محمد، عابد الجابري ومحمد محمـود، الإمـام: التنميـة البشريـة في الـوطن العـربي، الأبعاد الثقافية والمجتمعية. سلسلة دراسات التنمية البشرية رقـم (2)، نيويـورك، طبع برنامج الأمم المتحـدة الإنمـائي، اللجنـة الاقتصـادية والاجتماعيـة لغـربي آسـيا (الإسكوا)، 1995.

31. محمد، شفيق: التنمية والمتغيرات الاقتصادية، قراءات في علم الاجـتماع الاقتصـادي. مصر، المكتب الجامعي، الحديث، 1997.

32. منال، طلعت محمود: التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعـات المحليـة. مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

33. مصطفى، زايد: التنميـة الاجتماعيـة ونظـام التعلـيم الرسـمي في الجزائـر [62-80]. (مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعلـيم والتنميـة في المجتمعـات السـائرة في طريق النمو)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

34. مـريم، أحمـد مصـطفى وإحسـان حفظـي: قضـايا التنميـة في الـدول الناميـة. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001.

35. محمد، علي محمد: تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة. ط2، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986.

36. مصطفى كمال، طلبة: إنقاذ كوكبنا، التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم 1972-1992). بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1992.

37. محسن، عبد الحميد توفيق: الإدارة البيئية في الوطن العربي. تونس، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، 1993.

38. محمد، بومخلوف: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية، التحضر. الجزائر، شركة دار الأمة، ماي، 2001.

39. نبيل، صادق: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية. القاهرة، دار الثقافة المصرية، 1993.

40. نبيلة، حمزة: التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية، حالة البلدان العربية. سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (12)، نيويورك، طبع الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1996.

41. نعمة الله، عنيسي: مخاطر تلوث البيئة على الإنسان. لبنان، دار الفكر العربي، 1998.

42. هيرفه، درميناخ وميشال، بيكويه: السكان والبيئة. ترجمة جورجيت الحداد، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، 2003.

ثالثا: الدوريات:

43. أحمد يوسف، الزعبي: « التنمية المستدامة في الأردن. »، مجلة البيئة والتنمية، الصادرة بلبنان عن شركة المنشورات التقنية المحدودة بالتعاون العلمي مع مركز الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة، العدد 26، ماي 2000.

44. المؤتمر العربي الإقليمي: « التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستديمة. »، مجلة المدينة العربية، الصادرة بالكويت من منظمة المدن العربية، العدد 94، فيفري 2000.

45. أيمن إبراهيم، الدسوقي: « المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة-الحصار-الفتنة).» مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000.

46. بارت، روروب: « مستقبل العمل وعمل المستقبل.» ترجمة بوبكر بوخريسة، مجلة التواصل، الصادرة بعنابة عن جامعة عنابة، العدد 06، جوان 2000.

47. ثناء فؤاد، عبد الله: « قانون الجمعيات الجديد والمسار الديمقراطي في مصر.»، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 247، سبتمبر 1999.

48. جورج، جحا: « البيئة والانتخابات: الأخضر رمز الثورة العالمية الجديدة والبيئة سياسة فوق الخلافات السياسية.»، مجلة البيئة والتنمية، الصادرة بلبنان عن شركة المنشورات التقنية المحدودة بالتعاون العلمي مع شركة الشرق الأوسط للتكنولوجيا الملائمة، العدد 27، جويلية 2000.

49. زكريا، مصطفى: « واقع الإعلام والتوعية البيئية.»، المجلة العربية للثقافة، الصادرة بتونس عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 19، سبتمبر، 1990.

50. سحر مصطفى، حافظ: « المفهوم القانوني للبيئة في ضوء التشريعات المقارنة»، المجلة الاجتماعية القومية، الصادرة بالقاهرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 27، العدد 02، ماي 1999.

51. سكيكر، فياض: « التربية والبيئة.»، مجلة بناء الأجيال، الصادرة بسورية عن المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين، العدد 40-41، ديسمبر 2001.

52. شارلز، روث: « الثقافة البيئية: جذورها وتطورها واتجاهاتها في التسعينات.»، ترجمة عبد الله خطايبة وهديل محمد الفيصل، مجلة التعريب، الصادرة بدمشق عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف، العدد 15، جويلية 1998.

53. عبد الخالق، عبد الله: « التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية.»، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 176، جانفي 1993.

54. عبد الحميد، الأنصاري: « نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني.»، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172، أكتوبر 2001.
55. علي، الكنز وعبد الناصر، جابي:« الجزائر في البحث عن كتلة إجتماعية جديدة.»، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 183، ماي 1994.
56. عمايدية (س)، وآخرون: « أخبار الجمعية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 05، ماي 2002.
57. عبدة، سليمة وآخرون: « حملات تشجير غرس 3700 شجيرة.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 02، أفريل 2000.
58. عبدة، سليمة وآخرون: « أخبار الجمعية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 03، سبتمبر 2000.
59. عبدة، سليمة وآخرون: « التلوث الصناعي.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 03، سبتمبر 2000.
60. عبدة، سليمة وآخرون: « حملة تطوعية لتنظيم القمامة العمومية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 02، أفريل 2000.
61. عبدة، سليمة وآخرون: « نحو إزالة التلوث من الموانئ.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 04، مارس 2001.
62. عبدة، سليمة وآخرون: « نهب الرمال ببلدية الشط.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 02، أفريل 2000.

63. عبدة، سليمة وآخرون: « أخبار الجمعية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 02، أفريل 2000.
64. عبدة، سليمة وآخرون: « الإسمنت يهدد المساحات الخضراء.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 04، مارس 2001.
65. عبدة، سليمة وآخرون: « أخبار الجمعية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 04، مارس 2001.
66. عبدة، سليمة وآخرون: « مسابقة أحسن بحث حول المخاطر البيئية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 04، مارس 2001.
67. عبدة، سليمة وآخرون: « أسميدال واحترام التزاماتها نحو البيئة.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 05، ماي 2002.
68. عبدة، سليمة وآخرون: « أخبار الجمعية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 05، ماي 2002.
69. عبدة، سليمة وآخرون: « الطفل الفنان أمين.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 05، ماي 2002.
70. عبدة، سليمة وآخرون: « عشر سنوات من النشاط المثمر والمتواصل.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 02، أفريل 2000.
71. عبدة، سليمة وآخرون: « في اليوم العالمي للشجرة.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعناية عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 05، ماي 2002.

72. عزوز، أمال وآخرون: « نهب الرمال بالشرق الجزائري.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 07، ديسمبر 2003.

73. عزوز، أمال وآخرون: « ثمانية (08) سنوات من النشاط المستمر.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد الأول، سبتمبر 1999.

74. عزوز، أمال وآخرون: « مبادئ وأهداف الجمعية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 08، ماي 2004.

75. عزوز، أمال وآخرون: « نشاطات الجمعية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 06، مارس 2003.

76. عزوز، أمال وآخرون: « نشاطات الجمعية.»، مجلة البيئة والإنسان، الصادرة بعنابة عن الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، العدد 07، ديسمبر 2003.

77. غسان، السمان: « قمة الأرض في جوهانسبورغ.»، مجلة المدينة العربية، الصادرة بالكويت عن منظمة المدن العربية، العدد 111، نوفمبر/ديسمبر 2002.

78. فضيل، دليو: « مناهج علم الاجتماع بين الحدس والواقع الاجتماعي المعقد.»، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 06، د.ش 1995.

79. محمود، بوسنة: « الحركة الجمعوية في الجزائر، نشاتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية.»، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 17، جوان 2002.

80. محمد عابد، الجابري: «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي» مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 172، أكتوبر 2001.

81. مختار إبراهيم، عجوية: « القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية.»، دراسة وثائقية لتجربة الجمعيات الخيرية [1980-1410هـ] مجلة التعاون، الصادرة بالرياض عن الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 34، جوان 1994.

82. ميشيل، سيرينا: « نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة.»، مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، العدد 04، ديسمبر 1993.

83. محمد عبد الحميد، الجاسم الصقر: « الملتقى العربي حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة.»، مجلة المدينة العربية، الصادرة بالكويت عن منظمة المدن العربية، العدد 70، فيفري 1996.

84. محمد إبراهيم، صالحي: « التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي والسياسي منطقة القبائل نموذجا.»، نقله إلى العربية محمد غانم، مجلة إنسانيات في الأنتربولوجية والعلوم الاجتماعية، الصادرة بالجزائر (وهران)، عن مركز البحث في الأنتربولوجية والثقافية، العدد 08، ماي/أوت 1999.

85. فوزاد عبد الحميد، الهيثي: « تقرير عن مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية في التنمية المستدامة.»، مجلة التعاون، الصادرة بالرياض عن الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 56، ديسمبر 2002.

86. نور الدين، زمام: « عولمة الثقافة: المستحيل والممكن.»، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 01، نوفمبر 2001.

87. هشام، حمدان: « الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي.»، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 94، فيفري 2000.

رابعا: القواميس والمعاجم والموسوعات:

88. بن حمودة، بوعلام وآخرون: المفتاح (قاموس عربي أبجدي بسيط). ط2، الجزائر، شركة دار الأمة، 1996.

89. بن هادية، علي وآخرون: القاموس الجديد للطلاب. ط7، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.

90. جوردون، مارشال: موسوعة علم الاجتماع. ترجمة أحمد عبد الله زايد وآخرون، المجلد الثاني، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000.

91. دينكل، ميتشل: معجم علم الاجتماع. ترجمة إحسان أحمد حسن، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1986.

92. ريمون، بودون وفرانسوا، بوريكو وآخرون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

93. محمد عاطف، غيث: قاموس علم الاجتماع. القاهرة، دار المعرفة الجامعية،1995.

94. معن، عمر الخليل: معجم على الاجتماع المعاصر. عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000.

95. نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية. جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت.

خامسا: المؤتمرات والندوات:

96. عبد الله، عبد القادر نصير: البيئة والتنمية المستدامة التكامل الاستراتيجي للعمل الحيزي. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، لبنان، 22-24 جوان 2002.

97. عبد القادر، الزعل: المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيدولوجية في المغرب العربي. (ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، حول « المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.» بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992.

98. محمد عابد، الجابري: المجتمع المدني: تساؤلات وأفاق. (ندوات معهد الدراسات غير الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى حول وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي)، الدار البيضاء، دار بوتقال للنشر، 1998.

99. محمد عبد الفتاح، القصاص: دور المرأة في الحفاظ على البيئة. المؤتمر الأول حول نهضة مصر، المرأة المواطنة والتنمية، تحت إشراف المجلس القومي للمرأة، القاهرة، دار المجالس القومية المتخصصة، 12 مارس 2000.

100. وجيه، كواثراني: المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي. (ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، حول « المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992.

سادسا: المواد غير المنشورة:

* الرسائل والمذكرات:

101. بوبكر، جميلي: خصائص الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال النصوص التشريعية. (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة)، إشراف: إسماعيل قيرة، (2000ــ2001).

102. نصيب، ليندة: الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني « جمعيات مدينة عنابة نموذجا.»، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة)، إشراف: إسماعيل قيرة، (2000-2001).

* مداخلات ضمن ملتقيات:

103. أوهايبية، فتيحة: مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات المجتمعة وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، 16-17 ماي 2004.

104. رضا، هميسي: « مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية.»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية، المركز الجامعي « د. مولاي الطاهر»، سعيدة، 9/8 ديسمبر 2003.

105. عمر، دراس: « المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر.»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحركة الجمعوية في المغرب العربي، مركز البحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية (بالمشاركة مع معهد المغرب العربي)، وهران، 5 و6 فيفري 2001.

* التقارير والدلائل:

106. بن قنة، خالد عمر: « بربر الجزائر، تدمير ذاتي وحضور إعلامي.»، في سعد الدين إبراهيم مشرف: الملل والنحل والآعراق، التقرير السنوي السادس، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، 1999.

107. حمدود، عبد الله وآخرون: « ملف البيئة.»، تقرير حول حالة البيئة بولاية عنابة، المجلس الشعبي الولائي (عنابة)، الجزائر، مارس 2003.

108. صندوق الأوبك للتنمية الدولية: « مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، عشر سنوات بعد مؤتمر الأرض في ريو.» التقرير السنوي 2002، فيينا، 31 ديسمبر 2002.

109. وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتعاون مع الديوان الألماني للتعاون التقني: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، إصدار للجمهور الواسع، الجزائر، ماي 2001.

110. وزارة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية: وثيقة مؤقتة تجريبية حول أدلة المربي في التربية البيئية« التعليم الإكمالي»، مشروع 006/94، الجزائر، السنة الدراسية 2003/2002.

سابعا: مواقع الأنترنات:

111. بوجمعة، غشير: « الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر.»، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات، عمان، 9-10 ماي 1999.

موقع الأنترنات:

http//www.arabifa.org/ArabiFA/aiFa.nsF/Asearchiview/64692E7DA899B 4A9C2256BB80057C156 ?open Document Arabic

(تم تصفح الموقع بتاريخ 2004/05/05)

112. حميد محمد، القطامي: « تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.»، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتعات المعاصرة، الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، 17-18 ديسمبر 2002.

موقع الأنترنات:

http:www.inoad.org.ae/Zoher.htm.

(تم تصفح الموقع بتاريخ 2004/05/25)

113. زهير، عبد الحكيم: « المفهوم المعاصر للإدارة المجتمعية.»، الحكماتية Gover Nance، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتعات المعاصرة، الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، 17-18 ديسمبر 2002.

موقع الأنترنات:

http:www.inoad.org.ae/Zoher.htm.

(تم تصفح الموقع بتاريخ 2004/05/25)

114. صالح محمد، التويجري: « تفعيل العمل التطوعي.»، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتعات المعاصرة، الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، 17-18 ديسمبر 2002.

موقع الأنترنات:

http:www.inoad.org.ae/Zoher.htm.

(تم تصفح الموقع بتاريخ 2004/05/25)

115. عبد الرحمان، عبد الله العوضي: « مفهوم العمل التطوعي.»، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، 17-18 ديسمبر 2002.

موقع الأنترنات:

http:www.inoad.org.ae/Zoher.htm.

(تم تصفح الموقع بتاريخ 2004/05/25)

ثامنا: الجرائد الرسمية:

116. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات. العدد 53،الجزائر، 4 ديمسبر 1990.

117. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: المادة 02 من قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات. العدد 53، الجزائر، 4 ديمسبر 1990.

118. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: المادة 04 من قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات العدد 53،الجزائر، 4 ديمسبر 1990.

تاسعا: الصحف:

119. زهير (ب): « عنابة: القمامة والأوحال تغزو أحياء البوني.»، صحيفة الخبر (صحيفة وطنية جزائرية)، العدد 3776، 4 جانفي 2004.

120. فيروز، ديريدي: « عنابة ... جمعية حماية البيئة تدق ناقوس الخطر، حدائق مهددة بالزوال، معالم مهملة وأشياء أخرى ...»، صحيفة الشروق (صحيفة وطنية جزائرية)، العدد 1435، 25 جوان 2005.

121. قدور (ع): « التصحر يقضي على الأرض الفلاحية والرعوية بسوق أهراس.»، صحيفة الخبر (صحيفة وطنية جزائرية)، العدد 4430، 25 جوان 2005.

122. قواسمي (ع): « عنابة: التلوث الصناعي يسبب آلاف الإصابات بالربو.»، صحيفة الخبر (صحيفة وطنية جزائرية)، العدد 3970، 28 ديسمبر 2003.

123. نبيل (ش): « جمعية البيئة تطالب بغلق شاطئ سيدي سالم.»، صحيفة الخبر (صحيفة وطنية جزائرية)، العدد 4395، 16 ماي 2005.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1 – OUVRAGE (الكتب)

124. Michel Doucin: guide de la liberté associative dans le monde les législations des société civiles de 138 pays, la documentation Française, Parie, cedex 07, 2000.

125. Vander Berght, J.C. M, And Vander straaten, J: The signifiance of sustainble developement forideas, Tools and policy, Island presse, washington, S.D.

126. Vander Berght, J.C. M, And Vander straaten, J: Toward sustaible, development, concept, Methods and policy, Island presse, washington, S.D.

2- Sites d'Internet :(مواقع الأنترنات)

127. Djmil, Aissani: « Historique et évolution de mouvement associatif en Algérie » actes du colloque sur « le mouvement associatifa caractère culturel ». complexe sportif de proximité d'ou Zellaguen, Alger, 1er février, 2001.

128. Le site web: http: www.ama.ass.dz

(تم تصفح الموقع بتاريخ 2005/01/25)

حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية



دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان- ص.ب. : 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net



دار الفن: 5658787